الانتصار في الحروب الحديثة

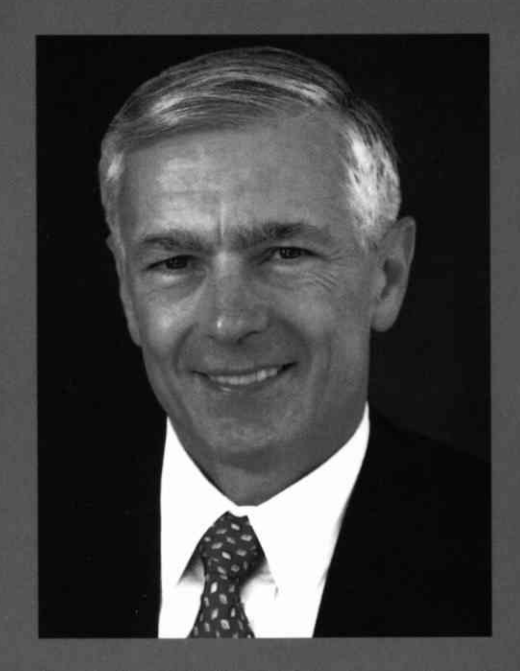
العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية



الجنرال
ويسلي كلارك

القائد الأعلى الأسبق لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا
ومرشّح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الأميركية

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان



الجنرال ويسلي كلارك، الولايات المتحدة (ضابط متقاعد) كان القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسي في أوروبا بين 1997 و2000، وعمل محللاً عسكرياً في تلفزيون CNN بين 2001 و2003، وهو حالياً رئيس شركة ويسلي كلارك وشركاه. عمل في السابق مديراً للسياسة والتخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان المشتركة في البنتغون بين 1994 و1996، وكان المفاوض العسكري الأول في اتفاقيات السلام البوسنيَة في دايتون سنة 1995. وهو اليوم مرشَح للرئاسة الأميركية عن الحزب الديمقراطي.

الانتصار في الحروب الحديثة

العراق والإرهاب والإمبراطورية الأميركية

الجنرال
ويسلي كلارك

ترجمة
عمر الأيوبي

الناشر
دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

Published In the United States by PublicAffairs™
a member of the Perseus Books Group

Winning Modern Wars

الانتصار في الحروب الحديثة

ISBN: 9953-27-244-1

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11–5769 ص.ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon لبنان 1107 2200 بيروت،
Tel (961 1) 800811-862905 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail academia@dm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site: dar-alkitab-alarabi.com موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات



المقدّمة

في 9 نيسان/ أبريل 2003، ظهر جنديّ أميركيّ يربط حبلاً بعربته المدرّعة، أمام مجموعة من العراقيّين الذين يقفون على مقربة، ويُسقط تمثالاً ضخماً لصدّام حسين في بغداد، وقد عُرض هذا المشهد مراراً وتكراراً على التلفزيونات في كل أنحاء العالم. لقد كان عملاً رمزيّاً إلى حدّ كبير، الإطاحة بحكم الطاغية وتحقيق هدف الرئيس بوش الذي طال انتظاره بتغيير النظام في بغداد. وبدت الرمزيّة أكثر ثراءً عندما تبيّن لاحقاً أنّ قوّات المارينز أعطت العراقيّين أوّلاً حبلاً، ثمّ اضطرت إلى القيام بذلك بنفسها باستخدام العربة المدرّعة. لقد ضغطت الولايات المتحدة وشجّعت وحثّت طوال سنوات. وها هو الأمر قد أنجز اليوم بتدخّل القوّة الأميركيّة بشكل مباشر، وبقيادة الولايات المتحدة، حتى لو استمرّ القتال بضعة أيّام أخرى.

لقد راقبتُ الصراع منذ بدايته وشاركتُ فيه من خلال عدّة مناصب. ففي أواخر تمّوز/ يوليو 1990، عندما بدأت الفرق العسكريّة العراقيّة بالاحتشاد على الحدود لغزو الكويت، كنت في قيادة مركز التدريب القوميّ للجيش الأميركيّ في فورت إيروين بكاليفورنيا، في وسط صحراء موهافي. وكان في عداد المتدرّبين لدينا لواء من فرقة المشاة الرابعة والعشرين بقيادة اللواء باري ماكافري، وكانت هذه الفرقة من أوائل من سيُستدعى في حالة نشوب الحرب في الخليج. قال ماكافري "سوف ننتشر، وإذا ما قاتلنا فسوف نربح". وقد نُشرت فرقته في وقت لاحق ومضت لتحظى بتنويه في الحربِ

البرّيّة القصيرة التي نشبت. غير أنّ طلبي ترك القيادة والانضمام إلى القوّات في الخليج رُفض على الفور. وبقيت في فورت إيروين حيث طوّرنا تكتيكات لاختراق الدفاعات العراقيّة، ودرّبنا لواءين من الحرس الوطنيّ، وتابعنا الحرب من خلال أنظمة تقديم التقارير العملانيّة والاستخباراتيّة في الجيش.

وفي سنة 1992، كنت قائداً لفرقة الخيّالة الأولى في فورت هود بتكساس برتبة لواء عندما نشرنا قوّات عمليّة الإجراء الذاتيّ - نحو 1000 جنديّ - في الكويت لردع أي اعتداء عراقيّ. وفي أواسط التسعينيّات، شاركت كمدير للخطط والسياسة الاستراتيجيّة (J-5) في قيادة الأركان المشتركة في البنتغون، في تمثيل الجيش في العمل مع البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجيّة، وساعدت في وضع سياسة تجاه العراق. وفي أواخر التسعينيّات، كنت مسؤولاً عن العمليّات الجوّيّة في منطقة حظر الطيران الشماليّة فوق العراق باعتباري قائداً للقيادة الأميركيّة في أوروبا برتبة فريق أوّل (جنرال). وخلال هذه التجارب راقبت التدفّق المستمرّ لنشاطات الأمم المتحدة، وتلقّيت تقارير عن الإجراءات العراقيّة، وشاركت في صياغة ردودنا، والأهمّ من ذلك أنّني تساءلت عن صدّام حسين واهتممت به.

غير أنني أثناء عملي قائداً أعلى لقوّات حلف الناتو في أوروبا، كانت مهمّاتي الرئيسيّة ترتبط بالبلقان. في ذلك الوقت كنّا منشغلين بأزمة كوسوفو التي أدّت إلى حملة حلف الناتو الجوّيّة على الصرب في سنة 1999، وعمليّة السلام التي تلتها في كوسوفو. من خلال تلك التجارب، أدركت أنّ ثمّة منهجيّة جديدة للحرب أخذت تظهر، وأنّ هذه الحرب الحديثة يجب أن تخاض بطرق جديدة. لقد كانت تدعمها قدرات القتال الجوّيّ والبرّيّ الشديدة الدقّة، وتعكس أهمّية العمل مع الأمم الأخرى في تحالفات قويّة، وتقليل الإصابات في القوّات الصديقة والخسائر بين المدنيّين، والاستفادة القصوى من ميدان القتال الذي تعرضه وسائل الإعلام على الفور في كل أنحاء العالم. وعندما تخاض الحرب الحديثة بكفاءة وفعّاليّة، فإنّها تتيح الفرصة للنجاح الحاسم دون استخدام القوّة الحاسمة. ففي حملة

كوسوفو تمكّنّا من إضعاف سلوبودان ميلوسيفتش تماماً بحيث أطاح شعبه بحكومته في السنة التالية، وأوقفه وسلّمه للمحاكمة في لاهاي.

وهكذا عندما شاهدت المنظر في بغداد في نيسان/ إبريل، وجدت نفسي أقيس الأحداث هناك مقابل قالب الحرب الحديثة. ماذا كانت الأهداف؟ وهل حقّقناها؟ وما هي الخطوات التالية بالنسبة إلينا؟ وفي الأشهر الأربعة التي تلت راقبت، أثناء تنقّلي في الولايات المتحدة وفي الخارج، كيف تبدّدت بسرعة الفرحة الغامرة المبكّرة بالنجاح الأميركيّ الذي تحقّق في ميدان المعركة، وكيف حلّ محلّها القلق المتنامي من الحالة الراهنة وعواقب عمليّة حرّيّة العراق على المدى الطويل. لم يعد صدّام حسين في السلطة، ودمّرت مخابراته. كما كُشف النقاب عن الآلاف في المقابر الجماعيّة وأخذ العراقيّون يتمتّعون بالحرّيّة وحرّيّة التعبير لأوّل مرّة منذ ثلاثين عاماً. مع ذلك، فإنّ البيئة الأمنيّة المتدهورة باطراد والتخريب المتواصل لجهود إعادة الإعمار ألقت بظلالها على المنجزات المتحقّقة. وحلّ محلّ أعمال النهب التي وقعت منذ اليوم الأوّل حركة فدائيّة نشطة وحسنة التنظيم قادرة على القيام بعمليّات يوميّة ضدّ القوّات الأميركيّة، فضلاً عن عمليّات إرهابيّة بين الحين والآخر. والأسوأ من ذلك أنّ القوّات الأميركيّة بدت وكأنّها تجتذب إلى العراق المنظّمات الإرهابيّة والشبيهة بالقاعدة نفسها التي أُرْسِلنا إلى هناك لتفكيكها. ولإضافة المزيد من الشواغل، بدأت الصحافة أخيراً تتفحّص بصورة نقديّة الأدلّة والتحليلات التي بدا أنّها تبرّر الإجراء العسكريّ الأميركيّ في المقام الأوّل. ويطرح اليوم العديد من الأسئلة عن الحرب ضدّ صدّام، من قبيل هل كانت العمليّات مبرّرة؟ وهل نجحت في تقليص التهديد الإرهابيّ الذي نواجهه؟ وما الذي سنقوم به بالضبط في العراق - كم سيطول وما هي التكلفة - وكيف يجب أن نربح الحرب الأوسع على الإرهاب؟

هذه هي الأسئلة التي آمل أن أجيب عنها في الكتاب. فقد اتّضحت بالفعل بعض العناصر التي دفعتنا إلى هذه الحرب وصاغت نتائجها، والتي سوف تحدّد مجريات الأحداث المستقبليّة في العراق، حتى في هذه المرحلة المبكّرة من الفترة

التي تلي النزاع. لطالما أعلنت إدارة بوش وجوب النظر إلى الحرب في العراق كجزء من الحرب على الإرهاب، كردّ على الهجمات الرهيبة على نيويورك والبنتغون. لكن يجب رؤية الأجوبة عن الحرب من منظور نمط طويل من التدخّل الأميركيّ في الشرق الأوسط، فضلاً عن التحوّل المتواصل في القوّات المسلّحة الأميركيّة. كما أنّ الأجوبة ترتبط بالقضايا الأوسع للنظام السياسيّ الأميركيّ - أي دور أميركا في العالم.

لقد كان من الصعب جدّاً على الأميركيّين أن يطرحوا أسئلة حرجة عن هذه الحرب. ففي أعقاب أحداث 11/9، تطلّع البعض ببساطة إلى قيادة أميركيّة قويّة ودعموها بدون سؤال؛ وخشي آخرون من وصمهم بأنّهم غير وطنيّين إذا تجرّؤا على طرح سؤال لماذا. وسَرَت في طول أميركا وعرضها رغبة قويّة في القيام بإجراء واضح لاستعادة إحساسنا بالأمن. إنّنا أمّة صلبة وقادرة على تحمّل الصدمات. الصعاب توحّدنا. والحرب على الإرهاب تستغلّ الاحتياطات غير المستعملة من العزم واهتمام الرأي العام.

مع ذلك، يجب الإجابة عن هذه الأسئلة عن الحرب. وهي تتطلّب أفضل إجاباتنا الآن، فيما لا تزال الجهود الطويلة الأمد ضدّ الإرهاب في مراحلها المبكّرة نسبيّاً، قبل أن نتقدّم في المسار بشكل لا يمكننا الرجوع عنه. الآن، فيما لا يزال بإمكاننا التعلّم من أعمالنا وتأثيراتها، وتحسين فعّاليّتنا في مواجهة التحدّيات التي تنتظرنا، وقبل أن ترتفع التكاليف وتتضخّم المشاكل المرتبطة بأعمالنا لدرجة تجعلنا ننظر إلى التغيير بأنّه إخفاق، ويكون الاستمرار مكلفاً جدّاً.

يشرح الفصل الأوّل أسس اشتباكنا الذي دام عقداً من الزمن مع صدّام حسين، من حرب الخليج حتى اليوم الأول من النزاع في آذار/ مارس 2003، ويصف خلفيّة القوّة الأميركيّة التي أُرْسِلت. ويتفحّص الخطّة المعدّة للعراق منذ زمن طويل والتي أُدْخِلت عليها تعديلات كثيرة. إنّها قصّة التفاعل بين دوائرنا العسكريّة والدبلوماسيّة والسياسيّة. ويمكن هنا رؤية بعض المعالم المهمّة عن كيفيّة توافق استخدام القوّة مع الاستخدام الأوسع للقوّة الوطنيّة

لحماية بلدنا، فضلاً عن المصاعب والمعضلات العديدة التي تواجهها القوّات العسكريّة نفسها.

يطغى مسار الحملة على الفصلين الثاني والثالث. لقد كانت حرب سنة 2003 في العراق أوّل اختبار تامّ للحرب الحديثة في ميدان القتال الحقيقيّ. وذلك ما يجعل دروسها مهمّة للغاية ويدعو إلى مراجعة مسار الحملة من فرحة التقدّم المبكّر إلى التعامل مع المقاومة غير المتوقّعة في جنوب العراق، وحتى السيطرة على بغداد والاحتلال الذي تلاها. فالحرب العمليّة لا تشبه الحرب النظريّة البتّة: هكذا ثبت في العراق. هنا نقدّم بعض العناصر العسكريّة الرئيسيّة والمقايضات الأساسيّة التي صاغت نتيجة القتال، فيما كان القادة الأميركيّون يكيّفون خطّتهم الأولى مع الوقائع على الأرض. لقد كانت حملة لا يجب التشكيك فيها قطّ، لكن جرى تضخيم كلّ تغيير في محكمة الرأي العامّ المتقلّبة في كل أنحاء العالم. تلك هي أيضاً طبيعة الحرب الحديثة: النُّهُج المتباينة لاستخدام المعلومات العامّة وتبعاتها هي جزء من خطّة المعركة لا يقلّ أهمّيّة عن الجنود المتواجدين على الأرض.

إنّ نجاح الحملة في ميدان المعركة، وبراعة التكتيكات والقيادة، وشجاعة الرجال والنساء في صفوف القوّات المسلّحة أخفت بشكل حاسم الأخطاء الجوهريّة في الاستراتيجيّة. فقد جرى اللجوء إلى مخاطر لا ضرورة لها من ناحية تركيب القوة العسكرية؛ ولم يكن هناك تخطيط كافٍ للمرحلة التي تلي القتال؛ وأهمل الدعم الدوليّ الحيويّ باستخفاف. لذا كانت مثالاً ممتازاً على النجاح في السيطرة على قوّة العدوّ والإخفاق في الوقت نفسه في تأمين النصر.

يطوّر الفصل الرابع التحليل في السياق الأوسع، ويُقيّم نتائج الحرب على الإرهاب اليوم ويُظهر قصور الجهود الحاليّة، في الداخل والخارج على السواء. وعلى الرغم من أنّ السجل يكشف عن منجزات حقيقيّة في تفكيك القاعدة، فإنّه يكشف أيضاً عن استمرار التهديدات. ففي أعقاب 9/11، في أثناء الأشهر الأولى من الحرب على الإرهاب، فُوّتت فرصة حاسمة للإيقاع بتنظيم القاعدة في

أفغانستان. كما أهمِل حلفاؤنا وانتُهجت استراتيجيّة لمكافحة الإرهاب تركّز اهتمامات الأمّة، رغم كل الخطابات، على الهجوم التقليديّ على العراق بدلاً من الحرب الغامضة على مرتكبي هجمات 11/9: أي القاعدة. وأنا أرى أن إدارة بوش لم تخطئ فقط في فهم دروس الحرب الحديثة، بل إنّها ارتكبت خطأ ذا أبعاد كبيرة في السياسة.

في الفصل الخامس نرى متابعة الحملة ضدّ القاعدة، والكشف عن استراتيجيّة "جديدة"، بالإضافة إلى كيفيّة استخدام الأدلّة والخطابات بشكل انتقائيّ لتبرير قرار الهجوم على العراق. ونرى عواقب هذه الاستراتيجيّة في تدهور الوضع في أفغانستان وتنامي الصراع على الأرض داخل العراق بعد المعركة. فبعد أقل من أربعة أشهر على إسقاط تمثال صدّام، علينا أن نعترف بأنّنا أعدنا إمداد القاعدة بالطاقة بالهجوم على بلد إسلاميّ وتوفير منفذ جاهز للإرهابيّين للوصول إلى القوّات الأميركيّة المعرّضة للهجوم. وتلك هي النتيجة المحتومة للاستراتيجيّة التي تشوبها العيوب.

أخيراً، أتفحّص في الفصل السادس العواقب الأعمق للسياسات: أنّ ثمة قوّة متطوّعة بأكملها ومتفانية جدّاً بحيث أصبح الجيش الأميركيّ نفسه معرّضاً للخطر؛ وأنّ تحوّل العراق إلى موطئ قدم لإمبراطوريّة أميركيّة جديدة محرّرة بقوّة السلاح ليس أكثر من أضغاث أحلام. بل إنّ فكرة الإمبراطوريّة الأميركيّة في سنة 2003 تُظهر الجهل بالإمبراطوريّة المجازيّة (الافتراضية) القائمة بالفعل التي أنشأتها الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالميّة الثانية. إنّ إخفاقات الاستراتيجيّة تتطلّب وصفات بديلة: ويختتم الكتاب بوصفة أقدّمها لأميركا أكثر قوّة وأقلّ تكبّراً في الخارج، وأميركا أكثر أماناً وأمناً في الداخل.

عند وضع هذا الكتاب اعتمدت كثيراً على المعلومات المتوفّرة للجمهور - المؤتمرات الصحفيّة والروايات الصحفيّة واستطلاعات الرأي والخطابات والشهادات والأفلام المصوّرة عن حملة بعيدة. وكمعلّق عسكريّ أثناء الحرب

وبعدها، كان عملي متابعة الأحداث عن كثب والتعبير عن آراء صريحة على التلفزيون وفي أعمدة الصحف بين الحين والآخر. لكنّ بعض الموادّ مستقاة من المصادر الخاصّة المتوفّرة أحياناً للضبّاط المتقاعدين، إذ إنّ كثيراً ممن يخوضون العمليّات حاليّاً تقاسموا معي أفكارهم ومخاوفهم. إنّني أقوم بحماية هذه المصادر، لكنّ المصلحة العامّة تقتضي تشارك بعض هذه المعلومات. ولا يوجد شيء في الكتاب مستقى من موادّ سرّيّة، كما أنّني لم أكتب شيئاً يمكن أن يعرّض الأمن القوميّ للخطر.

لم يكن في نيّتي الكتابة بطريقة محازبة سياسيّاً، وإنّما بالتحليل المتوازن نفسه الذي حاولت أن أقدّمه عندما عملت في الخدمة العامّة: تسمية الأشياء بصراحة ونزاهة، وتحمّل المسؤوليّة. مع ذلك يوجد هنا آراء قويّة. وحيث إنّني صرت أكثر مجاهرة في الكلام في السنة الماضيّة تماشياً مع مسار الإجراءات الأميركيّة في إطار الحملة الأوسع على الإرهاب، فقد اعتُبرت تعليقاتي محازبة في بعض الأحيان. وسعى الكونغرس والإدارة إلى وَصْم تعليقاتي بأنّها ذات دافع سياسيّ، ما يوحي بأنّ ثمّة طموحات سياسيّة مستترة تقودني في آرائي. والعكس هو الصحيح: كان لديّ آرائي، وهذه الآراء نفسها هي التي ولّدت الاهتمام السياسيّ. وأنا أعتقد أنّنا بحاجة إلى أجوبة مباشرة عن الأسئلة المطروحة عن سياساتنا. وفيما كنت أقوم بصياغة الكتاب خلال صيف 2003، أثيرت تكهّنات حول ما إذا كنت سأشارك بطريقة ما في انتخابات سنة 2004، لكن ليس لهذا القرار الوشيك أيّ تأثير على تحليلي. إنّني أقرّ بأنّ للناس الحقّ في التوصّل إلى استنتاجاتهم الخاصّة بشأن دوافعي وسياستي وأنّ لذلك تبعات. فكما أوضح لي أحد شركائي في العمل "من ذا الذي قال إنّ حرّيّة الكلمة حرّة"؟

غير أنّ الثمن الحقيقيّ يدفعه رجال قوّاتنا المسلّحة ونساؤها، وبخاصّة الجيش. فهم يواجهون الخطر اليوميّ ـ بعيداً عن الوطن في مهمّة تكتنفها الشكوك ـ ولا يستطيعون الحديث عما يجول في أنفسهم ولا ينبغي لهم ذلك. إنّ قلبي

معهم في مهمّة القتال القذرة والخطرة، ومع القادة الذين أعرفهم جيّداً، والجنود الذين خدمت معهم، ومع أُسَرِهم في الوطن. وتقديم هذا التحليل هو أقلّ ما يمكنني أن أفعله لمساعدتهم ومساعدة بلدي.

الفصل الأوّل

حرب الخليج، الجولة الثانية

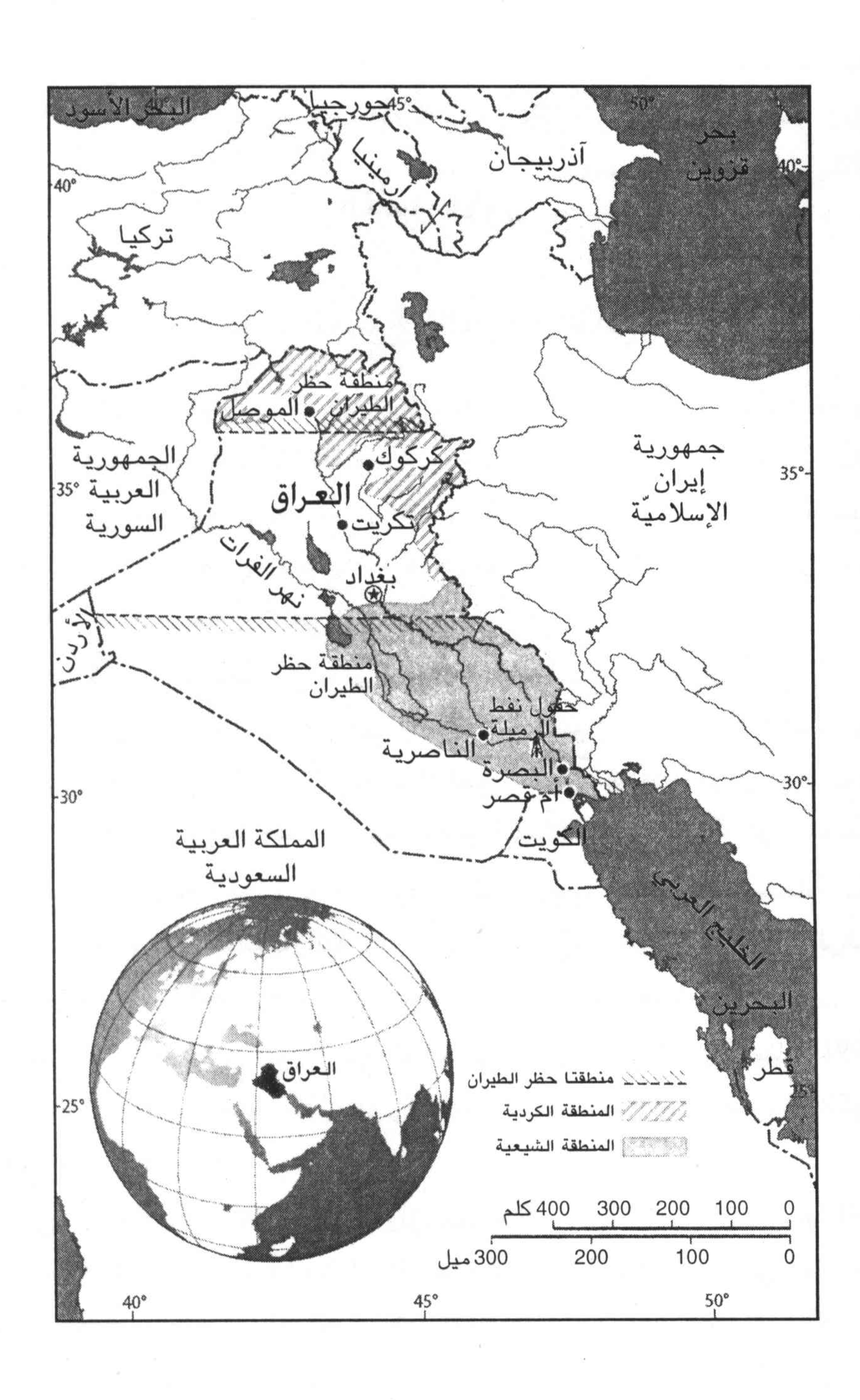
في 20 آذار/ مارس 2003، في مكان ما فوق العراق. تفحّص طيّارو قاذفات أف-117 أنظمتهم واستعدّوا لإلقاء قنابلهم زنة 2000 باوند. على أن يليهم إطلاق نحو أربعين صاروخ توماهوك من البحر. لم تكن تلك حملة لإحداث الصدمة والرعب، بل كانت ضربة قاضية موجّهة نحو هدف واحد: صدّام حسين نفسه وولداه والقادة الرئيسيّون في النظام العراقيّ.

أشار تقرير استخباراتيّ خاصّ، تلقّته واشنطن قبل ساعات فقط، إلى أنّ صدّام حسين وقادته الكبار، وربما ولديه، سيجتمعون في منزل في الضواحي الجنوبيّة لبغداد. وربما يحرز الهجوم الناجح "نصراً نظيفاً" للولايات المتحدة. بل إنّ الهجوم إذا أخطأ هدفه بمسافة قصيرة يمثّل ضربة نفسيّة قويّة لصدّام.

أصابت الضربة الهدف تماماً وتبعتها الصواريخ. وقد كانت استجابة ذكيّة وجريئة لمعلومات استخباراتيّة غير متوقّعة. وبيّنت الجهد المتكامل الرشيق والواثق لسلاحي الجوّ والبحريّة. لكنّها لم تكن البداية الحقيقيّة للحرب.

لقد بدأت الحرب مع العراق في الواقع في أوائل كانون الثاني/ يناير 1991 - مع قرار الكونغرس الذي يخوّل جورج بوش الأب استخدام القوّة لتحرير الكويت - ولم تنته الحرب بعد.

في آب/ أغسطس 1990، غزا العراق جارته الصغيرة الكويت واجتاحها (انظر الخريطة). وكانت سياسة الولايات المتحدة في ذلك الوقت تقوم على احتواء أيّ عدوان عراقيّ، وإجبار العراقيّين على الانسحاب، وتحرير الكويت. وكما قال


البحر الأسود
جورجيا
أرمينيا
آذربيجان
بحر قزوين
تركيا
منطقة حظر الطيران
الموصل
كركوك
الجمهورية العربية السورية
العراق
تكريت
جمهورية إيران الإسلاميّة
نهر الفرات
بغداد
الأردن
منطقة حظر الطيران
حقول نفط الرميلة
الناصرية
البصرة
أم قصر
الكويت
المملكة العربية السعودية
الخليج العربي
البحرين
قطر
العراق
منطقتا حظر الطيران
المنطقة الكردية
المنطقة الشيعية
0 100 200 300 400 كلم
0 100 200 300 ميل
40°
45°
50°
35°
30°
25°

الرئيس بوش الأب "لن يستمرّ هذا الأمر". وخلال خمسة أشهر من الدبلوماسيّة والتهديد في خريف عام 1990، وجد الرأي العامّ الأميركيّ في صدّام حسين حاكماً شرق أوسطيّاً كريهاً جدّاً. وقد أصبح بعجرفته وتهديداته وخداعه الشرّير الأكبر في مسرحيّة أخلاقيّة من بطولة الولايات المتحدة.

حُشد ائتلاف واسع وتمّ الحصول على تفويض من الأمم المتحدة يطلب من صدّام حسين سحب قوّاته من الكويت. وعندما رفض في نهاية المطاف، بدأت الحملة العسكريّة ضدّه في 17 كانون الثاني/ يناير 1991. وسبقت حملة جوّية مدّتها 39 يوماً العمليّات الجوّية والبريّة المشتركة التي تهدف إلى عزل القوّات العراقيّة في الكويت وتدميرها. غير أنّ النجاحات الأميركيّة كانت كاسحة بحيث أوقفت العمليّات بعد 100 ساعة من الهجوم البرّيّ. وبدا في ذلك الوقت أنّنا حقّقنا نصراً رائعاً، لكن لم يتمّ تدمير كثير من القوّات العراقيّة، وبخاصّة الحرس الجمهوريّ. وأعقب ذلك سلام صعب، منعت فيه القوّة الجوّيّة العراقيّة من الطيران في "منطقتي حظر الطيران" اللتين أنشئتا حديثاً، وتعهّد العراق أمام الأمم المتحدة بالتخلّي عن أسلحة الدمار الشامل - وهي تضمّ الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة والنوويّة - من أجل رفع العقوبات التي فرضتها عليه الأمم المتحدة.

وفي الولايات المتحدة بعد بضعة أشهر، كلّلت مواكب النصر في مدينة نيويورك وفي جادّة الدستور في واشنطن التصاعد المذهل للشعور الوطنيّ والتأييد للرئيس والقوّات المسلّحة الأميركيّة وقادتها. لقد كانت لحظة عظيمة الأهمّيّة، حرباً حقّقت أهدافها المعلنة بسرعة وبدون ألم نسبيّاً. وبدا أنّ الحرب نجحت، على الأقل ضدّ العراق. كما أنّها نجحت سياسيّاً في الوطن. فقد أعاد النصر النظيف والواضح الأميركيّين إلى الأسس - إلى الحياة والتضحية والكرامة وإلى النصر في الخارج. بل تراجع المذاق المرّ المتخلّف من حرب فيتنام. ووصل معدّل التأييد للرئيس إلى 91 بالمئة لفترة وجيزة.

لكن مع أنّ الحرب كانت تتجه إلى نهايتها، بدأ بعض الأميركيّين يرون أنّنا حدّدنا طموحات متدنّية. فإذا كان صدّام حسين سيّئاً إلى هذا الحدّ، لماذا توقّفنا

عند تحرير الكويت؟ وكان الرئيس نفسه من بين القادة الأميركيّين الداعين إلى عمل لإزاحة صدّام حسين عن السلطة، وقد اقترح على الشعب العراقيّ الإطاحة به. كان التوقّع الشائع في واشنطن أنّ هزيمة صدّام ستؤدّي إلى فقدانه السلطة في العراق، بطريقة أو بأخرى.

كانت عواقب الحرب معقّدة داخل العراق نفسه. فبتحريض من الولايات المتحدة وانتصارها على صدّام، أشعل المسلمون الشيعة في العراق، الذين يتعاطفون منذ مدّة مع جارتهم إيران، والأقليّة الكرديّة في شمال العراق، ثورات هدّدت حكم صدّام. وقد أخمد صدّام الثورات بوحشيّة، ولم تتدخّل الولايات المتحدة. في الشمال، تم صدّ حملة صدّام بفضل منطقة حظر الطيران المفروضة على العراق ومهمّة الإغاثة الإنسانيّة والتهديدات الأميركيّة بالتدخّل لو حاول صدّام قمع العناصر الكرديّة هناك.

تلا ذلك وقف قلق للأعمال الحربيّة، وفرضت الأمم المتحدة عقوبات على العراق حتى يتمّ التحقّق من التفكيك التامّ لأسلحة الدمار الشامل لديه، ونشبت منازعات على الحدود مع الكويت بشأن ترسيم الحدود.

بقي العراق على مرّ تسع سنوات مشكلة محيّرة للولايات المتحدة: فقد أصرّت الولايات المتحدة، غير القادرة على تأكيد أنّ العراق قد تخلّى تماماً عن أسلحة الدمار الشامل لديه، على أعمال التفتيش ومواصلة العقوبات، وبدءاً من أواخر 1998، على حملة قصف شبه متواصلة ـ حيث وقعت مئات الضربات في أكثر من أربع سنوات ـ فيما الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة تجوب منطقتي حظر الطيران. وفي الوقت نفسه، قوّت الولايات المتحدة حضورها العسكريّ في الخليج وبنت قدرات في الكويت تمكّنها من إعادة خوض الحرب ـ لكن على نطاق أكبر وأفضل وأسرع. وبقي صدّام حسين الشرّير الأكبر في الشرق الأوسط ـ وعدوّاً لدوداً لإسرائيل.

في سنتي 1991 و1992، أقامت الولايات المتحدة بالتدريج حضوراً أمنيّاً لها في الكويت ما بعد الحرب، وبنت مستودعاً لخزن المعدّات في مخيّم الدوحة،

وأنشأت قيادة للأركان ونشرت بشكل دوريّ قوّاتها بغية ردع الضغوط العراقيّة على الكويت التي تكافح لاستعادة الإحساس بالأمن. ولم تستطع الإدارة الجديدة برئاسة بيل كلنتون الهروب من مشكلة العراق. ففي سنة 1993 تآمر العراقيّون لقتل الرئيس السابق جورج بوش أثناء زيارته للكويت. وردّت الولايات المتحدة على ذلك بشنّ هجوم بصواريخ كروز ضدّ مقرّ قيادة الاستخبارات العراقيّة. وكان ذلك عرضاً للقوّة الأميركيّة في المنطقة ـ وتذكرة لصدّام بالأعمال الحربيّة الأميركيّة. انتظر صدّام سنة ثمّ أرسل على سبيل الانتقام أفضل فرقه إلى الجنوب باتجاه الكويت، حيث أعادت احتلال بعض مواقع التجمّع التي استخدمتها في سنة 1990 لغزو الكويت. نشرت الولايات المتحدة على الفور طائراتها وأخطرت قوّاتها بالانتشار. كانت تلك حركة عراقيّة خادعة فحسب، لكنّها ولّدت عند الولايات المتحدة تصميماً متجدّداً بألاّ تؤخذ على حين غرّة ثانية.

في هذه الأثناء، تابعت اللجنة الخاصّة للأمم المتحدة في العراق (أنسكوم) جهودها للتثبّت من التزام العراق بتعهّداته بالتخلّي عن أسلحة الدمار الشامل. ويبدو أنّ التفتيش أثّر على البرنامج العراقيّ، رغم نفي العراق وخداعه. ووفقاً لصهر صدّام المنشقّ، فقد فُكّكت معظم برامج العراق الكيميائيّة والبيولوجيّة والنوويّة في أوائل التسعينيّات. لكن العراق استمرّ في تحدّيه للأمم المتحدة والولايات المتحدة.

وبعيداً عن عقوبات الأمم المتحدة، واصلت الولايات المتحدة ضغطها على نظام صدّام وفقاً لسياستها الخليجيّة "بالاحتواء المزدوج": على سبيل المثال، كانت القوّات الجوّيّة الأميركيّة المتمركزة في تركيا والخليج تحلّق باستمرار فوق منطقتي حظر الطيران الشماليّة والجنوبيّة اللتين فرضتا في أعقاب الحرب، كما قويَ التواجد الأميركيّ في المنطقة.

لقد لعب التهديد الذي يشكّله العراق دوراً رئيسيّاً حقّاً في التخطيط الدفاعيّ الأميركيّ. وكانت إعادة خوض حرب الخليج واحداً من سيناريوهين فقط يمكن الإعلان عنهما لتبرير القوّات العسكريّة الضخمة. والثاني هو احتمال وقوع هجوم

كوريّ شماليّ عبر المنطقة المنزوعة السلاح على الجنوب. وفي أواخر التسعينيّات، سمّي الخليج لأغراض تخطيطيّة واحداً من مسرحي الحرب الرئيسيّين، وبدأت الاستثمارات المنهجيّة لتقوية الخدمات اللوجستيّة والاتصالات والاستخبارات استعداداً لوقوع صراع محتمل هناك. كما استخدمت سيناريوهات من حرب افتراضيّة في العراق في دراسة الأسلحة المطلوب الحصول عليها وتصميم القوّة والتدريب.

وفي هذه الأثناء، كان العناد الذي أبداه العراق تجاه الأمم المتحدة يغذّي المخاوف الأميركيّة. ومن المخاوف الرئيسيّة لإدارة كلنتون انتشار أسلحة الدمار الشامل ـ وكان العراق يتحدّى جهود الأمم المتحدة والولايات المتحدة لفرض التفتيش وإنهاء برامجه. وعندما أوقف العراق كل تعاونه مع مفتّشي الأمم المتحدة في خريف 1998، كان المطلوب اتخاذ تدابير أكثر قوّة. فوافق الكونغرس الأميركيّ على قانون تحرير العراق الذي يدعو إلى تغيير النظام في بغداد.

وفي أواسط كانون الأوّل/ ديسمبر 1998، استخدمت الولايات المتحدة القوّة في وجه التحدّي العراقي لجهود التفتيش التي تجريها الأمم المتحدة. وأطلقت القيادة الأميركيّة المركزيّة عمليّة ثعلب الصحراء في 15 كانون الأوّل/ ديسمبر على مدى 48 ساعة، ودكّت مقرّات القيادة العراقيّة ومواقع إنتاج أسلحة الدمار الشامل وتخزينها.

ردّ الرئيس العراقيّ، محاولاً تأكيد سلطته بتحدّي منطقتي حظر الطيران عن طريق تحليق طائرات ميغ 23 و25 بسرعة كبيرة لم تمكّن القوّات الجوّيّة للائتلاف من منعها. وردّاً على ذلك، غيّرت الولايات المتحدة من قواعد الاشتباك داخل منطقتي حظر الطيران. وبدءاً من أواخر كانون الأوّل/ ديسمبر 1998، صارت الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة التي تفرض منطقتي حظر الطيران الجنوبيّة والشماليّة تشتبك مع أيّ رادار أو مرفق مرتبط به يمكن أن يشكّل خطراً عليها.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسيّة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، ذكر

كثيرون في الحزب الجمهوريّ العراق باعتباره مسألة غير منتهية - وهي كلمة رمزيّة تشير إلى القيادة الضعيفة للرئيس الديموقراطيّ.

سرعان ما بدأ العمل على سياسة جديدة للعراق بعد تسلّم الرئيس الجديد، جورج دبليو بوش، مهامّ منصبه، عندما زار وزير الخارجيّة كولن باول المنطقة في شباط/ فبراير 2001. وعاد بعد بضعة أيام ليدعو إلى عقوبات أضيق وأكثر تركيزاً - ما يسمّى بالعقوبات الذكيّة - كطريقة لإعادة كسب تأييد الأمم المتحدة لنظام العقوبات. لكنّ الجهد ضاع داخل الإدارة الأميركيّة نفسها، عندما برزت أزمة مع الصين بعد احتجازها طائرة استطلاع أميركيّة، وبعد ذلك بدا أنّ سعي الإدارة إلى بناء نظام الدفاع الصاروخيّ القوميّ الأميركيّ احتل مكان الصدارة.

شكّلت الهجمات الإرهابيّة على مركز التجارة العالميّ والبنتغون في 11 أيلول/ سبتمبر نقطة تحوّل - للإدارة وللولايات المتحدة والعلاقات الأميركيّة مع العالم. لقد كان حدثاً كارثيّاً، إذ إنّ القوى التي تهدّدنا من الخارج حطّمت إحساسنا بالأمن وصورة منعتنا هنا في وطننا. ولن يعود شيء إلى ما كان عليه. وبدا كأنّ أيّ دولة أخرى في أيّ مكان لم تشهد إرهاباً قطّ. لا شكّ أنّ حجم الخسائر كان مدمّراً - لكنّ دولاً أخرى عاشت مع الخوف وتوقّع حدوث وفيات فجائيّة وبقيت على قيد الحياة. كان يوجد بادر ماينهوف في ألمانيا، والألوية الحمراء في إيطاليا، والجيش الجمهوريّ الأيرلنديّ في بريطانيا، والانفصاليّين الباسك في إسبانيا، وحركة 17 نوفمبر في اليونان، وحزب العمّال الكردستانيّ في تركيا وكذلك شهدت كل من المملكة العربيّة السعوديّة ومصر والهند وإسرائيل بالطبع أعمالاً إرهابيّة. لقد ضُربت الولايات المتحدة بالطبع في سنة 1993، عندما هزّت المتفجّرات المزروعة في مركز التجارة العالميّ مانهاتن لأوّل مرّة. مع ذلك لم يكد مصطلح "إرهاب" يخترق الروح الأميركيّة.

لكنّ هجمات 9/11 كانت مختلفة، مختلفة تماماً. كانت هائلة بحجمها، ووحشيّة بدوافعها ونذير شؤم بما سيلي من رعب. لقد كان 11 أيلول/ سبتمبر "انقطاعاً" - يتجاوز نطاق ما شهدناه من قبل - ويتطلّب ردّاً. لذا أصبح وفرصة

للقيادة، فرصة للبناء، وفرصة للشفاء، وفرصة للانتقام، وفرصة لإعادة ترتيب الأولويّات.

"أمسك" الرئيس بوش بالمشكلة فحشد الأمّة لمواجهة الشدائد وقاد الإدارة لصياغة الردّ القويّ والمؤثّر على الهجمات. ووفّر الذين قُتلوا والرضّة النفسيّة والخوف من تكرّر الهجمات الرافعة التي أعادت تشكيل السياسة الأميركيّة والتصوّرات العامّة.

بل إنّه حتى في يوم 11/9 ـ عندما أخذ اسم أسامة بن لادن يتردّد في كل بيت في أميركا ـ كان هناك اقتراحات من بعض الجهات للبحث عن "دولة راعية" وتسمية صدّام حسين باعتباره المذنب الحقيقيّ الذي يقف وراء الإرهابيّين. فصدّام المعادي والعدائيّ والمحبط ـ والذي يواصل سعيه إلى تحقيق التحوّل الكبير الذي يريد في المنطقة ـ لا يزال مسألة غير منتهية، قائداً شرّيراً تحدّى المجتمع الدوليّ ولم يُخْف دعمه لمختلف الإرهابيّين المعادين لإسرائيل على مرّ السنين. لقد بدا نوع من الارتباط بمرتكبي هجمات 11/9 معقولاً دون شكّ، كما أنّ صدّام يشكّل على الأقل تحدّياً مستمرّاً للولايات المتحدة.

رغم أنّ الإدارة لم تثبت بشكل حاسم تورّط صدّام في ذلك الوقت، فقد سيطرت نُذُر الصراع مع العراق في الثمانيّة عشر شهراً التالية على الحرب على الإرهاب. كانت المقولات تطرح وتقدّم الأدلّة، وتحمل إلى الكونغرس والشعب الأميركيّ. وكانت الولايات المتحدة تتصرّف في نهاية الأمر. وسواءً أكانت هذه سياسة حكيمة أم لا مسألة نتعامل معها لاحقاً. لكنّها كانت انعكاساً للقيادة القويّة والحازمة، باستخدام أكثر الوسائل ثقة وكفاءة لدى الحكومة الأميركيّة: أي قوّاتها المسلّحة.

يخوض العسكريّون حروباً لم يعدّوا لها عادة. لكن هذه ستكون مختلفة. فقط وُضعت خطط عامّة منذ عقد من الزمن، ودعمت بتحضيرات كبيرة. ومن هذا الأساس، بدأ التخطيط التفصيليّ في كانون الثاني/ يناير 2002، بأوّل لقاء في سلسلة من اللقاءات التي عقدت بين الجنرال طومي فرانكس، قائد مسرح

العمليّات في ذلك الوقت، ووزير الدفاع دونالد رمسفلد. اتّبعت الخطط الموجودة لدى القيادة المركزيّة الأميركيّة، OPLAN 1003، عامّة نموذج حرب الخليج القائم على القوّات الكبيرة والحملة الجوّيّة المطوّلة في البداية. كانت هذه القضايا الرئيسيّة التي جرى تداولها بإلحاح في الأشهر الأربعة عشر التالية، حيث أيّد فرانكس والمسؤولون في الجيش الأميركيّ استخدام قوّات بريّة أقوى، في حين كان وزير الدفاع ينشد قوّات بريّة أصغر وحملة أسرع. ويبدو أن OPLAN 1003 خضعت لنحو عشرين تعديلاً. وتلقّى الرئيس نفسه اثني عشر تقريراً مفصّلاً عن الخطّة الناشئة[1].

كانت هذه الحركة المتكرّرة جيئة وذهاباً ذات حكمة. فأي خطّة قائمة، مثل سلسلة OPLAN 1003، ستكون عامّة دون شكّ وكارهة للمخاطرة. وكان بوسع العديد في كل من أسلحة القوات المسلحة الاعتراض على جانب واحد أو أكثر من الخطّة الموضوعة على الرفّ، لأنّها تعكس درجة عالية من التسوية بين الأسلحة والقيادات المشاركة في التخطيط - وكلّها أجريت في غياب أهداف استراتيجيّة ودبلوماسيّة وسياسيّة محدّدة. وكان تحدّي هذا التخطيط العسكريّ يقع بالكامل ضمن صلاحيّات وزير الدفاع والرئيس - وبوجود التحدّي، فإنّ كثيراً من الافتراضات والتسويات ربما كانت غير قابلة للدعم. وكان يمكن تعديل الخطّة وشحذها لكي تلائم مخاوفهما المباشرة.

أدّت التحدّيات أغراضاً أخرى أيضاً. أوّلاً، ساعدت في تعليم المستشارين المدنيّين ووزير الدفاع نفسه وإعدادهم لسير العمليّات. كما أنّ الأخذ والردّ المتواصل يعمّق سلطة القادة العسكريّين الذاتيّة المبنيّة على الخبرة المهنيّة وينقل الأفكار الثاقبة إلى المستجوِبين المدنيّين. "لماذا لا يمكن أداؤها هكذا؟" و"هل يمكنك أن تثبت أنّه يلزم هذا القدر أو ذلك النوع من القوّة؟" و"ما هو أساس مثل هذا الافتراض؟" وفيما كان القادة العسكريّون يناورون ويراوغون في محاولة لإظهار معرفتهم وتوكيد مهاراتهم وتقوية علاقاتهم في الوقت نفسه مع الوزير واكتساب مكانة عنده، كانت تظهر خلافاتهم الداخليّة. وهكذا كان يمكن

تشكيلهم وتأليب أحدهم على الآخر. والأهمّ من ذلك أنّ سلطتهم وسيطرتهم تنتقل إلى أعلى - إلى المدنيّين. لقد كانت عمليّة طبيعيّة، عمليّة أتقنها القادة السياسيّون الماهرون بسرعة لأنّها كانت جوهر "السيطرة المدنيّة".

نتج عن الصراع المتواصل على الخطّة سلسلة من التسريبات إلى الصحافة، تكشف الكثير عن التصوّر قبل وقت طويل من تنفيذ الخطّة. على سبيل المثال، كان من الواضح أنّ المخطّطين رأوا في بغداد مركز ثقل العدوّ، وأنّ احتلالها هو مفتاح النجاح. ولتحقيق ذلك، فإنّ عليهم أن يلحقوا الهزيمة بالقوّات البرّيّة، وبخاصّة الحرس الجمهوريّ، وذلك بدوره يتطلّب تدمير نظام الدفاع الجوّيّ المتكامل لدى العدوّ. ويمكن إنجاح هذين الهدفين إذا أمكن تدمير نظام القيادة والسيطرة العراقيّ - شبكة الرادارات ومواقع المراقبة ومراكز القيادة والسيطرة ومقرّات القيادة العامة. ونظراً لأنّ تلك الشبكة تتركّز بشكل عالٍ حول صدّام نفسه، فقد أصبح تدمير النظام - أو أهداف النظام - الوسيلة والهدف في آن معاً.

كان على المخطّطين يدرسوا التحرّكات المضادّة العراقيّة المحتملة وكيفيّة منعها. ومن بين مثل هذه التحرّكات المضادّة القيام بضربات صاروخيّة على مناطق تمركز الائتلاف في الكويت، وتلغيم المياه الساحليّة ومهاجمة القوّات البحريّة للائتلاف في الخليج، والهجمات بالأسلحة الكيميائيّة على قوّات الائتلاف المحتشدة قرب بغداد، وضرب إسرائيل بصواريخ سكود وأسلحة الدمار الشامل، والتدمير الانتحاريّ ذي الآثار الكارثيّة على البيئة لحقول النفط في العراق من أجل تسميم آمال أيّ احتلال.

وهكذا ظهرت خطّة متكاملة بنيت حول ثلاثة مكوّنات: هجوم جوّيّ قويّ موجّه إلى أهداف النظام وتدمير نظام الدفاع الجوّيّ العراقيّ المتكامل، وقيام قوّات خاصّة بعمليات للسيطرة على مرافق إطلاق صواريخ سكود في غربيّ العراق وتدمير القدرات البحريّة العراقيّة قرب أمّ قصر، وتحرّك القوّات البرّيّة نحو بغداد بأسرع ما يمكن، وإلحاق الهزيمة بأيّ قوّات عراقيّة متبقّية على الطريق. وكل

قسم من شأنه أن يعزّز الآخر. القوّات الخاصّة تقوم بتقييد حرّيّة المناورة لدى العراقيّين وطلب الهجمات الجوّيّة وتوفير استطلاع عميق للقوّات البرّيّة. والهجوم الجوّيّ يدمّر نظام القيادة والسيطرة العراقيّ والدفاعات الجوّيّة ثمّ يركّز على تدمير القوّات البرّيّة للعدوّ. وقوّات الائتلاف البرّيّة تجبر العراقيّين على المناورة وكشف أنفسهم أمام الهجمات الجوّيّة. وسوف تعمل العناصر الثلاثة معاً بسرعة بصورة نموذجيّة بحيث لا تتاح الفرصة لتحضير دفاعات في العمق حول بغداد.

وتعزّزت هذه العناصر بالجهود لإعاقة الاستعدادات العراقيّة عن طريق المعلومات المضلّلة والخداع والعمليّات النفسيّة باستخدام وسائل الإعلام والصحافيّين والجنرالات العراقيّين السابقين، والاتّصالات المباشرة، بما في ذلك تبادل الرسائل الإلكترونيّة مع القادة العراقيّين. وكان الهدف إقناع العراقيّين بإلقاء سلاحهم والامتناع عن استخدام الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة حتى لو تلقّوا أوامر بذلك، والانشقاق. كانت هذه ما يسمّى بحرب المعلومات. وقد أصبحت صناعة نامية كبرى داخل المؤسّسة العسكريّة منذ حرب الخليج سنة 1991، وهي تعد بالنجاح بثمن رخيص وإصابات أقلّ، وباستخدام التكنولوجيا الحديثة واستغلال ما يسمّى المزايا الأميركيّة التي لا نظير لها. ومن المثير للاهتمام أنّ بعض الأفكار والمفاهيم ـ مثل زرع الخوف والاضطراب في نفوس الأعداء ـ ليست جديدة إطلاقاً.

بدأت بعض هذه الأنشطة حتى عندما كانت فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة في طريقها إلى العراق. فقد أُدخِلت فرق من العاملين شبه العسكريّين تحت قيادة وكالة الاستخبارات المركزيّة إلى العراق، حيث اتصلت بالمجموعات المنشقّة، بل اتّصلت بمسؤولين عسكريّين وقادة بعثيين بارزين. وبدأت المنشورات التي تسقط من الجوّ قبل وقت طويل من البداية المتوقّعة للعمل العسكريّ. وكانت هناك استعدادات لاستخدام القدرات التقنيّة للقوّات الأميركيّة، بما في ذلك القدرة على الاستيلاء على تردّدات راديويّة واعتراض الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، كانت الخطّة ستستفيد من الضربات الجوّيّة المتواصلة في

منطقتي حظر الطيران الشماليّة والجنوبيّة في مسعى لتحضير ميدان القتال بتمزيق الدفاعات الجوّيّة العراقيّة والاتصالات والقيادة والسيطرة والمدفعيّة بعيدة المدى والصواريخ بدءًا من أواسط سنة 2002.

كانت هذه واحدة من أكثر الخطط الموضوعة دقّة وتفصيلاً قياساً على ما تسير عليه الخطط الحربيّة وعمليّات التخطيط. فقد أنهيت خطّة غزو النورماندي في أربعة شهور ـ بعد أن وصل الجنرال دوايت أيزنهاور، القائد الأعلى لقوّات الحلفاء إلى مقرّ قيادته على أثر الفراغ من حملة صقلية في أوائل سنة 1944. وتمّ خوض الحرب الكوريّة بخطط دفاعيّة وُضعت على عجل، وقد قام الجنرال دوغلاس ماك آرثر بغزو إنشون بعد أقلّ من تسعين يوماً من التخطيط والإعداد. وفي حرب الخليج سنة 1991، استغرق التخطيط نحو خمسة أشهر. وفي كوسوفو سنة 1999، لم يسمح بالتخطيط للحملة البرّيّة حتى بعد مضيّ شهر تقريباً على الحملة الجوّيّة. لكنّ إثبات الخطّة لا يكون في صياغتها الأنيقة ولكن في تنفيذها ـ عليها أن توفّر الموارد وإطاراً للتغلّب على غير المتوقّع.

وفيما مضى التخطيط قدماً، كانت الخطّة العسكريّة جزءاً من اعتبارات دبلوماسيّة واستراتيجيّة ترتبط بتحويل النجاح العسكريّ إلى نصر استراتيجيّ. هنا انقسمت إدارة بوش، حيث رأى البعض وجوب تنفيذ الضربة، ورأى آخرون وجوب الحصول على تفويض أكبر على الأقلّ من الأمم المتحدة قبل الذهاب إلى الحرب. وفي أواخر صيف 2002 اتخذ قرار بالتوجّه إلى الأمم المتحدة لكسب قرار جديد من مجلس الأمن. وسوف نستخدم تصميم الولايات المتحدة وقوّتنا الكاسحة لكسب نفوذ دبلوماسيّ.

في أوائل أيلول/ سبتمبر 2002، حملت إدارة بوش مشكلة العراق إلى الأمم المتحدة. لم تكن النيّة الأميركيّة قابلة للنقاش: وهي كما وضع الرئيس إطارها تريد التعامل مرّة واحدة ونهائيّة مع مشكلة أسلحة الدمار الشامل العراقيّة. لكنّها بدت للآخرين محاولة لنيل موافقة الأمم المتحدة على حرب تعتزم الولايات المتحدة شنّها بصَرف النظر عن كلّ شيء. وقد رُمي القفّاز عندما تحدّى الرئيس

الأمم المتحدة على التصرّف ـ وإلا فإن الولايات المتحدة ستتصرف بنفسها. ففي النهاية، لم تكن الولايات المتحدة تحتاج إلى دعم الأمم المتحدة ـ من الناحية العسكريّة على الأقلّ. فهي ليست هيلا سيلاسي، الزعيم الأثيوبيّ العاجز الذي وجّه مناشدته الأخيرة اليائسة إلى عصبة الأمم فيما كان الغزاة الأجانب يمزّقون بلده. بل إن القوّة العظمى الوحيدة في العالم هي التي تطلب وتناشد وتتحدّى: تصرّفوا ـ وإلا فنحن سنتصرّف. نجحت الأمم المتحدة مدفوعة بقوّة الولايات المتحدة الكاسحة والقيادة الأميركيّة والبريطانيّة القويّة، في إصدار قرار بشأن العراق كان صدوره متعذّراً قبل سنة أو سنتين. وبدا أيضاً أنّه يثبت واحدة من مفارقات الدبلوماسيّة: التهديد بالعمل المنفرد يكون في بعض الأحيان وسيلة لتشجيع العمل الجماعيّ.

صدر قرار مجلس الأمن 1441 بالإجماع، وهو يحدّد سلسلة من المواعيد التي ينبغي لصدّام حسين التعبير خلالها عن نيّته الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وتقديم المعلومات وقبول أعمال التفتيش المتجدّدة والمعزّزة. وكان الهدف وضع معايير واضحة لا لبس فيها على العراق الالتزام بها بسرعة ويحاسب المجتمع الدوليّ العراق بموجبها.

غير أنّ اللغة المستعملة كانت بمثابة تسوية. فقد لبّت المخاوف الأوروبيّة والروسيّة من جهة، ودعت الولايات المتحدة إلى التشاور مع الأمم المتحدة قبل اتخاذ الولايات المتحدة أي إجراء في حالة عدم التزام صدّام. بالمقابل، كانت الصياغة تتيح للولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب دون حاجة إلى استصدار قرار ثانٍ. وقد أوضح ذلك جون نغروبونتي، المندوب الأميركيّ في الأمم المتحدة بقوله، "إذا لم يتصرّف مجلس الأمن بشكل حازم في حال حدوث انتهاك عراقيّ آخر، فإنّ هذا القرار لا يمنع أيّ دولة عضو من العمل للدفاع عن نفسها بوجه التهديد الذي يشكّله العراق أو لفرض قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحماية السلام والأمن العالميّين". كانت العبارة الأساسيّة بطبيعة الحال هي "انتهاك عراقيّ آخر"، وهو ما سوف يساعد القرار في إظهاره.

ومن ثمّ كان النصر في الأمم المتحدة أقلّ إلى حدّ ما مما بدا. فهو لم يعكس موقفاً دوليّاً موحّداً ـ ليس حتى ذلك الوقت على الأقل. واعتقد الكثير في أوروبا وغيرها بأنّ الولايات المتحدة اتخذت قرارها بالذهاب إلى الحرب بالفعل. لذا كان كثير من الدبلوماسيّة في الأمم المتحدة بمثابة الجهد الأخير لمنع غزو أميركيّ، وبدرجة أقلّ كان جهداً جماعيّاً لحل مشكلة أسلحة صدّام غير المشروعة. وبناء على ذلك، ورغم الصياغة التي صدر فيها القرار 1441، كان تقديم مزيد من الدعم من جانب الأمم المتحدة ربما لا يتوقّف فقط على إثبات عدم التزام صدّام، وإنما أيضاً على استنفاد أيّ بديل آخر لاستخدام القوّة، ما لم يشكّل صدّام تهديداً مباشراً.

بدا أنّ تركيز الإدارة على القرار يهدف إلى الحيلولة دون بدء التخطيط لما بعد الحرب مع الأمم المتحدة. فبدون التخطيط والدعم الدوليّين، تحرم الولايات المتحدة نفسها من الشرعيّة على الأرض وفي المنطقة، وتزيد من مصاعب تشارك أعباء ما بعد الحرب. لقد كان مؤشّراً مبكّراً على ما سيصبح تصميماً محيّراً من قبل الإدارة على استبعاد أيّ دور ذي مغزى للأمم المتحدة بعد الحرب. وسوف نتمكّن لاحقاً من رؤيته هذا الامتناع عن الحصول على دعم مبكّر للمهمّة بعد الحرب كخطأ كبير للتخطيط والسياسة الأميركيّة.

كانت المخاوف الأوروبيّة بشأن نيّة الإدارة الفعليّة تستند إلى وقائع صلبة، لأنّ الأعمال العسكريّة المكثّفة ضدّ العراق قد بدأت بالفعل. فقد قرّرت الولايات المتحدة، قبل حمل المشكلة إلى الأمم المتحدة وبدون علم الرأي العامّ الأميركيّ، توسيع الضربات الجوّيّة في منطقة حظر الطيران الجنوبيّة لتدمير أنظمة اتصالات صدّام ودفاعاته الجوّيّة تحضيراً للحرب القادمة. وأعلن عن أن هذه الضربات هجمات روتينيّة تهدف إلى الحد من جهود صدّام للتدخّل في تحليق طائرات الائتلاف، لكنّها كانت في الواقع المراحل الافتتاحيّة "لإعداد ميدان القتال". وكانت تهدف في الواقع إلى إضعاف دفاعات صدّام من أجل تسهيل الحملة لاحقاً[2].

بدأت الإعدادات على الأرض في أيلول/ سبتمبر 2002 عندما أسقطت عناصر من فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة فوق مجموعات من المعدّات التي وضعت سابقاً في الكويت وبدأت التدريب في الصحراء. وبحلول أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، أخذت عناصر مقرّ قيادة مسرح العمليّات تتشكّل. وفي موقع قيادة رئيسيّ أقيم في قطر، اجتمع قادة الوحدات والأركان لمراجعة الخطط الحربيّة وإدخال تحسينات عليها. وبوسع المرء القول إنّ الاستعدادات العسكريّة عزّزت الجهود الدبلوماسيّة الأميركيّة ودعمت عزم الأمم المتحدة وتصميمها ـ لكنّ الاستعدادات بدت أنّها تحول دون انتظار أيّ حلّ دبلوماسيّ بصبر وأناة. وقد كانت المسألة بأكملها وجهة نظر.

وعندما انتقل التخطيط الأميركيّ إلى الاستدعاء الفعليّ للقوّات الاحتياطيّة ونشرها في أواخر الخريف، أخذت الخطط تنتقل جيئة وذهاباً. كان هناك في الظاهر مشاحنات داخل إدارة بوش بشأن التوقيت وطبيعة الجهود الدبلوماسيّة وكيف يمكن أن تؤثّر على نشر القوّات. وفيما تواصل إدخال التعديلات على الخطّة، أصبح تجميع القوّات على مراحل ولائحة بيانات الانتشار ـ قد يستغرق إعدادها نحو سنتين ـ مصدر قلق آخر. فإذا ما تمّت الموافقة عليها، فسوف تنبّه القوّات وتعبّئها وتنشرها بتسلسل منطقيّ، وبصورة آليّة، حيث تصل كلّ قوّة وفقاً لأولويّة استخدامها. وقد أفيد أنّ وزير الدفاع رمسفلد قال عنها إنّها "من مخلّفات الحرب الباردة"، ومن ثمّ وضعها جانباً.

بدلاً من ذلك تابع وزير الدفاع والأركان المقرّبة منه استخدام أمر الانتشار الذي يعطي الوزير السيطرة الشخصيّة على كل وحدة وكلّ حركة. غير أنّ تقييم كل انتشار كان عمليّة تستنزف وقته، وسرعان ما أعلن أنّ رمسفلد يريد الموافقة على "دفعات" الانتشار التي تتركّز حول الوحدات المهمّة فقط. وقد كسرت هذه التعليمات التسلسلات الدقيقة التي تمكّن من تنبيه القوّات وتعبئتها وتجهيزها للانتشار المتسلسل الذي يقوم على وقت الحاجة إليها. وكان ذلك حرجاً بالنسبة للقوّات الاحتياطيّة على وجه الخصوص، حيث يجب تجهيز العديد منها بالأفراد

والعتاد اللازم لمتطلّبات مسرح العمليّات. وما تلا بدلاً من ذلك كان عمليّة توليف غير منتظمة التوقيت نثرت وحدات الانتشار المبكّر مع تلك التي يُحتاج إليها لاحقاً، وأخّرت التعبئة وأعاقت التدريب وأبطأت الانتشار الإجماليّ بشكل كبير.

لا شكّ أنّ المؤسّسة العسكريّة واجهت معضلة تخطيط: فنشر قوّات كبيرة قبل أوانها وتأمين مستلزماتها أمر غير مرغوب فيه - فهو كثير التكاليف وكثير التعرّض للأخطار ومضرّ جداً من الناحية السياسيّة ويحدث كثيراً من الفوضى في العمليّة الدبلوماسيّة في المنطقة. لكنّ تأخير الانتشار قد يعني البدء دون توفّر كل شيء في الخطة مسبقاً. ولعل الوزير رمسفلد شعر أنّ بوسعه الوصول إلى التوازن الصحيح على أساس يوميّ فحسب. وقد أعطى ذلك الوزير السيطرة المباشرة لضمان أن تكون التحرّكات العسكريّة متّسقة مع الاعتبارات الدبلوماسيّة والسياسيّة العليا. لكن ذلك يعني أيضاً أنّ على الوزير أن يتأنّى لفحص كلّ خطوة منفصلة ومحدّدة من خطوات تعبئة ونشر المئات من الوحدات الناشطة والاحتياطيّة والموافقة عليها. وهذا أمر متعب حتى بالنسبة لرجل مشهور بحيويّته مثل رمسفلد. بدا الدافع الحقيقيّ لذلك بالنسبة للبعض شخصياً، وهو السيطرة. مع ذلك، كانت لمخاوف الوزير بعض المزايا.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، لم يكن يمكن معرفة التاريخ المضبوط للعمليّات. ولا شكّ أنّه كان من المنطقي الانتظار بضعة أسابيع إذا كان يمكن تأمين دعم الأمم المتحدة للهجوم. لكن إن فشلت الدبلوماسيّة، فيجب عندئذٍ أن يعقب ذلك الهجوم بسرعة نسبيّة قبل أن يزول زخم الدعم الشعبيّ. وكان هناك مسألة الرأي العامّ الأميركيّ أيضاً. فقد بيّنت استطلاعات الرأي أنّ ثمة غالبية ضئيلة من الأميركيّين تؤيّد الهجوم، لكن افتُرض أن الرقم سيرتفع عندما يصبح الصراع وشيكاً.

كان هناك تخمينات متواصلة بشأن مصاعب القتال أثناء الفصل الحارّ الوشيك، وهو ما فسّره البعض بمحاولة البنتغون فرض تاريخ للغزو. وذلك من شأنه أن يفرض حدّاً أقصى لبدء العمليّة في أواسط إلى أواخر آذار/ مارس

2003. وهذا اقتراح سخيف يستند إلى الأماني، كأنّ الجنود ومعدّاتهم سيتوقّفون عن العمل عندما يصل المناخ العراقيّ إلى درجة حرارة معيّنة. كما أنّه يتجاهل التجربة الحديثة والحسّ السليم على السواء. ففي سنة 1990، حدثت أولى عمليّات الانتشار الدفاعيّ في طقس حارّ جدّاً في المملكة العربيّة السعوديّة، حيث كانت درجات الحرارة تصل إلى حدود 56 درجة مئويّة بشكل متواصل في بعض المواقع. وقد بقيت القوّات فعّالة في ذلك الوقت، مع أنّها كانت منزعجة. لكن ما الذي اعتقد البنتغون أنّه سيحدث بعد ذلك هذه المرّة، حتى لو بدأ القتال في الموعد المحدّد؟ هل ستغادر القوّات بشكل فجائيّ الولايات المتحدة قبل حلول الصيف في العراق؟ لقد أشار وزير الخارجيّة باول إلى أنّه لا يوجد موعد نهائيّ للعمليّة.

لكن كان من المعقول أن يخطئ الأميركيّون من حيث التأخّر وعدم الجهوزية، إذ إنّ ميزان القوى في الحملة القادمة يشير إلى عدم تكافؤ تامّ. فبوسع صدّام عند الدفاع عن العراق أن يستدعي بشكل اسميّ ستّاً وعشرين فرقة تضمّ نحو 1990 دبّابة، و2500 قطعة مدفعيّة، ونحو 300 طائرة مقاتلة وهجوميّة، وربما 150 مروحيّة مسلّحة. وقد طوّرت قدرات الحرب الكيميائيّة والبيولوجيّة، واستعملت الأسلحة الكيميائيّة على الأقلّ في الثمانينيّات. وربما بلغت القوّات العراقيّة الإجماليّة 400 ألف رجل بالإضافة إلى مثلهم من القوّات الاحتياطيّة، وربما 40 ألفاً من الفدائيّين. لكنّ القوّات العراقيّة تحمّلت بالطبع عبء أكثر من عقد من الطلعات الجويّة الأميركيّة والضربات الجوّيّة في منطقتي حظر الطيران الشماليّة والجنوبيّة، فضلاً عن الضربات الجوّيّة المكثّفة في سنة 1998. ولا بدّ أنّ لديها معرفة كبيرة عن الإشارات الإلكترونيّة والراداريّة لقوّات الائتلاف، وأنماط عمليّاتها، وإجراءاتها. كما أنّ العراقيّين درسوا تجاربهم الخاصّة مع الأميركيّين في حرب الخليج 1991، فضلاً عن تلقّيهم معلومات من الروس والصينيّين والصرب، وكلّهم راقبوا عن كثب تطوّر القوّات الأميركيّة منذ حرب الخليج.

كانت الأعداد والخبرة العراقيّة تحجب نقاط الضعف غير العاديّة التي تعانيها.

فمعدّاتها قديمة ولم يتغيّر من أسلحتها المستخدمة ضدّ الإيرانيّين في الثمانينيّات سوى القليل؛ ويمكن الافتراض بأنّ قسماً كبيراً منها غير صالح للعمل. وكان تدريب القوّات محدوداً. والأهمّ من ذلك أنّ نظام الدفاع الجوّي المتكامل كان يفتقر إلى الجهوزية بصورة يرثى لها. فقد كانت راداراته ومراكز قيادته في مواقع معرّضة للهجوم، وصواريخه قاصرة في المدى والسرعة، ولم تكن طائراته نداً لطائرات الائتلاف كما أنّها تعاني من ضعف اتصالاتها. لذا سوف يخسر كل شيء بدون نظام دفاع جوّيّ فعّال وقادر على البقاء.

أمام هذه القوّة العجوز، حشدت الولايات المتحدة أفضل ما لديها وأكفاه. فقد أمضت أكثر من عقد من الزمن تعدّ العدّة لهذه الموقعة. فالعراق مطوّق بالمطارات ومرافق التخزين والحكومات الصديقة الراغبة في منح الولايات المتحدة منفذاً في ظلّ الظروف الصحيحة. وفي الجوّ، سوف يُشنّ القتال بقاذفات بي-2 "الشبح"، وتحمل كل منها ما يصل إلى ستّة عشر عتاد هجوم مشترك مباشر (JDAM) زنة 2000 باوند، وقنابل عطاليّة موجّهة بالأقمار الاصطناعيّة لكل أنواع الطقس يمكن أن تصيب الهدف بدقّة تصل إلى بضعة أقدام. وقد استخدمت طائرات بي-2 لأوّل مرّة في حملة كوسوفو سنة 1999، وأثبتت الدقة المدهشة لعتاد الهجوم المشترك المباشر (JDAM) ـ الذي يسقط على أهداف محدّدة مسبقاً بتوجيه من مجموعة من الأقمار الاصطناعيّة وبإسناد من نظام توجيه بالقصور الذاتيّ ـ إنّه السلاح الأساسيّ لدعم حملة جوّيّة رابحة في كل أنواع الطقس. وتلقى طائرات الشبح مساندة من قاذفات بي-1. وقد صمّمت هذه الطائرات أصلاً أثناء الحرب الباردة للتحليق على ارتفاع أدنى مما تغطيه الرادارات السوفياتيّة بسرعات فوق صوتيّة والقيام بضربات نوويّة، ويمكنها أن تنقل حمولة أكبر ـ أكثر من سبعين قنبلة زنة 500 باوند أو اثني عشر عتاد هجوم مشترك مباشر (JDAM) أو أكثر. وهناك أيضاً قاذفات بي-52 المعمّرة والمحدّثة، وهي تطلق صواريخ كروز برؤوس حربيّة تزن 3000 باوند، وتحلّق بسرعة منخفضة في الجوّ لتوفير الدعم عند الطلب عندما يتمّ إضعاف نظام الدفاع المضادّ للطائرات بشكل كافٍ. ويمكن

في المراحل الأولى استخدام مقاتلات أف-117 "نايت هوك" التي استخدمت ضدّ العراق في حرب الخليج سنة 1991 ولا تزال فعّالة.

غير أنّ التحسين الذي طرأ على القوّة الجوّيّة الأميركيّة الإجمالية كان أوسع. فقد أصبح بوسع كل طائرات البحريّة الأميركيّة إسقاط أسلحة دقيقة، ويمكن اليوم إطلاق عتاد الهجوم المباشر المشترك (JDAM) من أيّ طائرة قتال أميركيّة. كما عزّزت مزايا الحرب الإلكترونيّة. فقد زوّدت طائرة إي أ-6 بي "براولر" بحاضنات تشويش محسّنة للحماية الذاتيّة تحملها طائرات أخرى، كما تحمل طائرات أف-16 دي الأحدث صواريخ مضادّة للإشعاع يمكن توجيهها نحو رادارات العدوّ.

إضافة إلى ذلك، أمضت القوّات الأميركيّة العقد السابق وهي تعمل لجعل إجراءات القيادة والسيطرة أكثر مرونة وتجاوباً. وكانت الطائرات بدون طيّار المزوّدة بكاميرا فيديو تامّة الحركة متّصلة بالأرض تستطيع التحليق ببطء في الجوّ. كما أدخلت تحسينات على تكنولوجيا المراقبة المنشورة في الفضاء، فضلاً على طائرات التجسّس يو-2 التي تحلّق على ارتفاعات شاهقة. وتمّ الحصول على أعداد متزايدة من أنظمة رادار الاستحواذ على الهدف والمراقبة المشتركة (JSTARS) ودمجها في نظام التخطيط للضربات الجوّيّة. وكان هناك مسعى دائم لتقوية ارتباط أجهزة الاستشعار بأجهزة الإطلاق بين عناصر الرصد وعناصر الضرب. وقد حُسّن النظام أثناء العمليّات في أفغانستان في سنة 2001، وفي كوسوفو في سنة 1999، وفي الضربات الجوّيّة السابقة الموجّهة ضدّ العراق في سنة 1998، وفي الضربات في البوسنة سنة 1995.

كانت القوّات البرّيّة في جهوزيّة عالية أيضاً. فأجهزة التسديد الليليّ والاتصالات الحديثة والشاحنات الجديدة ومعدّات الملاحة المنتشرة بكثرة، فضلاً عن القيادة المصقولة بعمليّات الانتشار شبه المتواصلة للتدريب وحفظ السلام، جعلت خوض حروب جديدة أكثر حدّة على الطريقة الأميركيّة أمراً ممكناً. بالإضافة إلى ذلك، أمضت فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة شهوراً في

التدريب الصحراويّ لصقل مهارات القتال الحيّ لديها. وكانت القوّات الأميركيّة تسعى في معارك القتال المباشر الوشيكة إلى الاستفادة من كلّ ميزة. وكان لديها أيضاً الوقت لتحسين إجراءاتها في استقدام الإسناد المدفعيّ والجوّيّ. وهكذا رغم كل النقص العدديّ الذي تعانيه هذه القوّات، إلاّ أنّها أكثر قدرة على أساس الوحدات من القوّة الأكبر التي خاضت حرب الخليج سنة 1991.

دارت شكوك كبرى حول دعم الانتشار (أو عدم دعمه) من قبل حليفين اثنين: تركيا والمملكة العربيّة السعوديّة. كانت الرهانات عالية. فالدعم التركيّ يمكّن من نشر القوّات عبر شرق تركيّا للهجوم جنوباً على العراق، ويقطع الطريق على احتمال قيام دولة كرديّة مستقلّة، ويؤمن السيطرة بسرعة على حقول النفط حول كركوك، ويمكّن القوّات من مهاجمة بغداد وتكريت، وهي منطقة الدعم الرئيسيّة لصدّام، من الشمال. كما أنّ استخدام المطارات السعوديّة يمكّن من رفع التدفّق اليوميّ للقوّات والمؤن بدرجة كبيرة ويوفّر للقوّات مرونة أكبر في الاستجابة لقيود الدبلوماسيّة ومفاجآتها غير المتوقّعة أو التهديدات الموجّهة ضدّ الكويت. ويسهّل استخدام الأجواء السعوديّة العمليّات الجوّيّة والخاصّة في كل أنحاء المنطقة الغربيّة من العراق بشكل خاصّ. لقد كان الحليفان مهمّان، لكنّهما لم يكونا ضروريّان بالمطلق.

في حالة تركيا، أدّى انتخاب حكومة جديدة بزعامة رجب أردوغان، وتغيّر القيادة العليا للجيش في خريف 2002، وحملة البلد الطويلة والمضنية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبيّ إلى زيادة صعوبة الحصول على دعمها. وقد عُقدت المفاوضات بإشراف السفارة الأميركيّة في أنقرة لكنّها انهارت في النهاية وسط المخاوف التركيّة بشأن عدم دعم الأمم المتحدة والضغوطات الأوروبيّة والشكوك التركيّة من الحزم الأميركيّ والسياسات الداخليّة.

لم توافق تركيا على استخدام مجالها الجوّيّ إلاّ بعد مضيّ بضعة أيّام على بدء القتال، وواصلت امتناعها عن منح القوّات البرّيّة الأميركيّة الإذن بالانتشار. وكانت نتيجة ذلك أنّ قسماً كبيراً من القوّة الأميركيّة المشمولة بالخطّة، وهي

فرقة المشاة الرابعة (الميكانيكيّة) المتقدّمة جداً، بقي في السفن في البحر المتوسّط خارج الشواطئ التركيّة من أواسط شباط/ فبراير حتى أوائل نيسان/ إبريل.

في هذه الأثناء، كان السعوديّون يعملون على موازنة المعارضة المحلّيّة للحرب وزيادة التواجد الأميركيّ مع التزامهم الطويل الأمد بمساندة أهداف الولايات المتحدة في المنطقة. وبعد صدور بعض البيانات المتناقضة أثناء الجهود الدبلوماسيّة الأخيرة في كانون الثاني/ يناير وأوائل شباط/ فبراير، استقرّت المساندة السعوديّة حول صيغة أعطت الإذن للولايات المتحدة باستخدام الأجواء ومقرّات القيادة دون استخدام المطارات أو نشر قوّات بريّة كبيرة في المملكة. لكن وردت تقارير عن انتشار قوّات خاصّة في المملكة العربيّة السعوديّة.

كانت النتيجة النهائيّة أنّ انتشار القوّات البرّيّة الأميركيّة انحصر بمدينة الكويت، التي تستوعب ثلاث إلى ستّ سفن يومياً - وهي معدّات 15 - 20 بالمئة من فرقة واحدة في الجيش الأميركيّ - وأربع وعشرين طائرة عريضة الجسم بالمتوسّط في اليوم. وكانت الولايات المتحدة قد احتاطت للأمر بالتخزين المسبق لكمّيّات كبيرة من المعدّات في المنطقة أو قربها - لواء من الجيش الأميركيّ متمركز في الكويت وألوية أخرى إضافيّة في البحر، فضلاً عن التمركز المسبق للواء من المارينز في قطر - لكن إن كان يجب إنزال المعدّات والمؤن في الكويت، فإنّ مرافق الموانئ تواجه المشاكل نفسها التي تواجهها عند نشر القوّات الأميركيّة من أميركا نفسها أو أوروبا. وقد تفاقم هذا القيد بحجم المعدّات الإضافيّة المطلوب لدعم الانتشار الأماميّ لطائرات القتال.

في أواخر كانون الأوّل/ديسمبر 2002، كان على التخطيط أن يسابق الزمن لإكمال الانتشار الأساسيّ قبل أن تتوقّف الجهود الدبلوماسيّة - دون نشر الكثير في الوقت نفسه بحيث يؤثّر ذلك على الدبلوماسيّة بشكل خطر.

أما على الجبهة الدبلوماسيّة، فإنّ صدّام لم يقدّم تفاصيل جديدة في كانون الأوّل/ ديسمبر 2002 تؤيّد بالأدلّة مزاعمه بالالتزام بقرارات مجلس الأمن

الدولي. وبدا أنّ صدّام يعاني من معضلة عميقة: فإما أن يُنكر وجود أي برامج للأسلحة ويتحدّى الولايات المتحدة، وإما أن يقدّم تفاصيل تثبت خداعه السابق. وقد اتخذ في هذه الحالة موقفاً متشدّداً. لكن ذلك يفترض وجود شيء يحاول إخفاءه - وهنا يكمن جوهر النزاع. غير أنّ صدّام كان وفيّاً لسمعته وواصل مقاومته. فبقيت الموافقة العراقيّة على أعمال التفتيش المكثّفة عن غير قناعة في أحسن الأحوال. وكانت هناك آراء متعارضة فيما يتعلّق بالخطوات التالية، حيث اقترحت بعض البلدان إجراء مزيد من التفتيش المكثّف وتقديم مزيد من التقارير. لكنّ النتيجة كانت مضمونة بالنسبة لإدارة بوش: لقد خرق صدّام القرار ويمكن استخدام القوّة كما ينصّ على ذلك قرار مجلس الأمن 1441.

ولمواجهة حاجة رئيس الوزراء البريطانيّ طوني بلير إلى الشرعيّة والتغطية الدبلوماسيّة، عادت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى الأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2003 سعياً إلى الحصول على "قرار ثانٍ" من مجلس الأمن. لكنّ لم يعد يمكن إدارة الانقسامات العميقة التي أخفتها الضغوط الأميركيّة والدبلوماسيّة البريطانيّة في الخريف. فتعثّرت الدبلوماسيّة وتوقّفت وفشلت في نهاية المطاف. ولن يصدر قرار ثانٍ من مجلس الأمن ولن توضع خطّة للأمم المتحدة لإعادة الإعمار والحكم بعد الحرب. وسوف تكون الولايات المتحدة بمفردها تساعدها المملكة المتحدة مع بعض المساهمة الرمزيّة من أستراليا.

لقد كان فشل الأمم المتحدة منح تفويض باتخاذ إجراء ضدّ صدّام حسين متوقّعاً تماماً بالنسبة للبعض في إدارة بوش. فقد رأوا أنّ الأمم المتحدة ضعيفة مقيّدة بتضارب الأهداف وملتزمة بسياسة الاسترضاء بدلاً من حلّ التهديدات التي تواجه السلام والأمن. وهذا هو، كما زعموا، الفشل عينه الذي نبّه منه الرئيس بوش في خطابه في أيلول/ سبتمبر 2002 أمام الأمم المتحدة.

لكنّ التصوّرات كانت مختلفة بالنسبة لكثير من المسؤولين الأجانب - في أوروبا وسواها. فقد شكّكوا في كفاية الأدلّة والحاجة إلى الذهاب إلى الحرب فيما أعمال التفتيش لم تنتهِ، وبدا أنّها تحقّق أكثر مما حقّقته فيما مضى. وكان هناك

مخاوف كبيرة أيضاً بشأن القوّة الفائقة الأميركيّة التي تملك من القوّة ما يجعلها تخرق المعاهدات وتتنكّر للالتزامات الدوليّة متمتّعة بالحصانة. وكان ذلك خوفاً حرّضت عليه الإدارة نفسها بعد فترة وجيزة من تسلّمها السلطة بانسحابها من معاهدة كيوتو ووقوفها في وجه المحكمة الجنائية الدوليّة وتهديدها بالانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادّة للصواريخ البالستيّة. كما أنّ الخلاف الطويل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيّين بشأن كيفيّة حلّ الصراع بين إسرائيل والفلسطينيّين عقّد الوصول إلى أيّ شيء يشبه الإجماع على القضايا المتداولة.

فوّتت الولايات المتحدة، بتركيزها على بدء العمليّات، فرصة أخرى لإنقاذ الشرعيّة الدوليّة والحصول على المساعدة في المهمّات التي تلي الحرب. لقد كان ذلك سهواً عكس النهج الأحاديّ كما رآه المنتقدون في الخارج وتسبّب في فقدان الولايات المتحدة كثيراً من التعاطف الدوليّ والدعم الذي لقيته بعد 11/9. وكان من شأنه أيضاً أن يكلّف الجنود الأميركيّين والإدارة ودافعي الضرائب غالياً في أعقاب الحرب.

بحلول 17 آذار/ مارس 2003، انهارت آخر الجهود الدبلوماسيّة. وبعد ذلك منح الرئيس بوش صدّام حسين ثمانية وأربعين ساعة لمغادرة العراق.

فاجأ الانهيار الدبلوماسيّ الاستعدادات العسكريّة الأميركيّة في منتصف الطريق. كانت القوّات الجوّيّة والبحريّة في أماكنها إلى حدّ كبير ـ لم تتخلّف عن الاقتراب سوى اثنتين من حاملات الطائرات الخمس المخطّط استخدامها في العمليّات، وبإمكانهما إطلاق طائراتها عبر الأجواء السعوديّة والتركيّة ـ لكنّ كثيراً من القوّات البرّيّة الأميركيّة لم تكن جاهزة. كانت الفرقة 101 المحمولة جوًّا لا تزال تفرغ حمولتها وتنزل آخر لواءين عبر ميناء ومطار الكويت. وبقيت مهمّة تجميع المروحيّات ونقل القوّة إلى مناطق التجمّع وبدء العمليّات النهائيّة. وكانت معدّات فرقة المشاة الرابعة لا تزال على متن السفن في البحر المتوسّط، في حين أن معظم قوّاتها لا تزال في فورت هود بتكساس. ولم تكن الفرقة المدرّعة الأولى المتمركزة في ألمانيا قد بدأت انتشارها. كما أنّ فرقة الفرسان الأولى التي

أعطيت إخطاراً بالانتشار كانت لا تزال في فورت هود. وثمة قيادات أخرى مثل فوج الفرسان المدرّع الثالث من فورت كارسون، بكولورادو، وفوج الفرسان الخفيف الثاني من فورت لويزيانا، بقيت أيضاً في أميركا.

ترك ذلك الائتلاف بقوّات قوامها ثلاث فرق فقط، فضلاً عن لواءين منفصلين جاهزين تماماً في بداية الحملة: فرقة المشاة الثالثة الأميركيّة التي أتمّت انتشارها في كانون الثاني/ يناير، وقوّة حملة المارينز الأميركيّة التي يتألّف مكوّنها البرّيّ من فرقة المارينز الأميركيّة الأولى من كمب بندلتون، والفرقة المدرّعة الأولى البريطانيّة المصغّرة المستقدمة من قوّات في المملكة المتحدة وألمانيا، واللواء الثاني واللواء 82 المحمول جوّاً وقوّة المارينز الخاصّة تاراوا. وكانت كل هذه القوّات متواجدة في الكويت ـ لم تكن توجد أيّ قوّة في الشمال في تركيا.

أما بالنسبة للعمليّات الجوّيّة، فلم تكن بيانات ضوء القمر مؤاتية إلى حدّ ما. كان القمر سيكتمل في الليلة التالية، أي في 18 آذار/ مارس. ويفضّل المخطّطون الجوّيّون استخدام فترات القمر الجديد، عندما تكون السماء في أحلك أوقاتها، لبدء الضربات الجوّيّة ضدّ أنظمة الدفاع الجوّيّ الناشطة. وفي حين قد لا تكون الظلمة ضروريّة، إلاّ أنّها توفّر وسيلة إضافيّة لحماية الطائرات التي قد يشاهد بعضها في ضوء القمر، حتى على ارتفاعات شاهقة.

مع ذلك، كان يمكن استخدام الظروف غير المثلى لتحقيق الفائدة القصوى عن طريق إحداث المفاجأة. بل إن الأتراك اعتقدوا أنّ من غير المرجّح أن تقوم الولايات المتحدة بشنّ هجومها ما لم تنتشر فرقة المشاة الرابعة في شمال العراق عبر تركيا. وقد أبقى صدّام على انتشار سبع فرق شمال بغداد، ما يمكن أن يشير إلى اعتقاده بأنّ التهديد الحقيقيّ سيأتي من الشمال[3].

كانت العمليّة جاهزة للانطلاق إلى حدّ كبير في الواقع. وسوف تفتتح بنافذة تمتد ثمانٍ وأربعين ساعة لكي تبدأ العمليّات الخاصّة بالاستطلاع في العمق وتوجيه المهمّات داخل العراق. وسوف تنضمّ قوّات العمليّات الخاصّة الأميركيّة إلى مجموعات وكالة الاستخبارات المركزيّة المنشورة سابقاً لمهاجمة أنظمة

الاتصالات واستدعاء الضربات الجوّيّة وتوفير تقارير من الأرض لكي تتبعها القوّات الجوّيّة والبرّيّة. دخلت إحدى وثلاثين مجموعة، أي نحو 300 شخص، العراق أثناء ساعات الظلمة في ليلة 19—20 آذار/ مارس. وكان مخطّطاً آنذاك أن تبدأ العمليّة الجوّيّة يوم الجمعة في 21 آذار/ مارس. فثمّة نافذة من الظلمة التامّة بعد المغيب مباشرة يليها بعد ساعتين ضوء القمر التامّ لما تبقّى من الليلة.

أعاق بدء الخطّة تقرير الاستخبارات غير المتوقّع الذي يحدّد موقع صدّام وابنيه، عديّ وقصيّ، في جنوب بغداد. وبدلاً من الصدمة والرعب اللذين يحدثهما سقوط عدّة آلاف من الرؤوس الحربيّة والصواريخ، انطلقت طائرتا أف—117 باكراً وضربتا عند الفجر في 20 آذار/ مارس. وهكذا بدأت عمليّة حرّيّة العراق بشكل رسميّ.

خلال ساعات الليل وحتى الصباح الباكر ليوم 20 آذار/ مارس، تحرّك الجيش الأميركيّ والمارينز والقوّات البريطانيّة من مناطق احتشادهم لمهاجمة المواقع التي ستتجمّع فيها وتعدّ لاجتياز الحدود الكويتيّة. وكانت الخطّة تستدعي تحرّك قوّات الجيش غرباً في البداية، ثمّ إلى الشمال الغربيّ في الصحراء، وضرب وادي الفرات المأهول فيما تلتفّ نحو كربلاء في جنوب غربيّ بغداد. وتتحرّك قوّات المارينز في البداية لتأمين حقول نفط الرميلة، ثم تلتفّ إلى الشمال الغربيّ والشمال، لتنتقل في نهاية المطاف إلى الوادي الخصيب بين نهري دجلة والفرات وتُطبق على بغداد من الجنوب. وتتوجّه القوّات البريطانيّة في البداية إلى جنوب العراق، وتركّز جهودها حول البصرة، ثمّ تتحرّك شمالاً لحماية ميمنة قوّات المارينز الأميركيّة عندما تصبح القوّات متوفّرة.

من القضايا الأساسيّة التي برزت أثناء التخطيط موعد بدء مرحلة الهجوم البرّيّ. ومن الواضح أنّ التوقيت يتوقّف على نتائج ميدان القتال والمقايضات والمخاطر. كان القادة يرغبون في تحرّك القوّات البرّيّة فور تحقّقهم من توفّر الدعم الجوّيّ عندما يحتاجون إليه، ثمّ الاقتراب من بغداد، إذ كلما بكّر تحرّك القوّات نحو بغداد واختراقها، قلّت مخاطر مواجهة دفاع مدينيّ جيد التنسيق في العاصمة. في بداية عمليّة التخطيط، أعطيت الحملة الجوّيّة ما يصل إلى أسبوعين

قبل أن تتقدّم القوّات البرّيّة. وبحلول كانون الثاني/ يناير، خُفّض وقت العمليّة الجوّيّة إلى أربعة أيام فقط(4). لكن في الأيام التي سبقت بداية الهجوم الجوّيّ، اتّضح إلى حدّ كبير أنّ الدفاع الجوّيّ العراقيّ والقوّات البرّيّة العراقيّة لن تمثّل تحدّياً مهمّاً باستثناء منطقة بغداد.

كان يفضّل تحريك القوّات البرّيّة باكراً والمحافظة على زخم التقدّم. وذلك ينطوي على حكمة عسكريّة ويتلاءم أيضاً مع المخاوف السياسيّة الكبرى بشأن القتال والانتهاء بسرعة. لكن ربما كانت الأحداث التي أطلقت التحرّك ورود تقارير عن أنّ العراقيّين بدأوا بتدمير حقول نفط الرميلة، وهي هدف أميركيّ رئيسيّ، والردّ الصاروخيّ العراقيّ على الهجوم الأميركيّ على صدّام حسين. فقد أطلقت أربعة صواريخ على الأقل نحو الكويت. اثنان منها من طراز سي أس أس-33 سلكوورم، وهي صواريخ سطح سطح صينيّة كبيرة تستعمل في الأساس لضرب السفن. والصاروخان الآخران بالستيان، من بينهما أبابيل-100، وهو صاروخ غير موجّه يعمل بالوقود الصلب يزيد مداه قليلاً عن 100 ميل (يعتبر امتلاكه خرقاً لقيود الأمم المتحدة بالمناسبة). وكانت هذه الصواريخ قادرة على حمل أسلحة كيميائيّة وبيولوجيّة، فضلاً عن متفجّرات شديدة الانفجار. وقد أسقطت ثلاثة صواريخ على الأقلّ بواسطة الصواريخ الأميركيّة المضادّة للصواريخ من طراز باتريوت.

كان من الواضح أنّ الصواريخ تستهدف القوّات الأميركيّة. فقد حصل العراقيّون بطريقة ما على تقارير استخباراتيّة عن مواقع مناطق احتشاد القوّات الأميركيّة. أطلق الصاروخ الأوّل في 20 آذار/ مارس، على "طريق الرعد"، وهي منطقة تجمّع الفرقة 101 المحمولة جوّاً. وبعد ذلك بساعة أطلق صاروخ آخر على معسكر الدوحة، وهو مقرّ قيادة قوّات الائتلاف البرّيّة. واتجه صاروخ آخر نحو موخّرة منطقة التجمّع في معسكر العدريّ.

لذا كان ردّ الائتلاف منطقيّاً: التحرّك باكراً لتأمين حقول النفط، واكتساح مواقع إطلاق الصواريخ، والخروج من المنطقة التي تستهدفها الصواريخ،

والاستفادة من بدء الحملة الجويّة والتدمير المحتمل للقيادة العراقيّة العليا. وهكذا قدّم الهجوم البرّيّ الذي كان من المنتظر أن يبدأ صباح يوم السبت مدّة أربع وعشرين ساعة.

افتتح الجيش وقوّات المارينز هجماتهم بقصف مدفعيّ وصاروخيّ مكثّف، وتلاه تحرّك موجة من مروحيّات كوبرا الهجوميّة أمام قوّات المارينز لضرب مواقع العدوّ المشتبه بها أو التي أفادت عنها التقارير. تحرّك المهندسون أوّلاً لتحديد الطرق عبر حافّة الخندق والخنادق المضادّة للدبّابات وحقول الألغام التي تحيط بالكويت. وأفيد عن اشتباكات متفرّقة مع قوّات العدوّ.

وفي الوقت نفسه تقريباً، وجّهت جولة جديدة من صواريخ كروز والضربات الجوّيّة ضدّ مراكز قيادة العدوّ ودفاعاته الجوّيّة وأهداف النظام داخل بغداد وحولها، فضلاً عن الشمال قرب الموصل.

وفي غرب العراق، استهدفت قوّات العمليّات الخاصّة المطارات والمرافق العراقيّة التي يُعتقد أنّها ترتبط بنوايا العراق مهاجمة إسرائيل. ويبدو أنّ قواعدها كانت موجودة في الأردن والمملكة العربيّة السعوديّة، ويبلغ عددها نحو 10 آلاف فرد من الجيش والبحريّة وسلاح الجوّ.

كانت الساعات الأربع والعشرون الأولى تدعو للتفاؤل بالنسبة للولايات المتحدة: تقرير استخباراتيّ غير متوقّع، وضربة قاضية سريعة تستهدف صدّام حسين، وانطلاق العمليّات الخاصّة، وتساقط عدّة صواريخ معادية على الكويت دون أن تصيب أهدافها، وعدم وقوع خسائر في القوّات الصديقة، وتحرّك القوّات الأميركيّة والبريطانيّة. وعندما طلعت شمس صباح يوم الجمعة في 21 آذار/ مارس، شاهد الناس على شاشات التلفزيون في العالم أجمع المنظر المدهش لقوّات الفرسان المدرّعة التابعة لفرقة المشاة الأميركيّة الثالثة وهي تعبر الصحراء بسرعة كبيرة. لقد أصبحت هذه الحرب حقيقة الآن، ولاحت بوادر الفرحة في الجوّ - في الولايات المتحدة على الأقلّ. وقيل إنّ الرئيس بوش محظوظ، محظوظ جدّاً. لكن أيمكنه حقّاً ربح هذه الحرب بالقضاء على صدّام حسين بالضربة الأولى؟



الفصل الثاني

الزحف شمالاً

بعد بضع ساعات من الضربة الأميركيّة القاضية، بثّ التلفزيون العراقيّ رسالة مصوّرة من صدّام حسين. وفيها تحدّث عن النصر الحتميّ للعراق على الأميركيّين. في ذلك الوقت، تلقّت وسائل الإعلام الشريط المصوّر بتشكيك، هل كان المتحدّث صدّاماً بالفعل؟ أو لم تكن الولايات المتحدة تعمل استناداً إلى استخبارات جيّدة، وإن كان الأمر كذلك، كيف تمكّن صدّام من النجاة؟ وعندما امتدح صدّام في بثّ لاحق قائد القوّة التي استسلمت بالفعل، ألا يحتمل أن تكون هذه الرسائل المصوّرة معدّة من قبل؟

في وقت لاحق اكتُشف أنّ القائد لم يستسلم في النهاية، بل إنّه ومعظم أفراد فرقته خلعوا بدلاتهم العسكريّة وانسحبوا إلى البصرة لمتابعة القتال ـ الرجل الذي يُفترض أنّه سلّم الفرقة لم يكن قائدها، وإنّما أحد المدّعين. وهكذا تبيّن أنّ صدّام لم يُقتل في الضربة، وأنّ النصر لن يكون سهل المنال.

عند انبلاج يوم 21 آذار/ مارس، تابعت فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة، التي تتكوّن من نحو 20 ألف فرد و10 آلاف مركبة تقريباً، تحرّكها من مناطق احتشادها في الكويت، متقدّمة عبر حافة الخندق باتجاه الصحراء العراقيّة. تقدّمت قوّات المارينز إلى الشمال الشرقيّ عموماً، حيث كان هدفها الاستيلاء على حقول نفط الرميلة للحيلولة دون تدميرها، وتأمين الطريق الرئيسيّ، الطريق 8، عبر صفوان إلى البصرة، وتطهيرها من القوّات العراقيّة المحلّيّة. وتحرّك

البريطانيّون على الأرض وبالمروحيّات لتعزيز القوّات الخاصّة في جوار البصرة ونقاط من الجنوب.

وفي شبه جزيرة الفاو، انطلقت عمليّة من قوّات خاصّة أميركيّة بريطانيّة مشتركة ضدّ المرافق البحريّة والنفطيّة العراقيّة. وكانت تستهدف الحؤول دون قيام أيّ عمليّة بحريّة عراقيّة يمكن أن تعيق أنشطة الائتلاف البحريّة، إما بزرع الألغام وإما بإغراق الخليج بالنفط الخام. وعند طلوع النهار شهدت عمليّة أميركيّة بريطانيّة مشتركة استيلاء 4000 عنصر من من قوّات المارينز الملكيّة البريطانيّة التابعة للواء الكوماندوس الثالث على مرافق عراقيّة مهمّة. وانضمّت إليها بعد بضع ساعات وحدة حملة المارينز الأميركيّة الخامسة عشرة، وهي قوّة بحجم كتيبة انطلقت من الخليج للاستيلاء على مرافق أساسيّة في ميناء مدينة أمّ قصر.

وفي الساعات الاثنتين والسبعين التالية، كانت طليعة فرقة المشاة الثالثة قد اجتازت مسافة 250 ميلاً داخل العراق، وطهّرت رقعة كبيرة من الصحراء للقوات التالية، واستولت على مطار طليل، كما استولت على جسر على الفرات وتجاوزت القرى والبلدات على الطريق. كان الهدف تجاوز المناطق المأهولة، وعدم الاشتباك، بل التركيز على قوّات العدوّ والوصول إلى بغداد، "مركز ثقل" العدوّ. والأهمّ من ذلك، التحرّك بسرعة وفي العمق.

دخلت قوّات محمولة في شاحنات من الفرقة 101 المحمولة جوّاً (الهجوم الجوّيّ) إلى العراق متبعة الطريق نفسه الذي سلكته فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة. وانتقلت قوّات من فرقة المارينز الأميركيّة الأولى من الكويت نحو الشمال والشرق، واستولت على قسم كبير من حقول نفط الرميلة. وفي غرب العراق، استولت القوّات الخاصّة على منطقة رئيسيّة تشرف على القواعد الجويّة أتش-2 وأتش-3، في محاولة ناجحة لإعاقة استخدامهما لمساندة الهجمات بصواريخ سكود على إسرائيل. وفي شمال العراق، استولت القوّات الخاصّة التي تعمل مع الأكراد على قاعدة جوّيّة.

انطلقت الحملة الجوّيّة المعدّة مسبقاً، "الصدمة والرعب"، في ليلة 21 آذار/ مارس. وأسقطت ثلاث موجات من الضربات أكثر من 1300 قنبلة وقذيفة صاروخيّة على أنظمة القيادة والسيطرة والدفاعات الجوّيّة ووحدات الحرس الجمهوريّ والحرس الجمهوريّ الخاصّ. واستهدفت كثير من الضربات بغداد ومحيطها، لكن ضُربت مرافق أخرى أيضاً في شمال العراق وغربه. واشتملت إحدى مجموعات الضربات على نحو 320 صاروخ كروز من طراز توماهوك، وقاذفات بي-1 وبي-2 ومجموعة الطائرات الضاربة بأكملها. واختيرت الأهداف بحيث تقلّل من فرص وقوع إصابات عرَضيّة بين المدنيّين. إضافة إلى ذلك، ساندت طائرات المساندة الهجوميّة القريبة أ-10، والطائرات المسلحة أ سي-130 والقاذفات المقاتلة أف/أ-18 تقدّم القوّات البرّيّة وهاجمت المرافق العراقيّة في جنوب العراق. وكانت معظم العمليّات أميركيّة مع بعض المساعدة من الطائرات الضاربة البريطانيّة والصواريخ البالستيّة التي تطلق من الغوّاصات. كما استخدمت صواريخ الجيش البعيدة المدى.

كانت هذه هي الضربات التي هيمنت على تفكير سلاح الجوّ الأميركيّ منذ عقود. اضرب بقوّة في البداية كما تقول النظريّة، واقض على أنظمة القيادة والسيطرة لدى العدوّ، ودفاعاته الجوّيّة وقدرته على إصلاحها. دمّرها كلّها دفعة واحدة قبل أن يتمكّن العدوّ من تقدير القوّة الحقيقيّة للضربات أو تصليب نفسه والرأي العامّ لديه وتهيئته لتحمّلها. وهي تعكس فخار سلاح الجوّ المستقلّ، الذي لم يعد مقيّداً بسرعة "القوّات البرّيّة" المتثاقلة. كان ذلك ميراث ضربات طائرات بي-52 الكبرى في أواخر سنة 1972، عندما كسرنا الدفاعات الجوّيّة للفيتناميّين الشماليّين وحملنا القادة الفيتناميّين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بشكل جدّيّ. وقد جُرّبت استراتيجيّة النصر الكبير في حرب الخليج، حيث بلغت الضربات الجوّيّة بغداد، وطُوّرت منذ ذلك الوقت بمعدّات وتكتيكات جديدة.

وفي حملة كوسوفو، بقيت الضربات الكبرى مثال رجال الجوّ والطريقة النظريّة للنصر ـ ضربة واحدة قاضية مستدامة تدمّر إرادة المقاومة عند الخصم.

"أطفئوا الأنوار في بلغراد"، أكّد أمامي القادة الجوّيّون مراراً وتكراراً. وقد بقي بعض رجال سلاح الجوّ غير راضين، حتى بعد تحقّق النجاح في كوسوفو، بل إنّهم كانوا غاضبين من أنّ القادة في منظّمة معاهدة شمال الأطلسيّ (حلف الناتو) حرموهم من حقّ تجربة نظريّتهم عن كيفيّة تحقيق النصر. لقد كانوا واثقين جدّاً. وفي أفغانستان، لم يكن هناك أهداف عالية القيمة كافية لتحقيق الفرق.

لكن الآن في مواجهة العراق، ها هي الفرصة تلوح لإثبات النظريّة، شريطة أن تكون المعلومات الاستخباراتيّة صحيحة، وألاّ يكون قائد مسرح العمليّات الجنرال طومي فرانكس ووزير الدفاع هيّابين من المخاطرة بوقوع إصابات في صفوف المدنيّين. لكن كالعادة، مُنع ضرب بعض الأهداف، إما لتقليل الخسائر غير الضروريّة في البنية التحتيّة المدنيّة التي سيُحتاج إليها بعد الحرب، وإما للحفاظ على استمراريّة محادثات الاستسلام مع القادة العراقيّين. كانت الضربات قويّة لكنّها لم تكن غير مقيّدة. ومرّة أخرى بقيت نظريّة القوّة الجوّيّة بدون إثبات.

تواصلت أيضاً الحملة الجوّيّة التي تستهدف صدّام شخصيّاً. فقد أشارت التقارير في مساء يوم الجمعة إلى أنّه انتقل شمالاً إلى مجمّع ثرثار قرب تكريت. وسرعان ما ضربته قوّات الائتلاف بوابل من صواريخ كروز، وأفات التقارير عن انهيار جانبي المبنى.

أثناء الأيام القليلة الأولى، كانت المقاومة العراقيّة ضعيفة في كل أنحاء البلاد: أطلقت بضعة صواريخ أخرى على الكويت، واشتبكت عدّة مركبات مدرّعة على الحدود أو قربها ودمّرت، وأطلقت بعض نيران المدفعيّة في جوار البصرة وأمّ قصر، وقُتل عنصران من قوّات المارينز في أحد الاشتباكات، ونيران منسّقة مضادّة للطائرات في سماء بغداد (لكنّها كانت أقلّ ضراوة من تلك التي شهدناها قبل اثني عشر عاماً في حرب الخليج). وبدا أنّ الشاغل الرئيسيّ للائتلاف الخسائر التي تقع خارج ميدان المعركة. أوّلاً، تحطّمت مروحيّة أميركيّة تحمل

ثمانية عناصر من قوّات المارينز الملكيّة البريطانيّة، وبعد ذلك اصطدمت مروحيّتان بريطانيّتان، وقتل كل من كان على متنهما.

أخذ هجوم الائتلاف يكتسب زخماً مع تقدّمه، لكنّ التقدّم الذي أحرز على الأرض لم يرافقه استسلام أعداد كبيرة من الجنود العراقيّين. فمعظمهم كانوا يتخفّون في ثياب مدنيّة، وبعضهم بغية متابعة القتال. ورغم عدم ظهور إشارات إلى الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، إلاّ أنّ موقف المدنيّين العراقيّين كان محيّراً. أين هي مسيرات الفرح والابتهاج؟ وأين أعمال التمرّد العفويّة دعماً للأميركيّين ـ وهو شيء وعد به المنفيّون العراقيّون ـ التي كانت مفيدة جدّاً في صياغة الرأي العامّ العالميّ وتصليب الدعم المحليّ في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؟ بدت الجماهير متناقضة المشاعر ومتردّدة في إظهار دعمها للأميركيّين والبريطانيّين.

شدّدت الولايات المتحدة بقوّة على الإعلام. فبتوجيه من الولايات المتحدة، اتصل جنرالات عراقيّون سابقون بالقيادة العسكريّة العراقيّة. وتواصلت الهجمات بالبريد الإلكترونيّ والتردّدات الراديويّة المستخدمة لبث رسائل الائتلاف. "لا تقاوموا. لا تستخدموا الأسلحة الكيميائيّة. سلّموا أسلحتكم". وكانت التغطية التلفزيونيّة العالميّة الواسعة لتقدّم القوّات الأميركيّة التي يمكن مشاهدتها في بغداد جزءاً من الرسالة الكبرى أيضاً ـ وهو أمر مزعج جدّاً للنظام العراقيّ بحيث أنّ وزارة الإعلام العراقيّة أجبرت طاقم تلفزيون سي أن أن الموجود في بغداد على مغادرة البلاد.

في هذه الأثناء كان المسؤولون العراقيّون يشنّون حملتهم الإعلاميّة، ويرافقون مراسلي المحطّات التلفزيونيّة حول بغداد للإشارة إلى الأخطاء المزعومة لحملة القصف. وبثّ العديد من شبكات التلفزيون غير الأميركيّة صوراً عن النساء العراقيّات التعسات وأطفالهنّ اللواتي أفيد عن سقوطهنّ ضحايا القصف.

كانت هذه حرباً حديثة: كانت وسائل الإعلام جزءاً من الحملة نفسها. وقد

عرفت الحكومات ذلك. فالأعمال التكتيكيّة والأخطاء والحوادث وسقوط إصابات بين المدنيّين يمكن أن تمارس ضغطاً فوريّاً على الرأي العامّ المحلّيّ والدوليّ. بل لقد أصبح الرأي العامّ سلاحاً للحرب يمكن إثارته والتلاعب به للتأثير بسرعة على الحملة نفسها. ووقفت وسائل الإعلام الأميركيّة إلى جانب قوّاتها ضدّ دكتاتور شرّير، وضدّ وسائل إعلاميّة عربيّة حديثة نسبيّاً، بقيادة قناة الجزيرة، تصوّر فظاعات الحرب وعدوانيّة الأميركيّين. كان الأمر بالنسبة لوسائل الإعلام يتعلّق بالحقيقة كما تراها - من خلال ثقافتها وتجربتها الخاصّة وبيئتها. والحقيقة نسبيّة سواء أكرهنا ذلك أم أحببناه.

لكنّ الولايات المتحدة اتّبعت أضمن السبل لتقليل فعّاليّة العمليّات الإعلاميّة العراقيّة: فقد "أشركت" أكثر من 500 مراسل لوسائل الإعلام، بما في ذلك مراسل واحد على الأقلّ من قناة الجزيرة، مع القوّات الأميركيّة الجوّيّة والبرّيّة والبحريّة. وعلى الرغم من بعض المخاوف الابتدائيّة المتعلّقة بأمن العمليّات، أثبت برنامج الإشراك نجاحاً عظيماً. فقد تمكّن المراسلون من إظهار الوجه الإنسانيّ للقوّات الأميركيّة، إلى جانب الوصول الفوريّ غير المسبوق إلى الشكوك والمخاوف والمصاعب التي تكتنف المعركة البرّيّة. لقد أكسب هذا البرنامج القوّات الأميركيّة تعاطفاً كبيراً، على الأقلّ في أوساط الرأي العامّ المحلّيّ الأميركيّ، سواء أكان متعمّداً أم لا. وقوّت جدّيّة الجنود وصراحتهم الدعم الشعبيّ للجهود الأميركيّة المتصاعد أصلاً.

ومن المفارقة أنّ عرض أحداث كان العسكريون لا يرغبون في عرضها - مثل مشاهد الجنديّ الأميركيّ الذي هاجم مهجعاً لجنود اللواء الأوّل التابع للفرقة 101 المحمولة جوّاً - أضفى واقعيّة ومواقف مثيرة عزّزت مصداقيّة وسائل الإعلام والقوات نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الولايات المتحدة إجراءات احتياطيّة قويّة وضروريّة - إجراءات أتقنت أثناء الحملات السابقة - لتقليل الإصابات بين المدنيّين، لا سيّما نتيجة للأعمال الجوّيّة. فقد انتُقيت أصغر القنابل والقذائف

الصاروخيّة لكي تُضرب الأهداف بأقلّ قدر ممكن من القوّة اللازمة لتدميرها. وفي بعض الحالات أفيد عن "إزاحة" نقاط تسديد الضربات عن مراكز الأهداف لتخفيض الأضرار التي قد تلحق بالمنشآت المجاورة. وتمّ تجنّب مرافق تخزين الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة المشتبه بها، وكذا الأهداف ذات "الاستخدام المزدوج" مثل مرافق الطاقة الكهربائيّة.

وعلى الرغم من المخاوف من أن تفسد القيود فعّاليّة الضربات الجوّيّة، حافظت العمليّات الجوّيّة على حدّة مرتفعة نهار السبت وليله حتى يوم الأحد. وتابعت الطائرات الأميركيّة استهداف أنظمة القيادة والسيطرة وأهداف النظام الأخرى في بغداد، ووصل عدد الضربات إلى 500، فضلاً عن الشمال حول الموصل.

وبحلول ليل الأحد، 23 آذار/ مارس، كانت طليعة فرقة المشاة الثالثة قد تجاوزت بلدة النجف ووصلت إلى بعد 100 ميل عن العاصمة، وهناك واجهت أوّل مقاومة عراقيّة منظّمة. كانت هذه القوّة تتكوّن من بضع دبّابات ومدافع مضادّة للطائرات وجنود مشاة غير نظاميّين متمترسين في الصحراء خلف أكياس رمل على طول قمّة منحدر، ومعزّزة ببضع قطع من المدفعيّة، وهي تمثّل موقع "نطاق أمنيّ" أمام نطاق الدفاع العراقيّ الرئيسيّ المتوقّع حول كربلاء.

كانت هذه هي المعارك التي تدرّبت عليها القوّات الأميركيّة مراراً وتكراراً من خلال مناورات حربيّة بمساعدة الحاسوب في مركز التدريب القوميّ للجيش الأميركيّ في صحراء موهافي، وفي التخطيط للمعركة قبل الحرب على مستوى الوحدة. كانت النظريّة بسيطة: الكشف عن العدوّ باكراً، ومهاجمته من بعد باستخدام النيران الجوّيّة والمدفعيّة للحصول على الأفضليّة القصوى، ثم الاقتراب من العدوّ بعد دكّه تماماً. لكنّ العمليّة تكون أصعب من الناحية العمليّة عادة ـ الأرض غير مألوفة بشكل مخيف والغبار والضجيج والصدمة المفاجئة للاحتكاك. بل إنّ التكنولوجيا المتقدّمة لا يمكنها إزالة كل تأثيرات التضاريس،

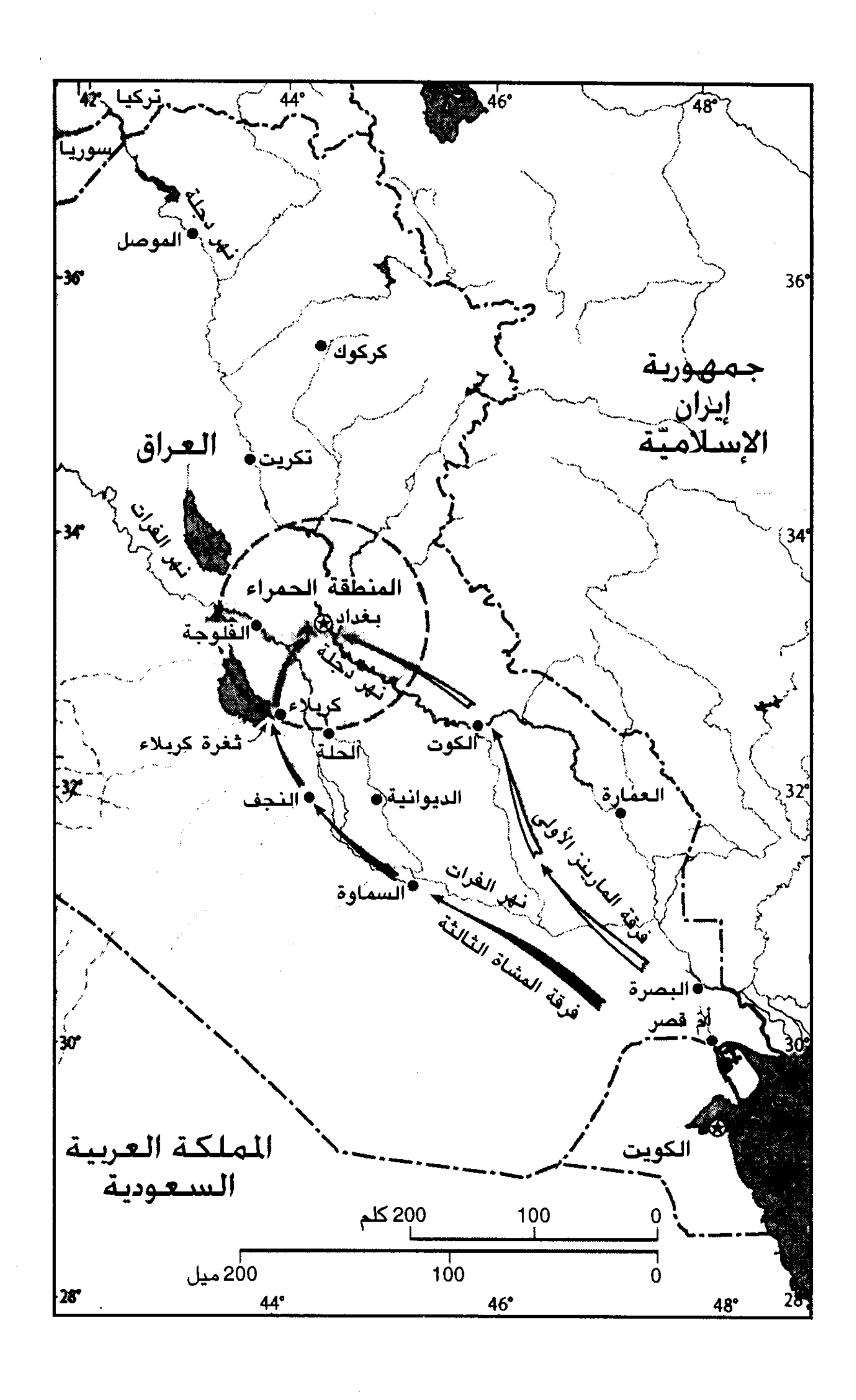
حيث يمكن أن تخفي الالتواءات غير المتوقّعة في الأرض قوّات معادية، أو حقول ألغام، أو خندقاً لا يمكن عبوره.

لكنّ النظرية نجحت في هذه الحالة. ومن المفاجئ أنّ الأمر كان يتعلّق بالصبر. فقد اكتشفت العناصر الأميركيّة المقتربة القوّة العراقيّة واستخدمت المدفعيّة وطائرات المساندة المباشرة أ-10 لمشاغلتها وتدميرها. ومرّت بضع ساعات من الضرب المتكرّر حتى لم يعد للقوّة العراقيّة أيّ أثر. لقد كان ضرباً من القتال الذي يفخر به المراقبون المشرفون في مركز التدريب القوميّ. وفي هذه الأثناء، كانت عناصر الفرقة الأخرى، ومعظمها يتقدّم ويسرع للحاق بمن سبقها، تتابع الاقتراب من خطّ الجبهة.

بعد إخلاء النطاق الأمنيّ للعدوّ، تقدّمت طليعة فرقة المشاة الثالثة نحو المنحدر ثمّ شمالاً نحو ما يدعى بالمنطقة الحمراء ـ مواقع الدفاع الرئيسيّة للعدوّ في القوس الكبير حول بغداد (انظر الخريطة). وخلفهم كانت عناصر من الفرقة الثانية للجيش الأميركيّ، والفرقة 101 المجوقلة، المحمولة في شاحنات، تتقدّم لإقامة مناطق تجمّع لمروحيّاتها لكي تشارك هي في القتال أيضاً. وفي أثناء ذلك، استُخدمت مجموعة استطلاع من القوّات الخاصّة وأجهزة الاستشعار المحمولة جوّاً والطائرات بدون طيّار لتحديد مواقع القوّات البرّيّة العراقيّة.

إن كان العراقيّون تعلّموا من تجربة حرب الخليج ومن الصرب، فسوف يخفون قوّاتهم بعناية وينشرونها ويخلطونها مع المناطق المبنيّة حيث تقلّ إمكانيّة كشفها وتزيد صعوبة ضربها. وإن كانوا منضبطين، فسوف يقاتلون في وحدات صغيرة متشابكة معاً باتّصالات سلكيّة ومجالات نيرانيّة متداخلة. والأهمّ من ذلك تقديرهم أنّ مهمّتهم في مواجهة القوّة الجوّيّة الأميركيّة هي مجرّد البقاء. وبهذه الطريقة، يظلّ احتمال حدوث قتال عنيف على مسافات قريبة في مواجهة القوّات الأميركيّة على الأرض قائماً، إما عند مداخل بغداد أو في داخلها.

كان السؤال، "ما الذي تعلّمه العراقيّون في العقد الماضي"؟ في المنطقة


تركيا
سوريا
نهر دجلة
الموصل
كركوك
جمهورية
إيران
الإسلاميّة
العراق
تكريت
نهر الفرات
المنطقة الحمراء
بغداد
الفلوجة
نهر دجلة
كربلاء
ثغرة كربلاء
الحلة
الكوت
النجف
الديوانية
العمارة
فرقة المارينز الأولى
نهر الفرات
السماوة
فرقة المشاة الثالثة
البصرة
أم قصر
الكويت
المملكة العربية
السعودية
200 كلم
100
0
200 ميل
100
0
42°
44°
46°
48°
36°
34°
32°
30°
28°

الحمراء كان هناك أربع فرق من الحرس الجمهوريّ تتخذ مواقع دفاعيّة في نطاق نصف دائريّ على مسافة نحو 50 ميلاً حول بغداد. في الجنوب الغربيّ، كانت تتمركز فرقة المدينة المدرّعة، وفي الوسط فرقة حمورابي الميكانيكيّة، وإلى الشرق فرقة مشاة بغداد وفرقة النداء.

كان يبلغ تعداد كلّ من هذه الفرق نحو 10000 فرد. وكانت فرقة المدينة المدرّعة مزوّدة بنحو 250 دبّابة و250 مركبة قتال مدرّعة مجنزرة أو مدولبة للمشاة، وربما 60 مدفعاً. لكنّ بعض المعدّات ربما كانت معطّلة، وربما بدأ الضبّاط والجنود يشعرون بانعدام التوازن، ثمّ أثبطت عزيمتهم. لذا لا يمكن أن يكون القتال سلاحاً ضدّ سلاح ـ ولا يمكن أن يتمّ التنبّؤ بالنتائج بهذه الطريقة. بدلاً من ذلك، كان يجري إيقاع العراقيّين في الشرك: إنّهم القوّة المقاومة، ولو كان بوسع الأميركيين لاستقدموا كل ما في الترسانة الأميركيّة تقريباً لضرب القوّات العراقيّة قبل أن يضعوا أوّل مركبة على مرأى منها. وعندئذٍ يكون معظم سلاح العراقيّين قد دمّر وقُتل قادتهم أو جرحوا أو انسحبوا، وتكون آمالهم بوصول تعزيزات قد تحطّمت، وسوف يعمد الجنود إلى الهروب من ميدان القتال أنّى كانوا. لن تكون هذه "حرباً عادلة". وسوف تبدأ بتعقّب الطيّارين الأميركيّين والطائرات بدون طيّار المواقع العراقيّة على الأرض.

كانت بعض القوّات العراقيّة مختبئة تحت أشجار النخيل وبالمباني، أو مصفوفة تحت شباك تمويه، لكن كانت هناك عناصر أخرى مكشوفة في العراء. وكانت هناك حركة بطيئة منتظمة للقوّات العراقيّة ـ بعضها محمول في شاحنات عسكريّة، وبعضها موزّع في قوافل، وبعضها في مركبات تجاريّة أو مدنيّة ـ فيما تحاول دعم القوّات وإعدادها وإعادة تمركزها لمواجهة الزحف الأميركيّ السريع من الجنوب الغربيّ. وكان بالإمكان كشف المواقع والتحرّكات المكشوفة. وكان يمكن رؤيتها. وما يمكن رؤيته يمكن ضربه ـ هذا هو واقع الحرب العالية التقانة.

لم تكن القوّة الجوّيّة تدمّر بالضرورة وحدات عراقيّة بأكملها على الفور ـ رغم أنّ بوسعها ذلك لو باغتت العراقيّين أثناء تحرّكهم أو ركّزت نيرانها على موقع

دفاعيّ محصور ـ لكن على الرغم من ذلك كانت القوّات المتناثرة المحصّنة في خنادق تواجه مصيراً قاسياً إذا تمّ كشفها. وطلعة إثر طلعة، وضربة إثر ضربة، كان يمكن ضرب المركبات المنفردة وتدمير المواقع وتشتيت الوحدات والقضاء عليها في النهاية. وكان بوسع الطائرات الهجوم من ارتفاعات شاهقة وبدقّة متناهية بحيث لم يكن أمام الوحدات المنفردة أي ملجأ يحميها. لقد كانت المبادرة لدى الطيّارين الأميركيّين.

لكن كان القادة الأميركيّون يعرفون أيضاً أنّ التقدّم البرّيّ السريع في جبهة ضيّقة وصفة تقليديّة للمشاكل في الحرب، حتى لو كانت مدعومة جوّاً. ففي سنة 1944، أثناء الجهد المحموم لعبور نهر الراين، شنّت القوّات الحليفة هجوماً عبر طريق واحد فوق عدة أنهار. كان هذا المسعى من قوّات الحلفاء مخاطرة جريئة، وقد خُلّدت في كتاب وفيلم بعنوان "جسر بعيد جدّاً" **A Bridge Too Far**. وقد فشلت المحاولة وسقط الآلاف في صفوف قوّات الحلفاء المحمولة جوّاً.

بحلول مساء يوم الأحد، وفي أثناء السباق إلى بغداد، كانت المخاطر ظاهرة حيث حدثت مشاكل في المناطق التي تمّ تجاوزها وتلك التي أفيد عن أنّها أصبحت مؤمّنة. ففي الغرب، سلكت مجموعة من عناصر دعم الجيش الأميركيّ من سريّة الصيانة 507 منعطفاً خاطئاً، فابتعدت عن الطريق السريع 1 الذي يعجّ بالحركة وضلّت طريقها فتوجّهت نحو بلدة الناصريّة. كانت تلك مجموعة من "الميكانيكيّين" ـ جنود مسلّحون في مركبات غير مسلّحة وغير مدرّعة. كان مشهداً يكرّر تجارب مئات من التمارين في أوقات السلم ـ وحدات دعم صغيرة من النسق الخلفيّ تضلّ طريقها وتنقطع اتصالاتها وتدخل منطقة العدوّ عن طريق الخطأ .

مع ذلك كانت مشكلة معروفة لكن لم يتمّ حلّها قطّ، لأنّ الجيش يعاني من نقص مزمن في وسائل الاتّصال والسلاح ووقت التدريب.

وعندما تراجعت المجموعة لتبتعد عن الناصريّة، واجهها وابل من رصاص الأسلحة الصغيرة والقذائف الصاروخيّة من قوّات غير نظاميّة ودبّابتين. تمكّنت

بعض المركبات من الهرب، بما في ذلك مركبة القيادة. لكن لم تتمكّن معظمها من ذلك، وبعد بضع ساعات ظهر عدد منهم على التلفزيون العراقيّ، بعضهم مجروح وبعضهم ميت بإصابات في الرأس. كانت تلك أكبر انتكاسة أميركيّة في الحرب.

وفي المنطقة نفسها، في الجانب الآخر من البلدة، تكبّدت قوّات المارينز الأميركيّة عشرة قتلى ـ معظمهم سقط بما يسمّى النيران الصديقة من طائرات أ-10 الأميركيّة ـ وعشرات الجرحى في المعركة التي استمرّت طوال النهار. فعندما حاولت قوّات المارينز اتباع مسار ميمنة الجيش الأميركيّ، تحوّل عبورها منطقة الناصريّة إلى معركة دامت ستّ ساعات. وعندما انتهت، أفيد عن أنّ المارينز دمّروا عشر دبّابات تي-55 ومدافع مضادّة للطائرات. غير أنّ القوّات الأميركيّة تعلّمت احترام تصميم بعض الوحدات العراقيّة غير النظاميّة. فقد ظهرت حدّة في مقاومة القدرات الأميركيّة الكاسحة لم تكن متوقّعة قطّ.

بل إنّه كان لا يزال على المارينز والقوّات البريطانيّة في الجنوب القتال حول البصرة وأمّ قصر، بعد أيام على الإبلاغ عن سقوط أمّ قصر أمام هجوم الائتلاف. وتبيّن أنّ بعض عناصر الفرقة الحادية والخمسين انسحبوا إلى البصرة بدلاً من الاستسلام، حيث استعرت معركة بالدبّابات والمدفعيّة على الضواحي. وقد عبّر عن ذلك رئيس هيئة الأركان الأميركيّة المشتركة على التلفزيون بالقول، "من الواضح أنّهم ليسوا قوّة مهزومة"[(1)].

وفقاً لعقيدة الجيش الأميركيّ، يجب النظر إلى العمليّة في العراق على أنّها ثلاثة "أعمال قتال" منفصلة ولكن مترابطة عند كل مستوى قياديّ: عميقة وقريبة وخلفيّة. ويجب تنفيذ أعمال القتال الثلاثة هذه في وقت واحد. وسواء كان نقيب يقود سريّة من القوّات الخاصّة أو فريقاً (جنرالاً بثلاث نجوم) يقود قوّات برّيّة بأكملها في المعركة، تنظّم العمليّات دائماً على أنّها عميقة أو قريبة أو خلفيّة. ولا تختلف فيما بينها سوى بنطاقها ووسائلها. بالنسبة لقائد السريّة، قد يعني القتال العميق استدعاء مدافع الهاون والمدفعيّة أمام موقعه، وقد يكون القتال القريب عبارة عن إجراء تحرّكات بارعة للفصائل حول خاصرة العدوّ، وقد

يكون القتال الخلفيّ ردّ رقيب إمداد بإطلاق النار على قنّاص أثناء إحضاره المؤن إلى الأمام. وعلى مستوى الفيلق، يستخدم القتال العميق الضربات الجوّيّة والمروحيّات الهجوميّة تدعمها الصواريخ بعيدة المدى، وتكسب الحرب القريبة عن طريق التحرّكات الماهرة للفرق. ويمكن أيضاً خوض المعركة الخلفيّة بوحدات خاصّة.

يوفّر هذا النهج طريقة واحدة للتفكير بشأن العمليّات ويحرّر العسكريين الأميركيين من الأفكار القديمة المتعلّقة "بخطّ الجبهة" و"المؤخّرة الآمنة". وبهذا التفكير، تمكّنوا أخيراً من كسر قيود تفكير حقبة الحرب العالميّة الأولى. وصار بوسع القوّات العسكريّة المناورة والمخاطرة، ونقل القتال إلى مؤخّرة العدوّ، والتحسّب من الصدمة إذا ما هوجمت من الخلف.

وفقاً للصورة الكبرى، كانت الأعمال الحربيّة في البصرة والناصريّة قتالاً خلفيّاً. وما لم يتمكّن العراقيّون من وقف تدفّق المؤن وفرض تحويل الجهد الأميركيّ الرئيسيّ، فلن يكون لهم أكثر من أهمّيّة تكتيكيّة - إذ يبقى الهدف الاستراتيجيّ بغداد وحرسها الجمهوريّ. وقد تعلّم القادة على كل المستويات الحفاظ على هذا التركيز إلى أن تجبرهم الظروف على تغييره.

في صباح يوم الإثنين شدّدت الولايات المتحدة القتال العميق ضدّ الحرس الجمهوريّ، وهذه المرة بـ"الهجوم العميق" على مستوى الفيلق. وقد صمّمت الهجمات العميقة المدروسة والمتدرّب عليها لتوجيه قوّة القتل الرهيبة التي تتميّز بها مروحيّات أباتشي - تستطيع كل منها حمل ما يصل إلى ستة عشر قذيفة صاروخيّة مضادة للدبّابات من نوع هلفاير - ضد دبّابات العدوّ وشاحناته ومدفعيّته قبل أن تتمكّن من التأثير على أرض المعركة.

في أثناء ساعات الليل، شنّت نحو اثنتين وثلاثين مروحيّة أباتشي هجوماً على فرقة المدينة المتمركزة على الطريق إلى بغداد واستهدفت مواقع القيادة والمدرّعات والمدفعيّة.

غير أنّ العراقيّين اكتشفوا الأباتشي عندما حلّقت فوق المناطق المبنيّة، واستنفروا الفدائيّين وبدأوا يشاغلونها بالأسلحة الصغيرة والقذائف الصاروخيّة. لم تردّ مروحيّات الأباتشي في البداية على النيران المنطلقة من المناطق المأهولة. وربما ضربت الأباتشي اثنتي عشرة دبّابة ومدفعاً وعربة قيادة في المنطقة المستهدفة. غير أنّ المروحيّات تعرّضت إلى نيران كثيفة ومتواصلة، فأجبرت إحداها على الهبوط وأسر طيّاراها لاحقاً، وتعرّضت المروحيّة لدمار شبه كامل من النيران الأرضيّة. وكان ذلك ملحقاً مزعجاً للتحدّيات التي ووجهت يوم الأحد.

وفي يوم الإثنين، 24 آذار/ مارس، تباطأ تقدّم فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة ـ وكانت طليعتها قد اخترقت المنطقة الأمنيّة لدفاعات الحرس الجمهوريّ الأساسيّة، وبدا أنّ المعركة الحاسمة أصبحت وشيكة. لقد حان الوقت لتعزيز السيطرة على المناطق التي تحرّكنا عبرها وتوسيعها وإعداد القوّة قبل التقدّم نحو بغداد: إعادة التزوّد بالوقود وإعادة التسليح والقيام بأعمال الاستطلاع الأخيرة، وإجراء تعديل على خطط المعركة وتعيين مواقع القوّات الاحتياطيّة لاستثمار النجاح.

ركّزت القوّة الجوّيّة الأميركيّة عمليّاتها الآن على الحرس الجمهوريّ، واستخدمت طائرات بي–52 لتضرب بالذخائر التقليديّة (القنابل "الغبيّة") حشود العدوّ ومواقعه في العراء، وبالأسلحة الدقيقة مركبات القتال الفرديّة ومواقعها حيث تدعو الضرورة. وكان الأسلوب يقضي بتعيين "علب القتل"، أو المناطق التي تستطلعها الطائرات الأميركيّة بحثاً عن أهداف تضربها. في هذه المرحلة، بدا أنّ معظم القوّات العراقيّة منتشرة ومختبئة ـ بسبب مفاجأة سرعة تقدّم القوّات الأميركيّة أو الخوف من القوّة الجوّيّة أو التأخّر في إقامة الدفاعات. وسوف تكون القوّة الجوّيّة عديمة الفعّاليّة نسبيّاً طالما حافظ العراقيّون على تخفّيهم. لذا كان النجاح بالنسبة للولايات المتحدة يتوقّف على التعاون بين القوّات البرّيّة والجوّيّة: الاقتراب الوشيك لقوّات الائتلاف البرّيّة سيجبر العراقيّين

على الانتقال إلى مواقع دفاعيّة، وبدون اقتراب القوّات البرّيّة تكون فعّاليّة القوّة الجوّيّة هامشيّة.

فيما بدأت هذه المعركة الحاسمة تتخذ شكلها، تواصل القتال في المؤخّرة. في الناصريّة نفسها، بقي فوج من المارينز مشتبكاً مع مئات من المقاتلين داخل المدينة. كما تراجعت الدبّابات العراقيّة في الجنوب داخل حقول نفط الرميلة. وفي الطرف الشماليّ من شبه جزيرة الفاو، هاجمت كتيبة من الدروع والمشاة الميكانيكيّين القوّات البريطانيّة. ووقع مزيد من القتال في أمّ قصر، حيث استمرّت هناك أعمال القنص والمقاومة، كما أنّ استمرار العمل على إزالة الألغام البحريّة من القناة هناك كان يعيق أيضاً وصول إمدادات الإغاثة.

بعد ذلك جاء دور الطقس. فمع بداية العاصفة الرمليّة المتوقّعة ليل الإثنين، تسارعت الرياح لتصل سرعتها إلى 30 ـ 45 ميلاً في الساعة، ما أبطأ الحركة، وأوقف النيران المباشرة بعيدة المدى، وأعاق عمليّات المروحيّات، وفرض تراجع كل الأنشطة على العموم باستثناء القتال القريب.

هكذا انتهت المرحلة الأولى من الحرب. لقد كانت مثيرة للفرح في البداية ـ وناجحة إلى حدّ كبير. وبحلول صباح 22 آذار/ مارس، ربما كانت أفضل الأخبار اتضاح أنّ سيناريو أسوأ حالة لن يحدث. ففي المقام الأوّل، لن تُضرب القوّات الأميركيّة بالأسلحة الكيميائيّة في مناطق التجمّع في الكويت. ولن تُضرب إسرائيل أيضاً بصواريخ سكود المنطلقة من المطارات الموجودة في غرب العراق. ولن تدمّر حقول نفط الرميلة أو تسبّب كارثة بيئيّة إقليميّة. لكنّ الرأي العامّ الأميركيّ بدأ ينقلب بورود تقارير عن مصاعب ومقاومة وحوادث مؤسفة. فالجمهور الأميركيّ يحبّ القوّات المسلحة ويريد انتصاراً سهلاً ـ لكن عندما ظهرت الصعوبات بدأت المساندة تضعف.

تضخّم هذا الاتجاه باتخاذ تدابير أمنيّة تمنع وسائل الإعلام، التي كانت تصرّ على تقديم أحدث التقارير عن سير المعارك، من تغطية كلّ شيء يجري في المعارك العميقة والقريبة. لذا اضطرت إلى تركيز اهتمام الرأي العام على الأخبار

التي يتمكّن مراسلوها من الحصول عليها من ميدان المعركة. وشمل ذلك الهجوم على الضبّاط، والضربات الصاروخيّة العراقيّة، والنظرة الشخصيّة العاطفيّة للجنود أنفسهم، واستمرار المقاومة في المدن المنتشرة على نهر الفرات، وتقرير محبط من طيّار بعد معركة ما. ومثل هذه التقارير لا يمكن بطبيعتها أن تكون "متوازنة" - لكنّها كانت مباشرة وتستحوذ على الانتباه. ولم يكن بوسع المتحدّثين الرسميّين كسر هذا النمط لأنّهم هم أنفسهم كانوا يحاولون في الغالب حماية العمليّات الجارية والمعلومات الحسّاسة الأخرى. ووقع على عاتق المحلّلين والمعلّقين وضع كل حدث في سياقه، وتشكيل المنظور الإجماليّ للحملة. وهكذا أصبحت وسائل الإعلام نفسها ساحة حرب في الصراع الاستراتيجيّ للحفاظ على مساندة الرأي العامّ للحرب. وقاد ذلك بطريقة غريبة إدارة بوش نفسها إلى معركة مع العديد من الضبّاط المتقاعدين والخبراء الذين وفّروا التعليق المستمرّ.

تواصل القتال العميق في وسط العاصفة ليلة الإثنين 25 آذار/ مارس. واستمرّت الضربات الجوّيّة على بغداد، وشملت مبنى الاستخبارات والتلفزيون العراقيّ. وتابعت الطائرات والمدفعيّة الهجوم أيضاً على الحرس الجمهوريّ في المنطقة الحمراء، حتى بدون توفّر رؤية جيّدة.

وفّرت العاصفة الرمليّة غطاء جيّداً للعراقيّين في القتال الخلفيّ المستمرّ حول المدن التي تمّ تجاوزها، مثل النجف والسماوة، فضلاً عن الجنوب. وواصل الجنود غير النظاميّين العراقيّين عملهم ضدّ التحرّكات على الطرق الضروريّة لدعم القوّات وتقدّمها، حتى في مدن مثل صفوان التي تقع على الحدود مع الكويت ويُفترض أنّها تحرّرت في اليوم الأوّل من الحرب.

في هذه الأثناء، تابعت فرقة المارينز الأولى، التي أخّرها طول الطريق والمهمّات الأخرى على الطريق، اندفاعها باتجاه الشمال الشرقيّ نحو فرقة الحرس الجمهوريّ بغداد المتمركزة قرب الكوت. كانت تلك أرض وعرة تصعب المناورة فيها وتتخلّلها الأقنية وبساتين النخيل والقرى، وهي أعقد

بكثير من الصحراء المكشوفة التي اندفع فيها الجيش بسرعة. وكان هؤلاء المارينز يعملون بقوّات كبيرة لا تزال ملتزمة بتطهير المكان وتأمين الوضع حول الناصريّة.

بحلول يوم الثلاثاء اتضحت درجة المخاطرة العملانيّة ـ أي القضيّة التي أثيرت بشأن ما إذا كانت الفرق الأميركية الثلاث المدعومة بقوّة جوّيّة كبيرة كافية لتحطيم الحرس الجمهوريّ والاستيلاء على بغداد. وتغيّرت الآن نبرة وسائل الإعلام، في الولايات المتحدة على الأقلّ. فقد تضاءلت الآمال بتحقيق نصر سريع، واحتدم النقد للخطط وكفاية القوّة عندما أقرّ القادة الميدانيّون بأنّهم فوجئوا بالتكتيكات العراقيّة غير المتوقّعة. وارتفعت تقديرات أعداد القوّات غير النظاميّة إلى 60 ألفاً. وانحسرت الفرحة المبكّرة ليحلّ محلّها التجهّم بسبب قتلى المعارك الأميركيّين، والعواصف الرمليّة، واحتمال أنّ صدام لا يزال حيّاً ويمسك بزمام الأمور، والإخفاق المتكرّر في تأمين أمّ قصر وبدء تقديم مساعدات الإغاثة. ومع ذلك بقي تأييد الرأي العامّ الأميركيّ صلباً.

شهد يوم الأربعاء مواصلة صراع القوّات الأميركيّة والبريطانيّة مع العاصفة الرمليّة، فيما حاولت الإبقاء على تركيزها على القتال ضدّ الحرس الجمهوريّ والتعامل أيضاً مع المشكلة المستمرّة حول البصرة. غير أنّ ذلك لم يكن "توقّفاً عملانيّاً" لأي من الجانبين.

فيما تواصلت استعدادات فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة للتحرّك ضدّ فرقة المدينة، تحرّكت بعض العناصر من القوّات العراقيّة على ما يبدو، مستفيدة من العاصفة الرمليّة كغطاء لتحرّكها، وتقدّمت نحو القوّات الأميركيّة. كما تحرّكت عناصر من الحرس الجمهوريّ الخاصّ واتخذت مواقع لها خارج بغداد واتجهت إلى الجنوب لتعزيز المقاومة حول النجف.

كشفت المناورات العراقيّة أنّ نظام القيادة والسيطرة العراقيّة لم يتحطّم، بصرف النظر عن دقّة الضربات الجوّيّة على مراكز القيادة العراقيّة، وكان من الواضح أنّ الأوامر تصدر وتنفّذ. وبالنظر إلى المصاعب التي كانت فرقة المشاة

الثالثة تواجهها على طول خطّ إمدادها، وإلى القوّة الكبيرة التي حوّلتها للقتال في المدن التي تمّ تجاوزها على الطريق، كان التحرّك العراقيّ معقولاً من الناحية التكتيكيّة ـ لكن فقط إذا تمكّنت القوّة العراقيّة من تجنّب القوّة الجويّة الأميركيّة.

أعطت المناورات العراقيّة للأميركيّين فرصة ذهبيّة للعثور على القوّة وتدميرها من ارتفاع 20 ألف قدم. وكان القادة الأميركيّون يراقبون النشاطات على الأرض من خلال أنظمة رادار حيازة الأهداف والمراقبة المشتركة JSTARS، وهو رادار ضخم مركّب على طائرات بوينغ 727 يمكنه "رؤية" الأرض وكشف التحرّكات على بعد أكثر من 150 ميلاً. وبوجود هذا الرادار الذي يرشد الأنظمة الأخرى مثل الطائرات بدون طيّار أو أقمار الاستطلاع أو الطائرات التي تحلّق على ارتفاعات شاهقة، كان من المحتّم تقريباً أن تصبح المناورات العراقيّة أخطاء قاتلة. وهكذا حُوّلت الطائرات الأميركيّة والبريطانيّة بسرعة لاستهداف القوّات المتقدّمة. وفعل ائتلاف من الضربات الدقيقة والهجمات بطائرات أ–10 فعله وأفيد عن تدمير قسم كبير من رتل واحد يضمّ عدّة مئات من المركبات.

في هذه الأثناء كان اللواءان الأوّل والثاني، من فرقة المشاة الثالثة، لا يزالان يخوضان قتالاً حول النجف. كان ذلك جزءاً من معركة الفرقة الخلفيّة، لكن القتال احتدم ما يزيد على ستّ وثلاثين ساعة، واستخدمت فيه القوّات الأميركيّة المدفعيّة والقوّة الجويّة فضلاً عن نيران الأسلحة المباشرة. وقد أفادت التقارير عن أنّ 1000 عراقيّ قتلوا في هذه العمليّة على الأقلّ، وبلغت الخسائر الأميركيّة ثلاث مركبات مدرّعة ومقتل عنصر من طاقم دبّابة. وفي موقع أبعد على خطّ إمداد الفرقة، وقع قتال أيضاً قرب السماوة إلى الجنوب الشرقيّ من النجف.

وفي الشرق، كانت هناك قوّة أخرى تتحرّك إلى الجنوب من بغداد في محاولة لتعزيز العناصر التي تقاوم تقدّم المارينز نحو الكوت. وعلى غرار الأرتال العراقيّة الأخرى، جرى كشفها والتعامل معها من الجوّ. وفي هذه الأثناء، انشغل

المارينز أيضاً بخطّ إمدادهم. واندلع قتال يوم الأربعاء قرب جسور في الجانب الجنوبيّ من الناصريّة. وقد دُمّرت خمس عشرة مركبة وشاحنة للمارينز في القتال، وجُرح نحو ستّة منهم. وبدا أنّ كل وحدة تخوض حربها أثناء تقدّمها.

لكنّ العاصفة الرمليّة انقشعت في وقت متأخّر من يوم الأربعاء، وبدأت الذراع الشماليّة للائتلاف التي طال انتظارها في الوصول. وأسقط نحو 1000 مظلّيّ من اللواء المجوقل 173 من طائرات النقل سي–17 لتعزيز الأكراد والقوّات الأميركيّة الخاصّة التي تسيطر على مطار في المنطقة. كان القفز بالمظلّات خياراً تكتيكيّاً ـ فهو أسرع طريقة لوضع 1000 عنصر على الأرض. وقد لقيت هذه القوّة الترحاب كإضافة إلى قوّات الائتلاف المنتشرة، وتعزيز للأسلحة الموجودة على الأرض والتي يمكن استخدامها ضدّ القوّات العراقيّة شمال بغداد. وكانت مجهّزة بمركبات همفي وشاحنات ومسلّحة بالمدفعيّة ومدافع الهاون، وعُزّزت لاحقاً ببضع دبّابات أنزلت من الجوّ ومركبات قتال برادلي، وكان بوسعها الاعتماد على الدعم الجوّيّ الأميركيّ الكامل.

مع ذلك كانت القوّة الجديدة في وضع صعب، ولم يكن ينتظر منها الكثير في المستقبل المباشر. فقد كانت تواجه قوّة تقدّر بنحو عشر فرق عراقيّة، بما فيها إحدى فرق الحرس الجمهوريّ، فضلاً عن التهديدات الإرهابيّة من مجموعة تابعة للقاعدة، وهي أنصار الإسلام. كانت تلك إحدى المخاطر المحسوبة الأخرى: أي أن يؤدّي إدخال القوّة الأميركيّة إلى تنشيط الأكراد في الشمال وإخافة العراقيّين، وأن يؤدّي ائتلاف القوّة الجوّيّة الأميركيّة والتكتيكات الذكيّة إلى منع العراقيّين من مهاجمة هذه القوّة الأميركيّة الصغيرة وتدميرها.

في وقت متأخّر من يوم الأربعاء، عندما أخذت العاصفة الرمليّة تنحسر، تصاعدت الضربات الجوّيّة ضدّ بغداد، واستخدمت أكبر القنابل المدمّرة للملاجئ الحصينة. وضُربت شبكة اتصالات وطنيّة بما في ذلك المقاسم الهاتفيّة الرئيسيّة ووزارة الإعلام. وقد أشار ذلك إلى التصعيد والتصميم على إسكات أنظمة القيادة والسيطرة العراقيّ، فضلاً إلى نهاية الحوار مع القادة العراقيّين. فلو كانت حرب

المعلومات نجحت - وقد وردت إشارات لاحقاً إلى أنّها نجحت، جزئيّاً على الأقل - فسوف يكون الثمن السماح للعراقيّين بالاحتفاظ ببعض القدرة على قيادة وحداتهم وتحريكها. وقد حان الآن وقت إسكات الاتصالات العراقيّة.

في الوقت نفسه، تكثّفت الضربات الجوّيّة على فرق الحرس الجمهوريّ المنتشرة. وكان العراقيّون يتقدّمون إلى الأمام لتعزيز المواقع المعدّة ومواقع الاختباء، لكنّهم كان يتحرّكون مع ذلك، وهو ما يجعلهم معرّضين للهجوم. وعندما انقشع الغبار من السماء، صار يمكن استخدام القنابل الموجّهة بالليزر وأجهزة التسديد البصريّة للأسلحة الأخرى. وفي إحدى مراحل المعركة، كانت أكثر من ألف طائرة تتحرّك في الأجواء العراقيّة والسعوديّة والكويتيّة[2].

كانت العمليّة بالنسبة للقادة الأميركيّين الكبار تسير بدقّة: فالتقدّم السريع للوحدات البرّيّة الأميركيّة يجبر العراقيّين على التحرّك. والحركة العراقيّة تمكّن القوّة الجوّيّة الأميركيّة والصواريخ البعيدة المدى من أن تكون أكثر فعّاليّة. وهذه الضربات ستمكّن القوّات الأميركيّة من متابعة التقدّم نحو بغداد. وقد أتيحت هذه الضربات والمناورات الأميركيّة بفضل الطائرات بدون طيّار ووسائل التصوير والاستخبارات الإلكترونيّة الأخرى، فضلاً عن الكشّافة والاستطلاع العميق على الأرض. وقد لعبت القدرة الأميركيّة على مزامنة القوّة النيرانيّة والمناورة دوراً حاسماً.

لعلّ أقرب حدث تاريخيّ مماثل القوّة الجوّيّة المسيطرة التي نشرت فوق فرنسا في الأيام التي سبقت غزو الحلفاء للنورماندي في الحرب العالميّة الثانية وتلته. أثناء ذلك الغزو التاريخيّ - 6 حزيران/ يونيو 1944 - دمّرت القوّة الجويّة التكتيكيّة الحليفة الاتصالات والبنية التحتيّة والوحدات عندما حاول القادة الألمان الردّ. وكان لذلك تأثير مدمّر على حركة التعزيزات الألمانيّة في ميدان المعركة، وأعطى الحلفاء الوقت لإقامة رأس الجسر على الشاطئ وحشد القوّات اللازمة للتقدّم في نهاية المطاف داخل الريف الفرنسيّ وما وراءه. قاوم الألمان مع ذلك، حيث كانت النيران الألمانيّة المضادّة للطائرات مؤثّرة، ووصلت الوحدات الألمانيّة

التي تتحرّك ليلاً وعلى طرقات فرعيّة إلى ميدان المعركة متأخّرة لكنّها مع ذلك كانت قادرة على القتال. وبعد ستين سنة تقريباً، كان العراقيّون خارج بغداد تعوزهم خبرة القوّات الألمانيّة في الحرب العالميّة الثانية وانضباطها. وفي مواجهة الهجمات بالأسلحة عالية التقانة والضربات الدقيقة من ارتفاعات شاهقة، في الليل والنهار على السواء، وجد العراقيّون صعوبة حقيقيّة في التحرّك لمشاغلة الأميركيّين.

في هذه الأثناء، واصلت القوّات الأميركيّة إعدادها للهجوم على بغداد. وكان القادة يدركون أنّ القوّة بحاجة إلى وقت لتلتقط أنفسها بعد التقدّم السريع في العراق ـ النوم وتفحّص الأسلحة وإعادة التزوّد بالوقود وإعادة التسلّح و"الاحتشاد" للإعداد للخطوات التالية في العمليّة كانت أشياء ضروريّة. لكن ما لم يكن متوقّعاً هو شدّة القتال الخلفيّ لإبقاء خطوط الإمداد مفتوحة. وكان الهدف يقضي بتجميع ما يكفي خمسة أيّام من الموادّ التي تستهلك ـ الوقود والغذاء والماء والذخيرة ـ قبل أن يبدأ الهجوم. وفي غضون ذلك، بقيت أعداد كبيرة من فرقة المشاة الثالثة منتشرة حول النجف، حيث طوّقت المدينة للحؤول دون تعزيزها، وكانت القوّات العراقيّة غير النظاميّة تشتبك معها بشكل دوريّ. وتشمل هذه القوّات فدائيّي صدّام وبعض وحدات الحرس الجمهوريّ الخاصّ ـ بعضها تسلّل جنوباً تحت الضربات الجوّيّة لتعزيز المجهود العراقيّ في النجف.

بحلول ليل الأربعاء أخذت الصورة تتّضح بوجوب حسم الموقف حول النجف. فقد كان يصرف انتباه قسم كبير من فرقة المشاة الثالثة عن مهمّتها ويهدّد بأن يصبح عرضاً مخيفاً لما يمكن أن يتكشّف في بغداد ـ حرب مدينيّة في أسوأ الحالات. ولم يكن التطويق حلاًّ.

أما بالنسبة للعراقيّين اليائسين، فلم تكن تكتيكاتهم المتهوّرة بديلاً للقوّات النظاميّة والقيادة والسيطرة الفعّالة والقيادة الجيّدة. لم يكن بوسع العراقيّين وقف تقدّم الأميركيّين في الواقع، لكن كان بوسعهم جعله مكلفاً وأكثر صعوبة.

وكانوا يتسبّبون بعرقلة تقدُّم القوّات الأميركيّة ويُلحقون بها الإصابات، بصرف النظر عن السبب الذي يدفعهم إلى القتال ـ سواء الخوف من صدّام أم التعصّب أم الوطنيّة.

لم تكن هذه الدرجة من المقاومة متوقّعة، ليس هنا على الطريق إلى بغداد. فقد وعد المؤتمر الوطنيّ العراقيّ، وهو الحكومة التي نصّبت نفسها في المنفى، بأن يرحّب الشيعة بالقوّات الأميركيّة كمحرّرة لهم، بل قال البعض إنّ القوّات الأميركيّة يمكنها الوصول إلى ضواحي بغداد دون إطلاق أيّ طلقة. وقد كانوا مخطئين. وكان على القادة الأميركيّين تعديل خططهم: يجب إعادة النظر في الاستجابة إلى الوضع على الأرض وتعديل المهمّات والتوقيت وفقاً لذلك.

كانت التعديلات استدعاء القادة الميدانيّين، الفريق في الجيش ديف ماكيرنن، آمر القوّات البرّيّة بأكملها، وقائد المارينز الفريق جيمس كونواي، آمر قوّة حملة المارينز الأولى، والفريق وليَم سكوت، آمر الفيلق الخامس. لم يكن هناك أيّ صيغة لمثل هذا النوع من القرارات ـ لقد كان قضيّة حكم مهنيّ مبنيّ على الخبرة. وسوف تكشف النتائج نجاحات القوّة والخسائر التي تكبّدتها. كان هذا الحكم المهنيّ ثمرة خبرات هؤلاء القادة (تزيد على ثلاثين سنة) في القوّات المسلّحة الأميركيّة. وقد درسوا الأسلحة والتكتيكات والرجال والنساء الذين قادوهم، والعدوّ، وكانوا ضليعين في التاريخ العسكريّ، وكلّهم يحملون شهادات عليا، وكان يمكن أن يشغلوا مناصب عالية في الحكومة أو شركات الأعمال لو لم يختاروا ارتداء البدلة العسكريّة. وكانوا يتلقّون كمّيات كبيرة من المعلومات ويستوعبونها ـ اتصالات راديويّة متزامنة وتقارير فوريّة وصور من عشرات شاشات الفيديو. كانوا سيضعون تصوّراً لما ستكون عليه المعركة، ويوازنون بين البدائل لاتخاذ الخيار الصحيح. هؤلاء القادة المحنّكون الخبراء وآلاف القادة الذين يدعمونهم في كل خطوة، هم الذين أعطوا المؤسّسة العسكريّة قدراتها الفائقة، أكثر من التكنولوجيا. وتفانيهم ومهارتهم وحكمتهم هي التي أحدثت الفرق في المعركة في نهاية المطاف.

في أحد المساعي العديدة للحفاظ على تركيز القوّات والتنسيق فيما بينها، أوضح الفريق والاس لقادته وأركانه أنّ "العدوّ الذي نحاربه مختلف عن العدوّ الذي تدرّبنا على مواجهته في المناورات". وقد سُمع تعليقه عرَضاً فالتقطته الصحافة ونشرته. وأحدث ذلك أزمة بفضل وسائل الإعلام المشاركة في الحملة.

أكّد تعليق والاس المخاوف والانتقادات المتصاعدة للقوّات المنشورة، فضلاً عن الجدول الزمنيّ للعمليّة الذي أخذ يصدر عن الصحافة والمعلّقين. ووضعت وسائل الإعلام والاس في مواجهة مباشرة مع المسؤولين العسكريّين والمسؤولين في وزارة الدفاع الذين ما فتئوا يطمئنون الجميع بأنّ كل شيء يسير وفقاً للخطّة والجدول الصحيحين. كانت تلك بمثابة "نيران صديقة"، قتل للأخ على المستوى الاستراتيجيّ، حيث كان المسؤولون الكبار يكافحون لتقديم حتميّة هزيمة العراق وإبقاء الضغط على العراق في معركة المعلومات. وكان ردّ الفعل قويّاً ومباشراً.

أصرّت إدارة بوش على أنّ كلّ شيء على ما يرام. وقال الجنرال رتشارد مايرز، رئيس هيئة الأركان المشتركة، "لا يوجد خطّة مهما كانت كاملة يمكن أن تبقى على حالها بعد الاحتكاك الأوّل مع العدوّ... لكنّ الخطّة سليمة ويجري تنفيذها وهي على المسار الصحيح". مع ذلك أقرّت الإدارة بأنّها تقوم بنقل قوّات إضافيّة إلى مسرح العمليّات - وفقاً للخطّة دائماً - ربما يبلغ عددها الإجماليّ 100 ألف عنصر إضافيّ.

ولم يدافع وزير الدفاع رمسفلد عن سير الحرب فحسب، وإنّما أتبع ذلك أيضاً برسالة تحذّر سوريا وإيران من تقديم إمدادات عسكريّة للعراق وإلا اعتُبِر التدخّل في عمليّات الائتلاف "عملاً معادياً".

يمكن أن يثير التدخّل السوريّ والإيرانيّ مشكلة للائتلاف، وهو أمر استحوذ على الاهتمام أثناء عمليّة التخطيط - ومن المناسب تحذير السوريّين والإيرانيّين بالبقاء خارج النزاع. وقد ظهرت التعليقات القويّة في العناوين العريضة وحوّلت

بعض اهتمام الصحف عن انتقاد الحرب. وإن جرى توقيت تعليقات وزير الدفاع رمسفلد بحيث تؤكّد أمام الرأي العامّ المخاطر التي نواجهها، فضلاً عن إبعاد الأعداء المحتملين، فقد نجحت بالتأكيد في تحقيق غرضها.

لكنّها كانت تذكرة بالتوازن الدقيق الذي على الديموقراطيّات المحافظة عليه أثناء الحرب، والمسؤوليّات الخاصّة التي يجب أن يتحمّلها القادة السياسيّون وعدم إساءة استعمال الثقة الممنوحة إليهم باللجوء إلى الحاجة إلى حماية معلومات سرّيّة أو نشاط دبلوماسيّ للتلاعب بالرأي العام في الداخل. ففي مثل هذه الظروف يمكن أن ينهار تبادل الآراء العامّة وزواجر زمن السلم وضوابطه ـ ويجب أن يقابَل الاعتماد غير العاديّ للناس على حكومتهم بعناية غير عاديّة في الحفاظ على الفرص التي تتيحها المعلومات والنقاشات وحتى الانتقادات التي تأتي مع الديموقراطيّة. وخلافاً للرومان القدماء، ليس لدينا نحن الأميركيّون أيّ نظام إنهاء للديموقراطيّة في زمن الحرب. ومن حسن حظّنا أنّنا لم ننتخب قطّ دكتاتوراً مؤقّتاً أثناء الحرب ولن نحتاج إلى ذلك البتّة، وليس لدينا سبب للقيام بذلك الآن.

أثارت الحادثة مشاكل داخليّة في الجيش أيضاً، إذ ربما بدا للبنتغون أنّ والاس فقد الثقة. وهنا أثبتت قيادة الجيش شجاعتها، ودافعت عن تعليقات وقيادة والاس ـ وسرعان ما هدأت الأزمة بعد ذلك. لكن عندما شدّد رمسفلد بشكل محدّد في تقاريره الموجزة على أنّ "خطّة الحرب هي خطّة طوم فرانكس"، كان ذلك تذكرة واضحة بأنّ المؤسّسة العسكريّة هي التي ستتحمّل المسؤوليّة في النهاية بصرف النظر عن حقّ المسؤولين السياسيّين المدنيّين في صياغة الخطّة وتطويرها وسلطتهم. ولذلك يجب أن يكون لدى القادة العسكريّين الكبار المقدار الكافي من القوّة ووضوح التفكير للإصرار على الضرورات العسكريّة لأيّ عمليّة عسكريّة.

كان والاس يسمّي الأشياء بأسمائها في حديث شخصيّ مع قادته ـ المقاومة في المدن الجنوبيّة لم تكن متوقّعة. لا بدّ من إجراء تعديلات للتعامل معها،

وإجراء التعديلات ليس مفخرة للخطّة بقدر ما هو مفخرة للقيادة الرفيعة والاتصالات القويّة التي تتمتّع بها القوّات الأميركيّة. ولكنّه لم يكن أيضاً انتقاداً للخطّة لأنّ مثل هذه التعديلات يجب توقّعها في أيّ عمليّة عسكريّة.

قرّر القادة وجوب تخليص فرقة المشاة الثالثة من المشكلة التي تواجهها وتحميلها لوحدة أخرى. وهكذا نُقل اللواء الأول من الفرقة المجوقلة 101 إلى المنطقة لتمكين عناصر فرقة المشاة الثالثة من التقدّم إلى الشمال والتركيز على القتال القادم حول بغداد. وعُهد إلى الفرقة 101 أيضاً التعامل مع المقاومة في السماوة. كانت تلك مهمّة روتينيّة لفرقة "المتابعة والإسناد"، لكن لم يكن أي ضابط أركان في الجيش ليختار الفرقة 101 - وهي قوّة منظّمة ومجهّزة للعمليّات العسكريّة البعيدة المدى ذات الحركيّة العالية - إن كان هناك أيّ خيار آخر. كما أنّ ذلك يصرف الفرقة 101 عن المشاركة في الهجوم على بغداد. وكانت آخر القوّات الاحتياطيّة - اللواء الثاني واللواء 82 المجوقل، اللذين احتفظ بهما سابقاً للهجوم المجوقل على مطار صدّام حسين في بغداد - ملتزمة أيضاً بتأمين طرق الإمدادات.

وهكذا أثيرت مسألة المخاطر ثانية: لن يتوفّر سوى فرقتان فقط لمهاجمة الحرس الجمهوريّ والاستيلاء على بغداد: فرقة المشاة الثالثة التابعة للجيش وفرقة المارينز الأولى. على المستوى الاستراتيجيّ، كانت قناعة الجنرال مايرز والوزير رمسفلد بأنّ الخطّة تسير وفق ما هو مرسوم صحيحة بدرجة كبيرة - فقد بقي التركيز النهائيّ على بغداد كمركز ثقل العدوّ. وقد تقدّمت القوّة بشكل جيّد في الواقع وتجنّبت سيناريوهات الكارثة المبكّرة، وهي على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها، على الرغم من أنّ التقديرات لم تكن في أفضل أحوالها وأنّ المخاطر مرتفعة.

بقي والاس في القيادة وتقدّمت المعركة إلى الأمام، لكنّ الحادثة كانت بمثابة تشويش بالنسبة للإدارة التي عملت جاهدة لتقديم صورة رابحة - لا لسياساتها في الداخل فحسب، وإنّما لنجاح الحملة الإجماليّ أيضاً. وكان ذلك تذكرة قويّة

بحساسيّة الرأي العامّ وتعقيدات ما دعاه البنتغون "حرب المعلومات". وبدا أنّ الحفاظ على الرأي العامّ يتطلّب تقديم صورة رابحة ـ لذا ينظر إلى كل ما ينتقص منها على أنّه مضرّ. كان البعض في صفوف القوّات المسلّحة مفتوناً بما يرون أنّه مفهوم جديد، في حين لم يكن في الواقع أكثر من اسم جديد يحجب الأسئلة القديمة: هل الحقيقة تخدم المصلحة الإجماليّة العامّة أثناء الحرب على أفضل وجه أم الدعاية؟ نحن في ديموقراطيّتنا نعتقد بأنّنا حللنا هذه القضيّة بالفعل أثناء الحرب العالميّة الثانية وكوريا وفيتنام ـ الصدق هو أفضل سياسة حتى في زمن الحرب. ففي النهاية كان ذلك أحد أعظم فوائد إشراك وسائل الإعلام في تغطية الحرب.

تابعت الخطّة العسكريّة تقدّمها يومي الجمعة والسبت. ودكّت الضربات الجوّيّة شبكات الاتصالات العراقيّة فضلاً عن مواقع قرب وزارتي الإعلام والتخطيط. وعند انهيار نظام الدفاع الجوّيّ العراقيّ، أصبح بوسع القادة الأميركيّين لأوّل مرّة استخدام مزيج من قاذفات بي–1 وبي–2 وبي–52 ضدّ أهداف داخل بغداد وحولها. وبضرب أربعة مقاسم لشركة الهاتف، توقّفت أخيراً خدمة الهاتف في المدينة وبين القادة العراقيّين.

ضرب أيضاً انفجار غير واضح سوقاً في بغداد، وشكّل ذلك أوّل حادثة تسقط فيها أعداد كبيرة من القتلى والجرحى. قال العراقيّون إنّها كانت قنبلة أميركيّة، وردّ الأميركيّون بأنّها ربما تكون صاروخاً عراقيّاً أخطأ هدفه. وبغض النظر عن ذلك، بدأ يطغى على الموجات الجوّيّة في الخارج صور القتلى والجرحى من المدنيّين العراقيّين. وكان ذلك نوعاً من الحوادث التي يمكن أن تغيّر سياسة وتتدخّل في المهمّات. وقد غذّى تصاعد الرأي العام المعادي لأميركا في أوروبا والعالم العربيّ. وعندما اقترنت هذه الحادثة بحدّ ذاتها بانتكاسات العاصفة الرمليّة والقتال على طول خطوط الإمداد والتقارير غير المشجّعة في الصحافة، مثّلت تهديداً إضافيّاً للجهد الأميركيّ الإجمالي.

كانت الاختلافات بين الرسائل التي تنقلها وسائل الإعلام الدوليّة ووسائل

الإعلام المحلّيّة تثير مشكلة أصلاً في حرب المعلومات. وأدّى تواجد الصحافيّين المصاحبين للقوّة الأميركيّة والإعلان عن الحدّ الأدنى من التفاصيل عن الحملة الجوّيّة إلى تركيز وسائل الإعلام الأميركيّة على الحملة البرّيّة. لكنّ وسائل الإعلام الأجنبيّة، وبخاصّة وسائل الإعلام العربيّة، كانت تبدي اهتماماً بالشعب العراقيّ أكبر من اهتمامها بالقوّات الأميركيّة. وقد أثار مشاهد الإصابات التي وقعت في السوق مخاوف كبيرة خارج الولايات المتحدة، في حين كانت استطلاعات الرأي في الداخل لا تزال تظهر تأييداً كبيراً جدّاً للحرب، حتى لو تطلّبت عدّة أشهر وانطوت على استمرار وقوع الخسائر.

في غضون ذلك، نفّذت المقاتلات والقاذفات والمروحيّات الهجوميّة أكثر من 700 طلعة ضدّ القوّات البرّيّة العراقيّة، استهدف نحو 80 بالمئة منها فرق المدينة وحمورابي وبغداد المدافعة عن بغداد. ولأوّل مرّة انضمّت المروحيّات الهجوميّة التابعة للفرقة 101 في القتال، ونفّذت مهمّة هجوم عميق رائعة التنظيم ضدّ عناصر فرقة المدينة قرب كربلاء. وفي هذه المهمّة استُقيت الدروس الملائمة من أوّل ضربات الأباتشي العميقة. شاركت المروحيّات كجزء من جهد متكامل للجيش والقوّة الجوّيّة، وتجنّبت التحليق فوق المناطق المأهولة، وكانت قواعد الاشتباك تسمح لها بالدفاع عن نفسها بالردّ على مصادر نيران العدوّ، حتى ولو جاءت من منطقة كثيفة السكّان. وفي الوقت نفسه، كانت العناصر البرّيّة من الفرقة 101 لا تزال تنفّذ عمليّة الحلول محلّ فرقة المشاة الثالثة في القتال حول النجف وتعدّ العدّة للتوسّع نحو كربلاء، فيما كانت الفرقة الأخيرة تركّز على الإعداد للهجوم على المنطقة الحمراء.

وعلى مسافة أبعد في الجنوب، تابع المارينز تقدّمهم، وكانوا لا يزالون يخوضون قتالاً داخل الناصريّة وحولها. وفي أقصى الشمال، اشتركت القوّات الأميركيّة الخاصّة مع الأكراد والقوّة الجوّيّة في الهجوم على قاعدة أنصار الإسلام وتدميرها، ما أدّى إلى مقتل العشرات من المقاتلين المتشدّدين وهرب أعداد أكبر عبر الحدود مع إيران. وكانت النتائج مفاجأة سارّة، إذ انهارت مقاومة

المقاتلين الإسلاميّين بسرعة تحت ضغط الضربات الجوّيّة.

وفي يوم السبت 29 آذار/ مارس، أضاف العراقيّون العمليّات الانتحاريّة إلى وسائل مقاومتهم. كانت فرقة المشاة الثالثة لا تزال تحاول فضّ الاشتباك مع النجف عندما استدعى سائق سيّارة أجرة عراقيّة أربعة جنود للمساعدة ـ ثمّ فجّر نفسه فقتل أربعة أميركيّين. كانت تلك خطوة استراتيجيّة بالنسبة للعراقيّين تزيد من تغيّر العلاقة بين الجنود الأميركيّين والمدنيّين العراقيّين. فقد صار على الأميركيّين الحذرين أصلاً من المدنيّين، بسبب مقاومة الفدائيّين المنظّمة والجنود العراقيّين الذي خلعوا بدلاتهم، أن يعاملوا الآن كل مواجهة على أنّها محاولة تفجير انتحاريّ محتملة. وستكون هناك حاجة على الأقلّ إلى تحاشي المدنيّين، لكنّ الأهمّ من ذلك أنّ الهجوم الانتحاريّ يقوّض هدف الأميركيّين بالسعي إلى إقامة علاقة ودّيّة مع السكّان المحلّيّين. وكان ذلك بمثابة نكسة إضافيّة.

في الولايات المتحدة، تابعت إدارة بوش في عطلة نهاية الأسبوع الدفاع عن خطّتها للحرب. وأنكر المتحدّثون الرسميّون إجراء أيّ تغييرات على الخطّة ـ وهو بيان كذبه تسريع نشر فوج الفرسان المدرّع الثاني، وهو قوّة استطلاع وأمن محمولة قوامها 1990 رجل مثاليّة للمهمّات الأمنيّة على طريق الإمدادات، وتجهيز معدّاته للنقل جوّاً إلى مسرح العمليّات، بدلاً من نشره عن طريق البحر كما تلحظ الخطّة.

وشهدت نهاية الأسبوع حرب معلومات واسعة مع تقارير تفيد بأنّ كلّ القادة وافقوا على الخطّة قبل بدء الحملة، وإنكار وزير الدفاع أن تكون الخطّة من وضعه، ودعوات للصبر، فضلاً عن تقديم كثير من الشروحات التي تفسّر لماذا كان نشر مزيد من القوّات سوف يعيق الدبلوماسيّة أو يرفع من المخاطر. وانخرط القائد في الدفاع، حيث قال الجنرال فرانكس "لم أطلب مزيداً من القوّات قبل بدء الحملة".

والحقيقة البسيطة هي أنّ الخطّة كانت طوال الوقت بمثابة تسوية بين القادة

على الأرض ـ الذين يطلبون مزيداً من القوّات لخفض المخاطر ـ والقادة في واشنطن ـ الذين رأوا المخاطر الدبلوماسيّة والماليّة والسياسيّة التي يمكن أن ينطوي عليها البناء العسكريّ المبكّر والقويّ. لم يكن هناك خطأ في العمليّة من ناحية المبدأ، لكنّ الخطّة العسكريّة يجب أن تنجح في النهاية، وذلك يتوقّف في جانب منه على العدوّ. وبعد مرور عشرة أيام على الحرب، تبيّن بوضوح أنّ بعض الافتراضات عن العراقيّين كانت خاطئة كما جاءت في الخطّة. بعضهم كان يقاتل ولا يستسلم، وكان الشيعة في الجنوب سلبيّين، ولم يشاركوا بفعّاليّة في القتال ضدّ قوّات صدّام. وبالنسبة للقادة الميدانيّين، كان النصر يتطلّب التكيّف مع الوضع الجديد، أما بالنسبة للزعماء في واشنطن ولندن، فقد كان النصر مسألة وقفة حازمة.

تواصلت الاتهامات والاتهامات المضادّة بشأن الخطّة في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئيّة والمسموعة أثناء عطلة نهاية الأسبوع. غير أنّ الإجابة الصحيحة تكمن على الأرض وفي سماء العراق، حيث بدأت تتكشّف المرحلة التالية من العمليّة.



الفصل الثالث

العمليّات الحاسمة

هيّأ صدّام حسين وجنرالاته الفرصة أمام الأميركيّين لتحقيق النصر، عندما نظّموا قوّاتهم في ثلاث فرق شمال بغداد وأربع في جنوبها. فبدلاً من الانسحاب إلى بغداد وانتظار الأميركيّين، اختاروا الدفاع المتقدّم في المدن الجنوبيّة. وعندما بدأت تلوح أولى علامات النجاح، ارتكبوا خطأً تعزيز تلك المدن، ما جرّد بغداد من القادة والقوّات الضروريّة لبناء دفاع مدينيّ حقيقيّ هناك. فنُشرت أولى عناصر الحرس الجمهوريّ الخاصّ في مواقع متقدّمة لتعزيز الفدائيّين. ثمّ بدأت فرق الحرس الجمهوريّ المتمركزة شمال بغداد بالتحرّك نحو الجنوب ـ متجاهلة التهديد التي تمثّله القوّات الأميركيّة المجوقلة الصغيرة المقحمة قرب كركوك ـ سعياً لتعزيز الدفاع المتقدّم على بعد 50 ميلاً خارج بغداد الذي يتعرّض لهجوم متواصل من القوّة الجويّة للائتلاف، ما أدّى إلى وضعها في مواجهة القوّة الجويّة الأميركيّة.

وهكذا عرّض العراقيّون قوّاتهم البرّيّة الثمينة للخطر المباشر. واختزلت المسألة بمقدار الوقت الذي سينقضي ـ يوم أو بضعة أيام أو أسبوعين ـ قبل أن يدمّر القسم الأكبر من هذه القوّات التي تحاول الاحتماء من القوّة الجويّة. ولو بقوا في مواقع دفاعيّة، لكانوا اكتُشفوا في نهاية المطاف، إما بواسطة الطائرات المأهولة التي تجوب السماء وتراقب ما يجري على الأرض، وإما بواسطة الطائرات بدون طيّار مثل غلوبل هوك التي تحلق في السماء أكثر من اثنتي عشرة

ساعة وتبثّ صوراً تلفزيونيّة فوريّة يمكن استخدامها لتوجيه الطائرات الضاربة. بل كانت تكتشف التحرّكات اللوجستيّة، فضلاً عن التعزيزات بواسطة المركبات المدنيّة.

ثبت أنّ منظّريّ القوّة الجوّيّة، مثل العقيد الجوّيّ جون وردن ومناصريه، كانوا محقّين، ولكن بطرق لم يتنبّؤوا بها. فقد كانوا يعتقدون أنّ القوّة الجوّيّة يمكن أن تربح الحرب على المستوى العملانيّ بتوجيه ضربات قاضية سريعة ضدّ أنظمة القيادة والسيطرة لدى العدوّ. وكانوا يفسّرون ذلك بأنّ القوّة الجوّيّة تلعب دوراً حاسماً في الهجوم المباشر على مركز ثقل العدوّ، في حين أنّ الجيش يقاتل "على المستوى التكتيكيّ" عن طريق قضم الحواف الخارجيّة في محاولة الوصول إلى مركز ثقل العدو. وكان الواقع معكوساً إلى حدّ كبير ـ لكنّه لا يقلّ إدهاشاً. فقد كانت القوّة الجوّيّة، كجزء من فريق جوّيّ - برّيّ متوازن تدعمه استخبارات ممتازة، تحقّق النجاح ضدّ القوّات البرّيّة للعدوّ التي لم يكن بوسعها الانتشار للدفاع دون أن تتعرّض للهجوم والتدمير من الجوّ. وكان مفتاح ذلك كشف القوّة الرئيسيّة للعدوّ من الجوّ ودكّها. وبعد ذلك يقوم مزيج من القوّة الجوّيّة والقوّات البرّيّة الضاربة المتحرّكة باكتساح الدفاعات والتقدّم بسرعة للاستيلاء على مركز الثقل.

وهكذا ساعد التنسيق بين القوّة الجوّيّة عالية التقانة والمناورات البرّيّة الرشيقة في مراجعة القواعد العسكريّة القديمة التي تتطلّب أن تكون القوّة المهاجمة متفوّقة على القوّة المدافعة بنسبة 3 إلى 1. ووفّرت القوّة الجوّيّة وقاية من مخاطر الاحتمالات الطارئة غير المتوقّعة في ميدان القتال. ورغم أنّ العسكريّين كانوا محقّين في قولهم إنّ القوّة الجوّيّة لا يمكنها الاستيلاء على الأرض، فإنّ بوسعها أن تجعل قيام العدوّ بذلك صعباً جدّاً. وقد مكّنت القوّة الجوّيّة القوّات الأميركيّة الصغيرة نسبيّاً في العراق من تحقيق مكاسب مميّزة في القتال البرّيّ.

غير أنّ المخطّطين للقوّة البرّيّة كانوا محقّين عندما شدّدوا على الحاجة إلى

قوّات عالية الكفاءة وفتّاكة ومحميّة للمناورة. وكانت قدرتها على التقدّم تحت النيران بدون خسائر هي التي جعلت التقدّم ممكناً. فقد شقّت هذه القوّات طريقها وسط رمايات قليلة بالمدافع الرشّاشة والقذائف الصاروخيّة، ومقاومة متناثرة تشمل المركبات المدرّعة بين الحين والآخر. ولم يسبق أن تمكّنت قوّة أميركيّة من القيام بذلك. لكن على الأرض تحوّل ذلك في الواقع إلى هجوم بفرقتين ـ واحدة من الجيش والأخرى من المارينز ـ ضدّ ستّ إلى عشر فرق عراقيّة. ولعلّ كل فرقة أميركيّة كانت تعادل ثلاث إلى أربع فرق عراقيّة نظراً لتفوّقها في التجهيزات والتدريبات واللوجستيّات والاتصالات ـ حتى بإسقاط القوّة الجويّة من الحساب. وكانت القوّات على وشك أن تعيد كتابة دليل القواعد التكتيكيّة في تقدّمها التالي. باختصار، أخذت الكفاءة تتعاظم فيما كانت الأسلحة تتعلّم كيف تحقّق التكامل بين قدراتها بفعّالية أكبر.

في غضون ذلك، كان كل يوم يمرّ يشهد تدمير قسم آخر من الاتصالات والدفاعات الجويّة في العراق، حيث كانت الضربات توجّه إلى المزيد من مقاسم الهاتف ومراكز القيادة في بغداد. لذا لم يعد سحب القوّات العراقية ممكناً بعد أن تتمركز على خطّ الجبهة.

وفي يوم الإثنين 31 آذار/ مارس، سدّدت ضربات جويّة شديدة أخرى إلى العاصمة العراقيّة، حيث تكرّر ضرب المقاسم الهاتفيّة وأنظمة المخابئ الحصينة التي استُهدفت سابقاً. وتابعت قوّات الجيش والمارينز تقدّمها على الأرض، الجيش باتجاه غرب الفرات، والمارينز إلى الشرق. وكانت الطريقة الوحيدة لتقييم نتائج الجهود الجويّة هي الجسّ والضغط. فعدم القدرة على تقييم النتائج من الجوّ، ومن ثم إعادة الاستهداف وإعادة الضرب، كانت من الأحاجي التي لم تحلّها القوّة الجويّة بشكل تامّ. وبدلاً من ذلك، كانت القوّات الأميركيّة تضغط على بغداد إلى أن تلقى مقاومة، وعندئذٍ تحشد القوّة النيرانيّة للطائرات والمروحيّات والمدفعيّة فتدمّر أي مقاومة وتتابع تقدّمها.

بحلول يوم الإثنين، كانت فرقة المدينة التابعة للحرس الجمهوريّ المتمركزة

إلى الغرب من الفرات قرب كربلاء قد تلقّت ضربات شديدة من القوّة الجويّة والمروحيّات بحيث فقدت فعّاليتها القتاليّة - لم تعد قادرة على القيام بمقاومة منظّمة. وقد تحرّكت بعض التعزيزات من فرقة نبوخذ نصّر العراقيّة جنوباً إلى منطقة التقدّم الأميركيّ، لكنّها منيت أيضاً بخسائر جسيمة من القوّة الجويّة الأميركيّة أثناء هذه العمليّة.

تابعت القوّات البرّيّة الأميركيّة تقدّمها بهذه الطريقة. وبلغت طليعة فرقة المشاة الثالثة الهنديّة، وتقدّم المارينز، الذين بدأوا بالاندفاع شمالاً أثناء الليل، بشكل موازٍ تقريباً على بعد اثني عشر ميلاً أو نحو ذلك إلى الشرق. وتهاوت المقاومة أمام هاتين القوّتين. وكانت الإمدادات تعبر ببطء، لكن كان يوجد لدى الوحدات الأماميّة الكثير من الدعم اللوجستيّ المطلوب.

واصلت قوّات الفدائيّين والقوّات غير النظاميّة العراقيّة مقاومتها على طول خطوط الإمداد الأميركيّة، لكنّ التعديلات التي أجراها الأميركيّون كانت كفيلة بالتعامل مع هذه المشكلة. وهكذا اشتبكت الفرقة الأميركيّة المجوقلة 101، المعزّزة بالدروع والمشاة الميكانيكيّة من فرقة المشاة الثالثة، في ثلاث عمليّات متزامنة لمنع إحداث أيّ اضطراب في خطوط الإمداد: غرب النجف وجنوبها وجنوبها الشرقيّ. وكانت تلك معارك بالمعنى الكامل للكلمة استُخدمت فيها المدفعيّة والإسناد الجويّ والنيران المباشرة ضدّ العراقيّين المتمركزين في مواقع حصينة. وشقّت الفرقة 101 طريقها إلى ضواحي النجف من شارع إلى آخر ومن منزل إلى آخر، ونظّفتها من المقاتلين العراقيّين ودمّرت أسلحة العدوّ. وإلى الجنوب من ذلك، كان اللواء المجوقل 82 والمارينز لا يزالون منخرطين في اشتباكات مماثلة على طول طريق إمداد القوّات وفي الناصريّة. وكانت القوّات الأميركيّة متفوّقة بأسلحتها، وغالباً ما تكون المبادرة في إطلاق النار، لكنّها كانت متحفّظة عادة.

ألقت عمليّة سائق سيّارة الأجرة الانتحاريّة، إلى جانب الاشتباكات المتكرّرة مع رجال بلباس مدنيّ، بثقلها على كلّ القوّات. كانت الأصابع على الزناد، لا على

أمان الزناد، ونادى بعض الضبّاط بوجوب اعتبار المدنيّين مقاتلين إلى أن يُثبتوا العكس. ووقعت في المناطق التي يسيطر عليها الجيش والمارينز على السواء بضعة حوادث فظيعة قُتل فيها مدنيّون، وأحياناً قبل أن يعرفوا أنّهم معرّضون للخطر. لقد كان ذلك أمراً مؤسفاً، لكن ربما لم يكن تجنّبه ممكناً. وأصبح ذلك الآن مأساة "القتال القريب"، والدفاع عن النفس حقّ الجنديّ الأوّل كما هو الحال دائماً. وبعد التفجير الانتحاريّ، اتّخذ الدفاع عن النفس معنى جديداً.

في الكويت، وصلت أولى سفن فرقة المشاة الرابعة إلى الميناء وبدأت في إفراغ حمولتها. وكان في انتظارها جنود الفرقة الذين نقلوا جوّاً من فورت هود بتكساس، بعد أن انتظرت قبالة السواحل التركيّة منذ أواسط شباط/ فبراير. وأشارت التقديرات المبكّرة إلى أنّ العناصر الأولى لن تكون جاهزة للانتقال إلى العراق قبل 10 نيسان/ إبريل. وسوف تكون هذه التعزيزات موضع ترحاب كبير إذا تبيّن أنّ المقاومة شديدة.

كانت نحو 150 ـ 200 طائرة هجوميّة تحلّق في أجواء العراق بشكل دائم، وتضرب وحدات الحرس الجمهوريّ. وكثير من هذه الضربات تستهدف معدّات منفردة بعينها، بدلاً من التشكيلات الكبيرة، لكنّ الضربات المتكرّرة أخذت تفعل فعلها ضدّ دفاع عراقيّ غير فعّال. وقدّر أنّ فعّالية فرق الحرس الجمهوريّ الرئيسيّة التي تدافع عن بغداد تدنّت إلى ما دون 50 بالمئة.

مع ذلك كانت هناك إشارات إلى وجود نظام قيادة وسيطرة سليم. فقد واصلت القوّات العراقيّة مناورتها في ميادين القتال، رغم قابليّة تعرّضها للهجوم من قبل القوّة الجويّة الأميركيّة. ويبدو أنّ الروايات العراقيّة بعد الحرب تؤكّد أنّ صدّام وابنيه، عدي وقصيّ، كانوا لا يزالون يقودون قوّات الحرس الجمهوريّ ويأمرونها بالتقدّم إلى الأمام في مواجهة القوّات البرّيّة الأميركيّة. وكان العراقيّون "يقرأون المعركة" بشكل صحيح أثناء تقدّم القوّات الأميركيّة نحو بغداد، لكنّ ردّ فعلهم كان بطيئاً. كما أنّهم بتنظيم دفاع متقدّم خارج الأجزاء الحضريّة من بغداد نفسها، فشلوا في الاستفادة من المزايا الفطريّة التي يتمتّع

بها كلّ مدافع مدنيّ يواجه قوّة متفوّقة - معرفة أكبر بالتضاريس الحضريّة المعقّدة، وعقبات معدّة لحصر الحركة وتقييد مجالات الرماية بالنيران، وطرق خفيّة للإمداد، ومواقع قتال مغطّاة وخفيّة، ومواقع كمائن بارعة.

في صباح يوم الأربعاء، بدأ الاندفاع الأميركيّ نحو بغداد. وفي الشمال، تحوّل الاستطلاع القويّ إلى معركة حقيقيّة حين استخدمت طليعة قوّات فرقة المشاة الثالثة غطاء الظلام والقصف الجوّيّ والمدفعيّ الشديد لاختراق الدفاعات العراقيّة المتفرّقة شمال كربلاء وغربها. وحوّمت المروحيّات الهجوميّة فوق بحيرة الرزّاز في شمال غرب بغداد لتوجيه النيران ضدّ المواقع العراقيّة. كانت تلك ما يدعى بثغرة كربلاء، حيث توقّعت القوّات الأميركيّة وجود المواقع الدفاعيّة العراقيّة الرئيسيّة لفرقة المدينة. وكانت الثغرة عبارة عن شريط برّيّ ضيّق بين البحيرة والمدينة، ما يُجبر المهاجمين على تركيز قوّاتهم ويجعلهم معرّضين للمدفعيّة العراقيّة وربّما الهجمات الكيميائيّة. لكنّ التدريبات والتجارب الأميركيّة والاستعدادات الجوّيّة وبناء القوّات أثبتت نجاحها: فبحلول فجر 2 نيسان/ إبريل، تمكّنت فرقة المشاة الثالثة من الاختراق بدون خسائر كبيرة.

وإلى الشرق، انتقل جهد المارينز الرئيسيّ شمالاً ثمّ شرقاً، وصولاً إلى الطريق السريع 7، وهاجمت فرقة بغداد تحت غطاء من الضربات الجوّيّة والمدفعيّة التي دمّرت الدبّابات وناقلات الجند والمدفعية البعيدة المدى وراجمات الصواريخ وشاحنات الوقود وأنظمة الرادار العراقيّة. وتمكّنت بعد معركة مباشرة قاسية من عبور نهر دجلة على مقربة من الكوت، على بعد نحو 100 ميل جنوب شرق بغداد. وكان الهدف اختراق الدفاعات العراقيّة وتدمير أكبر قدر ممكن من فرقة بغداد عند الضرورة، والزحف نحو بغداد، واستخدام نيران الطائرات والمدفعيّة في أثناء ذلك لتحديد الفرقة المدرّعة العراقيّة العاشرة حول العمارة وتجاوزها.

صعّدت القوّات البريطانيّة أيضاً القتال حول البصرة، وسيطرت على الزبير، أكبر البلدات الموصلة إليها من ناحية الغرب، وسيطرت أيضاً على مزيد من

الأراضي إلى الشمال والشرق وأخذت تشقّ طريقها إلى الضواحي الغربيّة للبصرة نفسها. غير أنّ القوّات العراقيّة استمرّت في المقاومة، بل وحتى إطلاق الصواريخ القصيرة المدى على القوّات البريطانيّة. وكان البريطانيّون يخوضون قتالاً حذراً حول البصرة حتى الآن، حيث ينتقون نقاط مقاومة العدوّ ويضعفونها، دون أن يشنّوا هجوماً رئيسيّاً على المدينة. وكانت الفكرة من وراء ذلك اتباع نهج غير مباشر وتقويض سلطة النظام ومؤيّديه وإذلالهم، وإلحاق الهزيمة بهم بشكل تدريجيّ، ثم كسب دعم السكّان المحلّيّين وثقتهم. وذلك لن يحفظ المدنيّين والبنية التحتيّة من دمار الحرب فحسب، وإنّما أيضاً سيجعل التعافي بعد الحرب أكثر سهولة.

بقي القادة الأميركيّون والبريطانيّون قلقون من التهديد الكيميائيّ العراقيّ. لكن رغم التحذيرات والتنبيهات في أوساط قيادة الائتلاف، لم تستخدم أسلحة كيميائيّة عراقيّة. وقد عُثر في عدّة مواقع على عدّة للوقاية من الموادّ الكيميائيّة، وكثير منها في حالة جيّدة، كما لو أنّها كانت جاهزة للتوزيع. غير أنّ الأسلحة نفسها لم يعثر عليها. ولم يطلق أيّ منها ضدّ الكويت أو القوّات المتجمّعة لدخول المنطقة الحمراء، ولم يعثر على أيّ شيء في حطام وحدات المدفعيّة والصواريخ التي دمّرتها القوّة النيرانيّة الأميركيّة، أو في التحصينات أو مخابئ الذخيرة المعدّة للتوزيع. بل لم يعثر على أيّ نوع منها في مستودعات الذخيرة المشبوهة، عندما زحفت القوّات الأميركيّة شمالاً.

في وقت متأخّر من يوم الأربعاء 2 نيسان/ إبريل، وحتى ساعات الصباح الأولى من يوم الخميس، عاد الزخم بوضوح إلى الائتلاف.

فقد تابعت فرقة المشاة الثالثة التي تقترب من بغداد من الجنوب الغربيّ هجومها، فخاضت اشتباكات متفرّقة وتقدّمت عبر نيران المدفعيّة العراقيّة. وكانت القوّة الجوّيّة والمروحيّات والمدفعيّة قد فعلت فعلها هناك، فانهارت الدفاعات العراقيّة وتشتّتت الوحدات وفقدت تنظيمها، ولم تعد التعزيزات القادمة من الشمال والشرق فعّالة، وتهاوت القيادة والسيطرة العراقية في ميدان القتال.

يجب ألاّ ننسى أنّ هذه هي قوّات الحرس الجمهوريّ المتباهى بها، فرقة المدينة، فضلاً عن التعزيزات القادمة من القوّات الأخرى، من فرقتي حمورابي ونبوخذ نصّر.

كان هذا بمثابة هجوم "اختراق" بالنسبة للولايات المتحدة يهدف إلى تخطّي دفاعات العدوّ والالتفاف عليها. وقد تمرّنا على مثل هذه المناورة لسنوات في مراكز التدريب والمناورات على الخرائط. تنتقي نقطة وتفتح ثغرة في الخطوط الدفاعيّة، ثم تدخل وسط الدفاع الرئيسيّ للعدوّ وتوسّع الثغرة، تقاتل ضدّ جناحيه ومؤخّرته ـ دون أن تشنّ هجوماً جبهيّاً؛ وتجتاح مدفعيّته ومراكز قيادته؛ وتبقيه مختلّ التوازن وتبقى داخل "دورة صنع قراره"؛ وتتحرّك وتضرب بسرعة أكبر مما يستطيع الردّ.

لم تبدُ هذه التكتيكات مدهشة أو جديدة من حيث المبدأ. فقد بدأ الألمان في الحرب العالميّة الأولى استخدام ما أسموه "تكتيكات هوتير" لاختراق حرب الخنادق (الاستطلاع والتسلّل باستخدام تكتيكات المجموعات الصغيرة). واستخدمت القوّات الألمانيّة والسوفياتيّة هجوم الاختراق كمناورة قياسيّة أثناء الحرب العالميّة الثانية بفعّاليّة كبيرة. بل إنّ الجيش الأميركيّ في الواقع سقط ضحيّة مثل هذه التكتيكات الألمانيّة في معركة البلج السيّئة الذكر.

لكن التكتيكات في سنة 2003 في العراق كانت تعود إلينا. فمتى حدّدت القوّات البرّيّة الأميركيّة مواقع كتائب القوّات العراقيّة، كانت ضربات القوّة الجوّيّة والمدفعيّة تمزّق دفاعاتها وتدمّرها. وبعد ذلك يتفوّق الأميركيّون على العراقيّون على الأرض، مستفيدين من مهاراتهم القتاليّة الأعلى ومعدّاتهم المتفوّقة لتحقيق الاختراق. وعندما تتمكّن قوّات الجيش الأميركيّ والمارينز من الدخول، يكون بوسعها "استغلال" القيادة والسيطرة وقابليّة الحركة والقدرة على التحمّل ـ للتقدّم وقتال الأهداف الأضعف في المؤخّرة. كان الإيقاع مهمّاً: من الناحية النظريّة يمكن أن يحاصر الاختراق الأميركيّ ويعيد العراقيّون تشكيل دفاعاتهم إذا لم يلِ الاختراق الابتدائيّ استغلال سريع وقويّ للموقف. وقد تعلّم القادة

الاندفاع إلى الأمام إلى أقصى مدى تتيحه وسائلهم اللوجستيّة وبأقصى سرعة.

حقّقت فرقة المشاة الأميركيّة الثالثة اختراقها الأوّل حول كربلاء، واكتسحت بقايا القوّات الموجودة هناك. لم يتمّ "تنظيف" ميدان القتال من العدّو بالطبع، وكانت المنطقة لا تزال خطيرة. فقد أسقطت مروحيّة أميركيّة من طراز يو أتش-60 بلاك هوك قرب كربلاء ليل الأربعاء. لكنّ تقدّم القوّات الأميركيّة كان مضموناً - وكانت القضيّتين الوحيدتين متى وإلى أيّ حدّ. فقد نشب قتال شرس مع القوّة العراقيّة المتمترسة حول الجسر السداسيّ المسارب فوق نهر الفرات على بعد نحو 20 ميلاً من بغداد ودام ثلاث ساعات تقريباً بعد ظهر يوم الأربعاء. واستطاعت القوّات الأميركيّة أن تتقدّم بعد ذلك. وبدلاً من الانعطاف جنوباً لمهاجمة مواقع فرقة المدينة شرقيّ النهر من جناحها، تمكّنت فرقة المشاة الثالثة من التوجّه شمالاً. وعملت الفرقة في ساعات نهار الأربعاء لدفع قوّاتها قدماً عبر الجسر الذي تمّت السيطرة عليه على الفرات والاستعداد لمواجهة بقايا فرقة المدينة، أو فرقة حمورابي، أو كلّ ما يمكن أن يوجد أمامها في الطريق إلى بغداد.

في صباح يوم الخميس، صارت فرقة المشاة الثالثة على بعد 24 ميلاً عن بغداد. تقدّم اللواء الثاني من رأس الجسر على نهر الفرات إلى الشمال الشرقيّ للاستيلاء على تقاطع الطريقين 1 و8. وتقدّم اللواء الأوّل شمالاً مكتسحاً المدافعين العراقيّين المتفرّقين واستولى على المطار في ساعات الليل الأولى من يوم 3 نيسان/ إبريل. واشتبكت الفرقة في سلسلة من المناوشات المستمرّة مع القوّات العراقيّة التي قاومت تقدّمه ثم تجاوزتها تاركة العراقيّين طعمة للهجمات الجوّيّة والمدفعيّة، أو الهروب والاستسلام. لقد كان ذلك هجوماً كلاسيكيّاً على قوّة معادية مهزومة ولكنّها تحاول الاحتفاظ بميدان القتال. وفي وقت متأخّر من الليل، أصبح الباب شبه مفتوح إلى بغداد، وكانت المقاومة الوحيدة متوقّعة من قبل بقايا الحرس الجمهوريّ من الفرق التي انكفأت إلى الوراء، فضلاً عن قوّات الحرس الجمهوريّ الخاصّ التي كانت تدافع عن جوار المطار.

اندفعت الشعبة الثانية للهجوم أيضاً ـ فرقة المارينز الأولى ـ فعبرت نهر دجلة عند النعمانيّة، بجوار الكوت، وطوّقت فرقة بغداد ودعت الجنود الباقين إلى الاستسلام. لم يكن في نيّة المارينز دخول الكوت وملاحقة الجنود الذين امتزجوا بالسكّان المدنيّين. بل كانت الفكرة تقوم على احتوائهم والتركيز على الوصول إلى بغداد. على أيّ حال، تبيّن أنّ قسماً كبيراً من فرقة الحرس الجمهوريّ، بغداد، المنتشرة حول الكوت قد دمّر بالضربات الجوّيّة والمدفعيّة ـ وغاب جنودها عن ميدان القتال.

على بعد بضعة أميال على الطريق إلى بغداد، كانت توجد فرقة النداء. لكنّ قوّاتها كانت تتعرّض بالفعل إلى هجمات سلاح الجوّ والقوّة الجوّيّة للمارينز، بالإضافة إلى أنّ طائرات بي–52 والطائرات الضاربة كانت تستهدفها على مدار الساعة.

تقدّمت جلّ قوّة المارينز على الطريق السريع 6 نحو بغداد، تاركة قسماً صغيراً من قوّتها للتحقّق من الكوت والنعمانيّة، حيث توجد بعض المقاومة المتفرّقة، واحتوائهما. كانت حركة المرور القادمة قويّة، وتضمّ حافلات محمّلة بالمدنيّين العراقيّين فضلاً عن جنود فارّين نحو الجنوب. لكنّ المارينز واصلوا ضغطهم على قوّات العدوّ، واستهدفوا الوحدات الموجودة قرب قرية الفرات ودمّروا بقايا كتيبة دبّابات. وقد أوصلهم هذا الهجوم إلى مسافة 15 ميلاً من بغداد.

وكان يدعم الهجوم على بغداد أيضاً قوّات العمليّات الخاصّة. وكانوا في مرحلة مبكّرة من الحرب قد استولوا على مواقع تتحكّم في المطارات في غرب العراق لضمان عدم استهداف إسرائيل بصواريخ سكود. وبعد ذلك، تحرّك قسم منهم في مكان آخر للبحث والهجوم في غرب العراق، بينما انتقل قسم إلى بغداد، حيث أبقوا لعدّة أيّام على عناصر قليلة في المدينة نفسها، للبحث عن أهداف ذات قيمة كبيرة وطلب الضربات الجوّيّة. وها هم الآن يعزّزون القوّة المهاجمة ويقطعون الطرق السريعة المؤدّية إلى الشمال ويهاجمون قصر صدّام في ثرثار، ويستطلعون مراكز المقاومة والقيادة والسيطرة ويدمّرونها.

في هذه الأثناء، تواصلت "المعركة الحقيقيّة" على طول خطّ الإمداد. وفي النجف، استخدم جنود من الفرقة المجوقلة 101 المدفعيّة والمروحيّات الهجوميّة والقصف بالقنابل الدقيقة والمناورة الماهرة لدفع المقاتلين العراقيّين إلى التقهقر عبر الشوارع. ولجأ بعض المقاتلين العراقيّين إلى مقام عليّ، وهو أحد أقدس المواقع الدينيّة، واستخدموه كغطاء لإطلاق النار على الأميركيّين. وكان هناك جيوب متفرّقة من المقاومة في أماكن أخرى، حيث عمد المقاتلون العراقيّون الذين يرتدون ثياباً مدنيّة إلى الاختلاط بالسكّان المدنيّين. على أيّ حال، بدأ بعض السكّان العراقيّين يرحّبون بالأميركيّين لأوّل مرّة، ويدلّونهم على مواقع العناصر شبه العسكريّة ويحذّرونهم من حقول الألغام. وعلى بعد بضعة أميال إلى الجنوب، كان عناصر من اللواء المجوقل 82 ينظّفون السماوة من فلول المقاومين.

وإلى الشمال من بغداد، تابعت القوّات العراقيّة الانسحاب متراجعة عدّة أميال عن مواقعها حول مدينة الموصل، بعد خمسة أيام من الهجمات الجوّيّة المكثّفة التي توجّهها القوّات الأميركيّة الخاصّة، مثلما انسحبت في السابق من جوار كركوك. كانت هذه المناورات دفاعيّة في محاولة للتحصّن في مواقع أقلّ انكشافاً للضربات الجوّيّة، لكنّها أظهرت أنّ بعض الوحدات العراقيّة في الشمال على الأقل لا يزال لديها قيادة وسيطرة فعّالة. ولم يكن هناك بالطبع قوّة برّيّة أميركيّة مهمّة تستطيع الاستفادة من نقاط ضعفها أو من آثار القصف.

وعلى الجبهة الداخليّة في الوطن، دخلت حرب المعلومات مرحلة جديدة، حيث بدأت الفرحة الغامرة لليوم الأوّل تتسرّب ثانية إلى وسائل الإعلام الأميركيّة المكتوبة والمسموعة والمرئيّة. لقد بات من الواضح أن الزخم تحوّل إلى صالحنا، وقوّاتنا تتقدّم بشكل جيّد، والخسائر قليلة بحيث زال خوف الرأي العام الذي ساد في الأسبوع الماضيّ. وبدا أنّ الحرب بمعظمها تدور حول الأحداث الإنسانيّة المثيرة، وكان هؤلاء الجنود والمارينز، إلى جانب المراسلين الذين يرافقونهم يندفعون بقوّة إلى الأمام داخل بغداد بنجاح مذهل. كان جوّاً مثيراً من

الزهو بالنصر ـ معدّاتنا المتفوّقة، والأهم منها، رجالنا المتفوّقون، يتغلّبون على تحدّي الانتحاريّين والمدافعين المتعصّبين والمقاومة المنتظرة من الحرس الجمهوريّ. ومهما كانت القوّة الجويّة مدهشة، لا يمكنها أن تلهب الخيال بطريقة مماثلة لما تحدثه القوّات البريّة المتقدّمة والمقاتلة.

اكتسبت إدارة بوش شعبيّة كبيرة، في الداخل والخارج، بسبب نجاح قوّاتها. وخبا الجدل بشأن الاستراتيجيّة ومستويات القوّات في الداخل. وفي ألمانيا، بدأ المستشار الفدراليّ، غيرهارد شرودر، يتحوّل باتجاه الاعتراف بالجهود الأميركيّة. وفي كثير من أنحاء العالم، أخذت مشاهد التقدّم المذهل الذي حقّقه الأميركيّون تحلّ محلّ ضحايا القصف. وعرض التلفزيون العراقيّ، الذي كان يبثّ بشكل متقطّع في الأسبوع الماضي، شريطاً مصوّراً لصدّام حسين بدا أنّه يثبت نجاته من الضربات الأولى في 19 آذار/ مارس. لكن لم يكن هناك مهرب من الصور القويّة التي بثّت في كل أنحاء العالم وفي العراق للقوّات الأميركيّة في المطار خارج بغداد يوم الجمعة.

في مساء الخميس وحتى صباح الجمعة، تابع اللواء الأوّل من فرقة المشاة الثالثة، قتاله للسيطرة على مطار بغداد. وقد كان ذلك هدفه الرئيسيّ عندما دخل العراق قبل أسبوعين. الآن بعد أن سيطر على موطئ قدم في المطار، صار عليه توسيع نطاق سيطرته وتأمين نفسه من الهجمات المضادّة. وواصل العراقيّون حتى مساء يوم الجمعة ضغطهم وقتالهم، فيما تدفّقت تعزيزات اللواء الأوّل إلى المنطقة ووسعّت نطاقها وأخذت تفتّش المباني وحظائر الطائرات والأنفاق وتصدّ الهجمات المضادّة بالمدفعيّة والقوّة الجويّة.

كان اللواء الثاني التابع لفرقة المشاة الثالثة يتقدّم من الجنوب، وينظّف بشكل منهجيّ البلدات والقرى التي في طريقه من قوّات العدوّ المعزولة. وبحلول صباح السبت، حدّدوا موقع ما تبقّى من مقرّ قيادة فرقة المدينة واكتسحوه، ولم يعد الآن أكثر من مجموعة من المركبات المحروقة وعراقيّين بثياب مدنيّة. ووقعت بعض الاحتكاكات المتفرّقة بالعدوّ عند تقدّم اللواء الثانيّ شمالاً إلى بغداد، لكن

كان من الواضح أنّ "المعركة العميقة" قد أنجزت عملها، حيث تناثرت المعدّات المدمّرة وتشتّت الجنود في أنحاء واسعة من المنطقة.

أفاد تقرير لفرقة المشاة الثالثة بأنّها قتلت 1990 جنديّ عراقيّ في تقدّمها عبر نهر الفرات وإلى الشمال نحو ضواحي بغداد. وإذا كانت القوّة الجوّيّة والمدفعيّة فتحت الطريق، فقد أصبح دور القوّات المتقدّمة حاسماً إذ إنّها أثناء تحرّكها وقتالها كانت تدمّر أي أمل بإعادة تجميع القوّات العراقيّة ومتابعة المقاومة.

وفي الشرق، واجهت قوّات المارينز الأميركيّة أوقاتاً صعبة، حيث اصطدمت بمقاومة عنيفة في إحدى القرى من متطوّعين أجانب، مصريّين وأردنيّين بمعظمهم. وقد نصبوا كميناً فعّالاً، فدمّروا دبّابة وألحقوا بعض الإصابات بالأميركيّين. وفي أماكن أخرى زحف المارينز ودمّروا معظم اللواءين التابعين لفرقة النداء، وأسروا أكثر من 2500 عراقيّ، وقضوا، في قتال عنيف استمرّ ثلاث ساعات بدعم من الدبّابات والمروحيّات، على آخر وحدات فرقة النداء الفعّالة عند تقاطع طرق استراتيجيّ جنوب شرق بغداد.

تقدّم المارينز بحماسة شديدة، وحاربوا في أفواج قتاليّة خصّص لكلّ منها إسناد نيرانيّ. وكان طريقهم أكثر صعوبة: عبر وادي الفرات قبل عبور نهر دجلة والتقدّم إلى بغداد من الجنوب الشرقيّ وفي مواجهتهم فرقتان محتشدتان في العمق. وكان عليهم بذل جهد كبير للحاق بالجيش، لكنّهم تمكّنوا من ذلك. وأثار إعفاء قائد فوج المارينز القتالي الأوّل العقيد جو داودي من منصبه الدهشة أثناء الاندفاع الأخير باتجاه بغداد. وقيل إنّه كان يفتقر إلى الإقدام عندما أمِر بالتقدّم إلى الأمام في مناورة لجذب المدفعيّة العراقيّة. ويمكن تفسير مثل هذه القرارات التي اتخذت في الظروف التجريبيّة للمعركة بعدّة عوامل. فقد كانت تلك قوّة فخورة من المارينز مشتبكة في قتال برّيّ متواصل لم تكن مجهّزة له تجهيزاً كاملاً، وفي الوقت نفسه تكافح للحاق بقوّات الجيش عن يسارها في الهجوم على بغداد. وفي وسط مثل هذه الإحباطات، تضافرت الظروف الفريدة وشخصيّة كلّ فرد بطرق يصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها. ومع ذلك، كان العقيد داودي

الضابط الكبير الوحيد في كل الأسلحة الذي يُعفى من منصبه أثناء القتال ـ وتلك شهادة واضحة على فعّاليّة انتقاء قيادة الأسلحة وتطوير القادة وبرامج التدريب.

وبحلول يوم السبت، فيما واصلت القوّات الخاصّة للجيش العمل في العمق داخل بغداد، كان هناك رتل من الجيش ـ القوّة الخاصّة 1-64 المدرّعة، واللواء الثاني، من فرقة المشاة الثالثة ـ جاهزاً للقيام بأوّل غارة نهاريّة داخل بغداد نفسها. اجتاز الرتل مسافة خمسة وعشرين ميلاً من موقع الهجوم جنوب بغداد عبر المدينة نفسها ثمّ شقّ طريقه بالقوّة خارجاً باتجاه الغرب إلى المطار. كان ذلك في جوهره إفراطاً في العاطفة الفروسيّة على طريقة الجولات النهاريّة التي كان ينفّذها جي إي بي ستيوارت في الحرب الأهليّة الأميركيّة. لكنّه أفلح. فقد نقل معه السرعة والقوّة الناريّة والصدمة الناتجة من القوّة المحمولة إلى قلب العاصمة العراقيّة. ولن يكون هناك إنكار لوجود الأميركيّين في بغداد بعد الآن.

كانت تلك الغارة من بنات أفكار العقيد ديف بيركنز، قائد اللواء الثاني. فقد اتصل بقائد الفرقة، اللواء بوفورد بلونت، وعبّر عن مخاوفه من أن يقرّ الرأي على الحصار. وطلب الإذن بدلاً من ذلك بالقيام بالغارة. لقد كانت تلك الرؤية الثاقبة لفرد ومبادرته، نتاج أكثر من عشرين سنة من الخبرة ونظام جيّد لتطوير القادة في الجيش، وقائد لديه الثقة بفريقه والشجاعة لدعمه. وعندما وافق اللواء بلونت وحصل على موافقة الفيلق، صارت المهمّة أمراً واقعاً.

وعندما تعالى هدير الأصوات الصادرة عن الرتل المكوّن من أكثر من أربعين دبّابة ومركبة قتال من طراز برادلي والمتحرّك شمالاً على طريق الحلّة إلى بغداد، أُخذ العراقيّون على حين غرّة. فردّوا على عجل وبشكل تدريجيّ بالأسلحة الصغيرة والمدافع الرشّاشة وقذائف الأر بي جي. لكنّ الرتل ردّ على النيران وتحرّك بقوّة ضدّ 2000 ـ 3000 مقاتل عراقيّ يركضون فوق المركبات ويطلقون الأسلحة الثقيلة من مسافات قريبة، ما حطّم أيّ أمل بتنظيم دفاع متماسك عن المدينة. وعندما شق الرتل طريقه نحو المطار على الطريق السريع، تمّ القضاء على أي أمل عراقيّ بشنّ هجوم مضادّ على مواقع اللواء الأول هناك.

لم تكن النيّة الاستيلاء على نقاط رئيسيّة أو الاحتفاظ بالأرض، بل كان الاختراق والاستطلاع وإحداث الاضطراب ومحاولة الحؤول دون وقوع أيّ معركة مدينيّة حقيقيّة إذا أمكن. وقد تحقّق كل ذلك. وكانت الغارة بمثابة خطوة متقدّمة في تصعيد السيطرة العسكريّة الأميركيّة المتواصل على القوّات العراقيّة. كما أنّها رسّخت الانطباع بالنجاح العسكريّ الأميركيّ - إذ كانت تلك الحقيقة الجوهريّة في حرب المعلومات: الأفعال والصور أقوى من الأقوال.

وفي سماء بغداد، استغلّت القوّات الأميركيّة في هذه الأثناء ضعف الدفاعات الجوّيّة العراقيّة لتطيير الطائرات بدون طيّار، وأخذت طائرات هنتر وبرديتور تجوب في السماء لتتبّع التحرّكات الصديقة والمعادية وتوفير أهداف محدّدة بدقّة. وقد تمكّنت القوّات الأميركيّة، بتنسيق عملها معاً وتتبّع ما يجري على الفور من خلال الكاميرات المحمولة على متن الطائرات بدون طيّار، من التغلّب على المزايا الرئيسيّة للدفاع في الأماكن المبنيّة، انعزال الوحدات وميادين القتال داخل المدينة. والآن أصبح بإمكان الولايات المتحدة أن تشاهد كل شيء - وتردّ في أيّ مكان.

في الشمال، أبقت القوّات الخاصّة بالاشتراك مع الأكراد على الضغط المستمرّ على العراقيّين، وأجبرتهم على التراجع باستدعاء الضربات الجوّيّة لإيقاع الإصابات في صفوفها والتملّص من الردّ العراقيّ والهجمات المضادّة. لكن هنا كان الأميركيّون وحلفاؤهم الأكراد هم القوّات الأخفّ والأقلّ قدرة، وقد جعلتهم القوّة الجوّيّة وحدها يواصلون القتال وحفظت سلامتهم من أيّ أذى حقيقيّ. مع ذلك، قاتل العراقيّون بشراسة وشنّوا هجمات مضادّة ولم يتراجعوا إلاّ تحت الضغط.

كانت القوّات الأميركيّة الخاصّة والأكراد يطلبون مساندة جوّيّة متكرّرة أثناء تقدّمهم باتجاه المقاومة العراقيّة. وهنا وقعت أسوأ حوادث القتل العديدة بنيران صديقة في الصراع. ففيما كان الأكراد يتقدّمون إلى الأمام، ضربت طائرتان أميركيّتان عن طريق الخطأ الرتل المتقدّم وقتلت أميركيّاً واحداً، وسبعة عشر

مقاتلاً كرديّاً على الأقلّ ومترجم هيئة الإذاعة البريطانيّة، وجرحت خمسة وأربعين آخرين.

لطالما كانت النيران الصديقة من مخاطر الحرب، ولا شيء يحطّم المعنويّات ويوقف الزخم مثل التعرّض للضرب من قوّاتك نفسها. ففي أثناء حرب الخليج سنة 1991، وقعت عدّة حوادث نيران صديقة وخلّفت المرارة والغضب لدى الوحدات والقادة عندما اكتُشفت. ونتيجة لذلك، اتُّخذت إجراءات واسعة لخفض حوادث النيران الصديقة أثناء هذه الحملة. فعن طريق استخدام نظام تحديد الموقع الأرضيّ على نطاق واسع، كانت العناصر الجوّيّة والبرّيّة تعرف مواقعها أفضل من ذي قبل. ووفّرت الاتصالات المرحّلة بالأقمار الاصطناعيّة الوسيلة للمراقبين المتمركزين على الأرض للاتصال بمقرّات القيادة الجوّيّة، كما استخدمت الاتصالات الأرضيّة الجوّيّة بين المراقبين والطائرات على نطاق واسع. وجُهّزت الطائرات وبطّاريّات الصواريخ بأنظمة إرسال واستقبال لتحديد الصديق من العدوّ، وكانت تردّ بإشارات مشفّرة على الاستجواب.

وفي أثناء الحرب، أسقطت بطّاريّات صواريخ باتريوت الأميركيّة طائرة بريطانيّة، وربما طائرة أميركيّة أيضاً. وضربت طائرة أميركيّة مركبة مدرّعة بريطانيّة في الجنوب. واشتبكت دبّابتان بريطانيّتان إحداهما مع الأخرى، فدمّرت واحدة وقُتل أفراد طاقمها. وربما قتلت طائرة أ-10 أميركيّة تسعة جنود من المارينز وجرحت ما يصل إلى ثلاثين في ضربة خاطئة في الناصريّة. ولم تجرح تلك الضربات الأحدث قادة أكراداً محلّيّين فقط، بل حطّمت أيضاً زخم التقدّم الكرديّ المدعوم من قبل الأميركيّين نحو الموصل.

لكنّ الجهد الرئيسيّ تركّز على بغداد. وفي يوم الأحد، شدّدت القوّات الأميركيّة حصارها المضروب حول المدينة، حيث كانت قوّات من فرقة المشاة الثالثة تتحرّك شمالاً وشرقاً، وتنتشر من المطار لقطع الطرق الرئيسيّة التي توصل إلى المدينة والاتصال بالمارينز أثناء تقدّمهم إلى الأمام أيضاً. وقد لقيت القوّتان مقاومة منعزلة، بما في ذلك بعض الدفاعات العراقيّة العنيدة. كان

المارينز يتقدّمون تحت غطاء من مدفعيّتهم ونيران الصواريخ، لكن كان عليهم التعامل لأوّل مرّة مع نسف العراقيّين بنجاح لأحد الجسور. لقد كانت بيئة ميدان قتال مشوّشة ومختلطة، حيث المعدّات العراقيّة المهجورة والقوّات الهاربة، فضلاً عن آلاف المدنيّين العراقيّين الذين يحاولون الهروب من ميدان القتال. لكن في نهاية ذلك النهار، تمكّن الجهد المشترك للجيش والمارينز والقوّات الخاصّة من سدّ كل الطرق الرئيسيّة التي قد تدخل عبرها التعزيزات العراقيّة إلى المدينة.

واصل وزير الإعلام العراقيّ الادعاء بأنّ الهجوم الأميركيّ أحبط، والتأكيد على أنّ القوّات الأميركيّة في المطار محاصرة. وكانت بياناته العامّة تعكس بالفعل التقارير المرسلة إلى قصي بن صدّام التي اعترَضتها فرق الاستخبارات الأميركيّة. ومن مفارقات هذه الحرب أنّ التقارير العراقيّة غير الصحيحة، التي كانت تزوّر عمداً على ما يبدو من قبل المسؤولين العراقيّين لتجنّب الانتقام "بقتل الرسول"، ربما تكون قد أفادت في تقويض القيادة العراقيّة بما لا يقلّ أهمّيّة عن الجهود الأميركيّة المضادّة للقيادة والسيطرة. فعلى الرغم من الجهود الأميركيّة المستفيضة لتقويض العمليّات الإعلاميّة للنظام، ووقف البثّ الإعلاميّ، والقضاء على نظام القيادة والسيطرة العراقيّ، كانت الحكومة العراقيّة لا تزال تصدر تقارير كاذبة وتجادل في صحّة الوقائع على الأرض. وكان ذلك إيضاحاً آخر لصعوبة الاستهداف المضادّ للنظام والهجمات على القيادة والسيطرة الاستراتيجيّة.

في صباح يوم الإثنين 7 نيسان/ إبريل، دخلت القوّات الأميركيّة بغداد ثانية. وكان المارينز يشقّون طريقهم فوق نهر ديالا ويتقدّمون إلى وسط بغداد من الشرق وسط مقاومة عنيدة. ومن الجنوب، شقّت معظم العناصر القتاليّة، اللواء الثاني من فرقة المشاة الثالثة ونحو سبعين دبّابة وستين مركبة مدرّعة أخرى، طريقها إلى العاصمة واحتلّت القصر الجمهوريّ (المقرّ الرسميّ للحكومة) وقصر سجود الذي يقيم فيه صدّام. ووُجِهَ التقدّم بمقاومة شديدة من المشاة المتحصّنين في تقاطعات الطرق والذين يتنقّلون من مبنى إلى آخر، مظهرين

وجود قيادة وسيطرة محلّيّة على الأقلّ. ومما يبرز أهميّة القتال المتبقّي أنّ صاروخاً عراقيّاً ضرب مركز قيادة العمليّات التكتيكيّة للواء الثاني ودمّره. ووقع أيضاً قتال حول فندق الرشيد ومبنى وزارة الإعلام وأرض العروض العسكريّة.

مع ذلك، كان القادة الأميركيّون يعرفون أنّ المقاومة العراقيّة ستنهار بشكل أسرع إذا قُتل صدّام حسين، لذا واصلت القوّات الأميركيّة بحثها المحموم.

وتشير التقارير إلى أنّ جاسوساً واحداً على الأقلّ جنّدته وكالة الاستخبارات المركزيّة كان يتعقّب صدّام فضلاً عن فريق كوماندوس من قوّة دلتا. وبعد ظهر يوم الإثنين، أفادت عدّة تقارير بأنّه دخل مطعماً في ضاحية بغداد[1]. أعطيت قاذفة واحدة من طراز بي-1، كانت تحلّق في المكان أصلاً، إحداثيّات الهدف فضربته بأربع قنابل زنة الواحدة 2000 باوند، اثنتان منهما مفجّرتان للمخابئ الحصينة، في غضون ثمان وأربعين دقيقة. مرّة ثانية كان يرجّى أن يكون صدّام وابنيه قد أصيبا. كما أغارت القوّات الخاصّة مساء الإثنين على منطقة أخرى لوزارة الإعلام في محاولة إضافيّة لتدمير مركز عمليّات صدّام الإعلاميّة.

لكن شهد صباح يوم الثلاثاء قيام العراقيّين بشنّ سلسلة من الهجمات المضادّة الشرسة لإعادة السيطرة على المجمّع الرئاسيّ على الضفّة الغربيّة لنهر دجلة. تحرّكت القوّات العراقيّة بنحو خمسين شاحنة وحافلة ومركبة قتال مدرّعة، وكانت خليطاً من الحرس الجمهوريّ الخاصّ والفدائيّين والموالين لحزب البعث. مثّلت هذه القوّة تهديداً مرئيّاً أثناء تقدّمها إلى الجسور، فضربت من الجوّ والمدفعيّة أوّلاً. لكنّ معظمها عبر الجسور واقترب من قوّات اللواء الثاني التابعة لفرقة المشاة الثالثة التي نشرت لحماية المواقع الأميركيّة حول المجمّع الرئاسيّ. وهناك تفوّقت الدبّابات والمركبات المدرّعة برادلي على العراقيّين، وثبتت في مواقعها وتمكّنت من توجيه رمايات متواصلة ومدمّرة. تفرّق كثير من العراقيّين راجلين وحاولوا دخول المباني على الضفّة الغربيّة لاستخدامها كمواقع قنّاصة. لكن تمّ القضاء عليهم موقعاً بعد موقع بالضربات الجوّيّة ونيران

المدفعيّة ومدافع الهاون. ووقعت ثلاث محاولات على الأقلّ لتنفيذ هجمات انتحاريّة، لكن كان يتمّ التعامل مع السيّارات المحمّلة بالمتفجّرات وتدميرها على مسافة أبعد من المدى القاتل. وفي وقت متأخّر بعد الظهر، ألحقت الهزيمة بالهجوم المضادّ على مواقع اللواء الثاني. ولأوّل مرّة صارت الطائرات الأميركيّة تحلّق على ارتفاعات منخفضة فوق العاصمة، وتوجّه ضربات دقيقة للمباني والمركبات المدرّعة؛ وقد أسقطت إحدى الطائرات الأميركيّة بصاروخ عراقيّ من طراز رونالد.

كانت تلك المحاولة نهاية النظام مع أنّ وزير الإعلام العراقيّ واصل إنكار ذلك. فقد كان ثمة لواءان إضافيّان من فرقة المشاة الثالثة يتقدّمان إلى بغداد، حيث التفّ اللواء الثالث ودخل من الشمال، وتحرّك اللواء الأوّل باتجاه الشرق من مواقعه في المطار. وعند حلول الليل كانت الضفّة الغربيّة لنهر دجلة صامتة بعد أن سقطت بمعظمها في أيدي الأميركيّين. بعد ضربة يوم الإثنين الموجّهة ضدّ صدّام، لم يحضر العديد من الوزراء العراقيّين إلى مكاتبهم، وبانتهاء يوم الثلاثاء أصبحت مباني الحكومة العراقيّة في أيدي الأميركيّين. وأخيراً، توقّف التلفزيون العراقيّ عن البثّ بشكل نهائيّ.

واصل المارينز في هذه الأثناء هجومهم عبر نهر ديالا، وخاضوا عدّة اشتباكات شرسة، واستولوا على قاعدة الرشيد الجويّة في شرق بغداد على بعد ثلاثة أميال من نهر دجلة، وتابعوا تقدّمهم. وبحلول يوم الأربعاء، حُسمت معركة بغداد عندما اندفع المارينز قدماً إلى الضفّة الشرقيّة لدجلة واتّصلوا بقوّات فرقة المشاة الثالثة. كان لا يزال هناك قتال متفرّق، لكنّ الشوارع أقفرت وانهارت سيطرة الفدائيّين.

وفي الجنوب، أكملت الفرقة المجوقلة 101 عملها في الحلّة، وأنهت مسؤوليّات "معركتها الخلفيّة"، وتمكّن البريطانيّون من تأمين سيطرتهم على البصرة.

تواصلت المشاكل في الشمال، بما في ذلك القوّات العراقيّة في كركوك والموصل وتكريت، لكن كانت هذه القوّات تتعرّض للهجوم من الجوّ. وبسقوط

بغداد، تحطّمت القيادة والسيطرة العراقيّة المركزيّة بشكل محقّق، ولم تعد هزيمة هذه القوّات سوى مسألة وقت.

لم يستغرق سقوط بغداد سوى سبعة أيّام منذ الاندفاع للسيطرة على المطار ليل يوم الخميس، وحتى انتهاء المقاومة المنظّمة يوم الأربعاء. وكانت هذه المعركة غير عاديّة قياساً على مجريات المعارك المدينيّة. فبدلاً من قتال المشاة الطويل من مخبأ إلى آخر، اتسمت معركة بغداد بالتحرّكات المدرّعة الحاسمة وبنيران الأسلحة الصغيرة ذات المدى الطويل نسبيّاً والمدافع ومدافع الهاون والمدفعيّة. وكانت القوّة الجويّة الدقيقة مفيدة بشكل مدهش. وأنجز القتال الذي كان البعض يتوقّع أن يستمرّ أسابيع متعدّدة في أقلّ من أسبوع واحد. فما الذي حدث؟

أوّلاً، يبدو أنّ العراقيّين تفاجأوا بالاقتراب الكبير للقوّات الأميركيّة، رغم الاختراق الأميركيّ الذي تحقّق بجوار كربلاء وعبر الفرات قبل يومين. وكانت الإجراءات الأميركيّة تأخذ العراقيّين على حين غرّة دائماً. ثانياً، كانت الأقسام الغربيّة من بغداد مفتوحة على مصراعيْها وتستطيع المركبات المدرّعة الوصول إليها، ما يحرم العراقيّين من ميزة القتال الالتحاميّ التي قد تكون موجودة في أماكن أخرى ويعمل لمصلحة الأميركيّين. لذا ربما تكون الخطوط الدفاعيّة المنظّمة قد تحطّمت عند هذه النقطة، كما كانت القدرة العراقيّة على تنسيق النيران والمناورة محدودة. لقد قاتل كثير من العراقيّين بضراوة وبإنكار للذات، لكن استعداداتهم كانت ضعيفة، حيث لم يكن هناك سوى القليل من المتاريس والعوائق في الطريق، والخنادق المضادّة للدبّابات، وحقول الألغام الواسعة، ومواقع الكمائن، والأسلحة الثقيلة المتموضعة والمخبّأة، والأساليب الأخرى الشائعة في الحروب المدينيّة الناجحة. وقد دفع العراقيّون أرواحهم ثمناً لشجاعتهم. ولم تفعل الهجمات المضادّة شيئاً سوى تسريع النهاية. والأهمّ من ذلك أنّ العراقيّين كانوا يفتقرون إلى القدرة على التخطيط للقتال وتشكيل ميدان القتال، أو فقدوها، وهي جوهر المعارك الدفاعيّة، وبخاصّة في المدن.

وإزاء مواطن القصور العراقيّة هذه يمكننا تحديد مواطن قوّة أميركيّة كاسحة. أعطى التفوّق الجوّيّ الأميركيّ القوّات الأميركيّة المهاجمة منفذاً إلى استخبارات فوريّة، بما في ذلك أفلام الفيديو، عندما تتحرّك القوّات العراقيّة. ولا شكّ أنّ تدمير مقاسم الهاتف العراقيّة أجبر العراقيّين على استخدام وسائل اتّصال راديويّة يسهل استراق السمع إليها. وقد استغلّت الولايات المتحدة هذا التفوّق الكاسح للقيام بالمبادرة وإجبار العراقيّين على كشف أنفسهم لكي يتمّ القضاء عليهم تدريجيّاً. وقد تبيّن أنّ تكتيكات حركة الدروع الأميركيّة كانت حاسمة: اختراق أطراف المدينة وإجبار القوّات العراقيّة الضعيفة على الخروج إليها ـ تفوّق القوّة النيرانيّة الأميركيّة على الأرض؛ ونشر دبّابات أم1 أ 1 أبرامز، ومركبات القتال برادلي المزوّدة بمدافع عيار 25 ملم بالنسبة للجيش؛ القيام بضربات دقيقة متوفّرة عند الطلب بواسطة المروحيّات وعناصر القوّة الجوّيّة التي تحلّق في السماء؛ واستغلال رشاقة القوّات الأميركيّة الواضحة واستجابتها.

في يوم الخميس، انهار الدفاع العراقيّ حول كركوك بعد أنّ قصفت طائرات بي–52 المواقع العراقيّة على خطّ الذرى الرئيسيّ شمال المدينة بشكل متتابع. وخلال ساعات، استولت القوّات الكرديّة التي تعمل مع القوّات الخاصّة الأميركيّة على كركوك بعد هروب المدافعين العراقيّين. وقد سقطت كركوك قبل أن يبدأ هجوم اللواء الأميركيّ المجوقل 173 لذي نُقل من ألمانيا وعزّز بالدبّابات ومركبات القتال المدرّعة.

وفي يوم الجمعة، تخلّت القوّات العراقيّة عن الموصل. وكما هو الحال في كركوك، أثبتت القوّة الجوّيّة الموجّهة من قبل بعض الأميركيّين على الأرض أنّها حاسمة. وعلى غرار القتال مع طالبان في أفغانستان في خريف سنة 2001، تمكّنت القوّات الخاصّة الأميركيّة من تحريك قوّات محلّيّة لاستغلال القوّات الضعيفة وغير المنظّمة، لكنّ السلاح الرئيسيّ في الحرب كان القوّة الجوّيّة التي توجّهها القوّات الخاصّة.

ويوم الجمعة، كان قسم من فرقة المارينز الأولى يتحرّك شمال بغداد للقضاء

على أيّ مقاومة عراقيّة في تكريت، مسقط رأس صدّام وآخر موقع للقوّات العراقيّة. وبحلول يوم الإثنين 14 نيسان/ إبريل، تمّ التغلّب على آخر مقاومة في تكريت. في هذه الأثناء، بدأت فرقة المشاة الرابعة، التي تجمّعت بعد رحلتها من تكساس، التحرّك شمالاً نحو العراق. وكان ذلك إيذاناً بنهاية المعارك التقليديّة الواسعة النطاق - بعد سبعة وعشرين يوماً من عبور أولى القوّات الأميركيّة من الكويت إلى العراق.

في النهاية، رأى العديد في عمليّة حرّيّة العراق إثباتاً لاستراتيجيّة خوض الحرب فضلاً عن تحوّل القوّات المسلّحة الأميركيّة وفقاً لتخطيط وزارة الدفاع. لكنّ الحقيقة أكثر تعقيداً من ذلك.

لا شكّ في أنّ العمليّة نجحت بتدمير القوّات المسلّحة العراقيّة والاستيلاء على بغداد، وإقصاء نظام صدّام عن السلطة. لكنّ النتيجة لم تكن موضع شكّ بالنظر إلى قوّة كل من الجيشين الأميركيّ والعراقيّ. وقد وفّرت الخطّة الأساس الصحيح للتكيّف مع مقتضيات العمليّة. بل إنّ هذه التعديلات - البداية المبكّرة ومراجعة المهمّات للتعامل مع البصرة وطريق الإمداد، وإدخال تغييرات على التوقيت للتعامل مع العاصفة الرمليّة بنجاح، والاندفاع إلى داخل بغداد - وبخاصّة استمرار التركيز على بغداد والحرس الجمهوريّ المتمركز حول المدينة - هي التي مكّنت الخطّة الأساسيّة من النجاح بهذا الشكل المثير.

لقد استخدم الجنرال طومي فرانكس وقادته الإيقاع بمهارة لمصلحتهم، محدّدين سرعة تقدّمهم على الأرض للسماح بوصول الإمدادات وجعل جهود المعركة الخلفيّة تستحوذ على انتباه العراقيّين، ثمّ تسريع الخطو عندما اتّضح أنّ الولايات المتحدة قد ولجت داخل دائرة اتخاذ القرار العراقيّة بعبور القوّات الأميركيّة نهري الفرات ودجلة واقترابها من بغداد.

لكن لا يمكن إيفاء الجنود ومشاة البحريّة والبحّارة ورجال سلاح الجوّ حقّهم. فقد نجحت العمليّة في النهاية بسبب كفاءة الوحدات - وبخاصّة الرجال والنساء الذين كانوا يتعاملون مع الأسلحة والمعدّات. ففي الحروب، تتقرّر المعارك في

نهاية المطاف عند المستوى الأدنى للتشكيلات - عن طريق قائد الدبّابة الذي يحدّد هدفه ويجهّز مدفعه بسرعة أكبر من خصمه، وطيّار المقاتلة الذي يحدّق عبر الضباب ويحدّد مواقع العدوّ المموّهة على الأرض، وسائق الشاحنة الذي ينقل الحمولة فوق تضاريس صعبة. ولولا التفوّق الحاسم في الكفاءة، لما تمكّنت القوّات الجوّيّة من ضرب القوّات العراقيّة بفعّاليّة على الأرض، ولما تمكّنت القوّات البرّيّة من التقدّم عبر قوّات الحرس الجمهوريّ بسرعة كبيرة وبمثل هذه الخسائر الطفيفة. يمكن أن يخسر القادة الكبار الحملة أو أن يهيّئوا الظروف لنجاحها. فقد استغلّ الجنرال فرانكس ومرؤوسيه تفوّق قدرات القوّات الأميركيّة بمهارة. لقد كانت القدرات والكفاءات موجودة إلى حدّ كبير، وتعزّزت النوعيّة في القوّات الأميركيّة أثناء العقود التي تلت حرب فيتنام. لكنّ القادة عملوا على تشكيلها وتوجيهها وتطبيقها على الوضع القائم. وهذا ما فعلوه ببراعة. مع ذلك لا يتمّ النجاح إلا على مستوى القاعدة، وهناك يمكنك أن تجد الأبطال. والقادة هم أوّل من يقول ذلك.

قبل إجراء مزيد من التقييم ينبغي الانتظار ريثما يتم التوصّل إلى فهم أفضل للنوايا والخطط والأنشطة العراقيّة. على سبيل المثال، قد يبدو أنّ فرانكس حقّق مفاجأة استراتيجيّة نتيجة الخداع الأميركيّ، لا سيّما في شنّ الهجوم قبل نشر فرقة المشاة الرابعة وبدون وجود أيّ قوّات في شمال العراق. لكنّ فشل صدّام في إعادة نشر القوّات ونقلها بسرعة أكبر من شمال بغداد إلى جنوبها ربما يرجع إلى عناده أو الإفراط في الثقة لديه. ومن المرجّح أن يكون فشله في إعداد دفاعات بغداد راجع إلى عدم كفاءة القيادة، أو الخوف من الاعتراف بأنّ الدفاعات المتقدّمة قد تفشل، أو انهيار نظام القيادة والسيطرة العراقيّ تحت وطأة الهجوم الأميركيّ، رغم أنّه فشل دون شكّ في توقّع توقيت الهجوم الأميركيّ.

وثمّة عدم يقين رئيسيّ آخر وهو تأثير حملات الحرب النفسيّة. فالحملة لم تحقّق نجاحاً تامّاً قياساً على التوقّعات الأميركيّة: لم تستسلم وحدات كبيرة. وكانت الجهود لإقناع الضبّاط العراقيّين بعدم استخدام الأسلحة الكيميائيّة

ناجحة إذ لم توزّع عليهم أسلحة كيميائيّة لكي تستخدم أثناء الحملة. ويمكن أن تُعزى حالة الإحباط التي قادت الكثير من القادة والقوّات العراقيّين إلى الاختلاط بالناس والابتعاد عن وحداتهم قبل المعركة وأثنائها إلى الخوف من القوّة العسكريّة الأميركيّة الهائلة، من جهة، فضلاً عن الافتقار إلى الثقة في قوّاتهم وقادتهم. ومع ذلك، كان لرسائل البريد الإلكترونيّ والمكالمات الهاتفيّة والبريد الصوتيّ والمنشورات والزيارات تأثير على الأقلّ في إقناع العراقيّين بما يمكن أن يلي، وفي تشجيع تفكّك بعض الوحدات. والسؤال الصعب هو: ما هي تكلفة الجهد النفسيّ؟ يبدو أنّها كانت في هذه الحالة تأخير تدمير بعض أنظمة الاتّصال العراقيّة. لكن كانت تلك مقايضة صحيحة.

أما بالنسبة لحرب المعلومات الأوسع، فقد تحدّثت الأعمال العسكريّة بصوت أعلى من الكلمات في الدفاع عن الخطّة وفعّالية القوّات. ولا شكّ أنّ الرأي العامّ الأميركيّ قدّم دعماً صلباً. لكن في الشرق الأوسط، حيث نحتاج أكثر ما نحتاج إلى الفوز بالقلوب والعقول، فشلت حرب المعلومات في ثني المشاعر المعادية لأميركا، بل إنّها عمّقت المشاعر في الواقع. كما أنّه في أعقاب العمليّات، أدّى الفشل المبكّر في العثور على أيّ تهديد مهمّ للأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة إلى تقويض الآمال في توفير شرعيّة دوليّة أكبر، رغم أنّ اكتشاف المقابر الجماعيّة التي ترجع إلى أوائل التسعينيّات وإقامة مجلس عراقيّ وازنا إلى حدّ ما الانطباع المتكوّن عن الاعتداء والاحتلال الأميركيّ.

كانت هناك مشكلات أخرى أيضاً، رغم أنّ المرحلة الحاسمة من العمليّة كانت ناجحة. أوّلاً، اتخذت الخطّة مجازفات اعتُبرت غير ضروريّة لأنّها قلّلت من القوّات الموضوعة بتصرّف القادة. وفي حين تبيّن لاحقاً أنّ مستوى القوّات كان كافياً لإلحاق الهزيمة بالعراقيّين، فإنّ فكرة العمليّات العسكريّة بأكملها تكمن في الفعّاليّة، لا الكفاءة. يجب ألاّ تدار العمليّات العسكريّة مثل الأعمال التجاريّة، التي تستخدم المتطلّبات المتوقّعة وبيئات العمليّات لتقليل تكاليف المدخلات. فالقتال، وبخاصّة القتال البرّيّ، هو أحد أكثر الأنشطة البشريّة التي لا يمكن التنبّؤ

بنتيجتها. وهو محفوف بالمخاطر التي تنتج عن عوامل غير محتملة الوقوع أو لا يمكن التنبّؤ بها. لذا يقضي المنطق السليم بالحاجة إلى تقليل المخاطر المنظورة قبل بدء أيّ عمليّة.

كانت القوّات الإضافيّة متوفّرة ـ بل إنّها كانت تنتظر الأوامر. وكان يمكن تقليل المخاطر بوجود فرقة قتاليّة أخرى، وقوّة إضافيّة لتأمين خطوط الإمداد، ومزيد من الشاحنات ووحدات التموين لتوفير الفائض التي يتطلّبه انعدام الكفاءة الملازم للعمليّات العسكريّة. كان بعض المخطّطين يعرفون ذلك، وهو جوهر التوتّرات التي استمرت أثناء عمليّة التخطيط. لكنّ هذه القوّات لم تنشر إلاّ بعد فوات الأوان.

عندما تبيّن أنّ تركيا لن تسمح بعبور القوّات الأميركيّة، كان الوقت قد تأخّر لوضع فرقة قتال رابعة في الكويت. لكن كان يمكن على الأقلّ نقل فوج الفرسان الثاني أو وحدات شرطة عسكريّة إضافيّة جوّاً ـ بدلاً من الانتظار إلى ما بعد حدوث الأزمة على طول خطّ الإمداد بعد خمسة أيام من بدء الحرب. ويصعب التصديق بأنّ وجود قوّات إضافيّة على طول خطّ الإمداد لم يكن ليفيد في الحؤول دون وقوع نوع الخطأ الذي كلّف جنود سريّة الصيانة 507 أرواحهم.

اتّضحت المجازفات المفرطة للخطّة في مرحلة ما بعد القتال، حيث لم تكن القوّات والقدرات متناسبة مع حجم المهمّة. كان من واجب المخطّطين أن يتوقّعوا الظروف الطارئة المختلفة ويتخذوا الاحتياطات الملائمة لها، بما في ذلك احتمال وقوع مقاومة عراقيّة بعد الحرب للاحتلال الأميركيّ. غير أن فلسفة "البداية المتدرّجة"، التي يبدو أنّها برزت من استمرار مشكلات الانتشار بقدر ما نتجت عن أيّ حساب استراتيجيّ آخر، جعلت ذلك مستحيلاً. وكانت النتيجة قوّة عسكريّة أميركيّة في مسرح العمليّات غير قادرة على توفير الأمن، أو وقف أعمال السلب والنهب والتخريب، أو إقامة وجود ذي مصداقيّة في كل أنحاء البلاد ـ أو حتى داخل بغداد. وأضعف الاضطراب الذي تلا بعض الارتفاع في المصداقيّة

الأميركيّة التي اكتسبت في ميدان القتال، وأفسح المجال أمام مقاومة أعمق وأكثر تنظيماً في الأسابيع التالية.

في 20 آذار/ مارس، عندما بدأ القتال، كان لدى قوّات المارينز الأميركيّة أربعة أفواج. وكان لدى الجيش الأميركيّ سبعة ألوية قتاليّة فقط متواجدة في الكويت - الألوية الثلاثة في كل من فرقة المشاة الثالثة والفرقة المجوقلة 101، ولواء من الفرقة المجوقلة 82 - ولم تكن بعض وحدات الفرقة 101 نفسها جاهزة للعمل. وبحلول 11 نيسان/ إبريل، عندما سقطت الموصل وتكريت، ارتفع عدد ألوية الجيش في العراق إلى تسعة، بوصول فوج الفرسان الثاني واللواء المجوقل 173. وفي 1 أيار/مايو أعلن الرئيس بوش انتهاء أنشطة القتال الرئيسيّة. وفي نهاية ذلك الشهر وصل عدد الألويّة في مسرح العمليّات إلى سبعة عشر لواءً من الجيش بوصول الفرقة المدرّعة الأولى وفرقة المشاة الرابعة وفوج الفرسان المدرّع الثالث، فضلاً عن لواء من فرقة المشاة الأولى. في ذلك الوقت تعرّض نجاح المهمّة لمزيد من الأخطار بفعل امتداد الفوضى واختلال النظام، رغم وصول مزيد من القوّات متأخرة عن موعدها.

قد يؤكّد البعض بأنّ "البداية المتدرّجة" محتومة في الحرب الحديثة - وأنّ حشد قوّة أكبر، أو بدء الحشد باكراً كان يمكن أن يُقوّض الجهود للعثور على حل دبلوماسيّ. لكنّ بيانات الإدارة نفسها تكذّب هذه المخاوف. فقد كان الإعلان عن الانتشار يتمّ عادة قبل وقت طويل من بدء التحرّك الفعليّ للقوّات، وكان حجمها مضخّماً، ما يعطي الانطباع بأعداد أكبر بكثير مما سوف ينخرط في القتال بالفعل.

ويرى آخرون أنّ المكوّن البرّيّ الصغير نسبيّاً كان عرَضيّاً، وأنّ استمرار أسئلة وزير الدفاع دونالد رمسفلد عن الخطّة ونشر القوّات أحدث اضطراباً في العمليّة إلى حدّ عدم التمكّن من إرسال القوّات المطلوبة - وأنّ القادة ارتضوا بذلك في النهاية لعدم رغبتهم في مواجهة غضب الوزير بإثارة الاعتراضات. ويرى آخرون أيضاً أن كل ذلك كان نتيجة إصرار رمسفلد على تقليل التكاليف الماليّة.

أي الاحتفاظ بالقوّات الإضافيّة إلى أن تتّضح الحاجة إليها. ورأى البعض أنّ رمسفلد كان يريد إثبات وجهة نظره بشأن المحاسن النسبيّة للقوّات الخاصّة والقوّة الجويّة مقارنة بقوّات الجيش التقليديّة. وكما أشار أحد الضبّاط، "كان دائماً يريد التقليل من قوّات الجيش البريّة ـ كما حدث في أفغانستان". ولعل كل هذه العوامل ساهمت في ذلك.

الانتقاد الرئيسيّ الثاني للخطّة ـ وهو عيب كبير ـ يكمن في نهاية اللعبة: أي أنها لم تُكمِل التخطيط لما بعد الحرب[2]. فالتخطيط للعمليّات العسكريّة في الحرب يجب أن يأخذ في الحسبان التخطيط لما بعد الحرب. فالجيش والتخطيط المشترك لمسرح العمليّات يقدّم دائماً متطلّباته في رقصة من أربع خطوات: الانتشار والبناء والعمليّات الحاسمة وعمليّات ما بعد الصراع. فتدمير قوّات العدوّ في ميدان القتال يشكل شرطاً ضرورياً لإحراز النصر، لكنه ليس كافيًا، إذ إنّ النصر لا يعني إلحاق الهزيمة بالجيش المعادي وإنّما ربح العمليّة التالية لتحقيق أهداف ونوايا الخطّة. وفي هذه الحالة، كانت الأهداف كما أعلن عنها الوزير رمسفلد تضمّ إنهاء النظام، وإخراج شبكات الإرهابيّين المخلّة بالنظام، والعثور على أسلحة الدمار الشامل وإزالتها، والقضاء على الأنشطة الإرهابيّة، وتهيئة الظروف لانتقال العراق بسرعة إلى حكومة تمثيليّة "لا تشكّل تهديداً لجيرانها". ويتطلّب تحقيق النصر تخطيطاً عكسيّاً، يبدأ بتعريف النجاح بعد الحرب والعمل رجوعاً لتحديد طبيعة العمليّات المطلوبة والقوّات اللازمة.

هنا بدا أنّ تركيز الإدارة وتصميمها على ربح الحرب من الناحية العسكريّة يقوّض استعداداتها للنجاح بعد احتلال العراق.

شرحت الإدارة الوضع في العراق بعد الحرب بأنّه مسألة افتراضات لم تعمل كما يجب، "وأنّها كانت تميل إلى التقليل من حجم المشكلة"[3]، وبأنّ إزاحة صدّام تنهي تهديد حزب البعث، وأنّ أعداداً كبيرة من العسكريّين والشرطة سوف تدعم الأميركيّين، وأنّ الموظّفين سيبقون في أعمالهم.

لقد كان نقص الإعدادات في الواقع ناتجاً في جزء منه عن النهج المتبع في اتخاذ القرار والقيادة داخل إدارة بوش، وفي جزئه الآخر عن وجود قوى وميول أعمق ضمن الحكومة الأميركيّة والمؤسّسة العسكريّة الأميركيّة. فقد حظيت "العمليّات الحاسمة" (كيف تلحق الهزيمة بالقوّات العراقيّة) بالأولويّة منذ البداية على خطّة ما بعد الحرب (كيف تحقّق الأهداف الحقيقيّة في العراق). ركّزت مؤسّسات مثل البنتغون ببساطة على خبراتها الأساسيّة، أي تطبيق القوّة العسكريّة - بدلاً من المتطلّبات الأوسع المتأصّلة في الوضع. وازداد ذلك تعقيداً باستمرار الخلاف البيروقراطيّ بين وزارتي الخارجيّة والدفاع، حيث كانت الأولى حذرة وحريصة، والثانية مصمّمة على المضيّ قدماً بصرف النظر عن القضايا على ما يبدو. ولم يحسم ذلك الخلاف إلاّ في كانون الثاني/ يناير 2003 بقرار البيت الأبيض بمنح وزارة الدفاع المسؤوليّات الكاملة ما بعد الحرب.

لم يكن الأمر يتعلّق بوجود أي بنية أو مؤسّسة حقيقيّة تدعم التخطيط العسكريّ ضمن الحكومة نفسها. فالوكالة الأميركيّة للتنمية الدوليّة، وهي جزء من وزارة الخارجيّة، تنجز العقود - وهي ليست مؤسّسة تخطيط وتنفيذ بحدّ ذاتها. وقد انتهى منذ زمن طويل أيّ شبه بالبنية التي سعت إلى بناء الأمّة في فيتنام. فالجيش كان قد أنشأ معهد حفظ السلام في كلّيته الحربيّة بكارلايل باراكس، بنسلفانيا، لكن قُلّص عدد المجموعة الصغيرة من المدرّسين الأكفاء بشكل متكّرر بل كانوا يحاربون قرار ميزانيّة يؤدي إلى إقفال المعهد. كما أنشأ الكونغرس معهد الولايات المتحدة للسلام في إبّان اندفاعة المثل المعادية للحرب في السبعينيّات، وقد عمل كبؤرة مهمّة للمناقشات والأبحاث - لكنّه لم يكن ندّاً حقيقيّا لمعهد راند التابع لسلاح الجوّ، أو مركز التحليلات البحريّة التابع للبحريّة، أو مركز راند أرّويو التابع للجيش، وكلّ منها يموّل من الحكومة الفدراليّة بغية التفكير في القضايا الشائكة المرتبطة بمهمّات القوّات المسلّحة. ولم يكن هناك أيضاً بنية بيروقراطيّة مكرّسة لاستثمار المليارات كل عام لتحسين قدراتنا في

عمليّات السلام. ولم يكن هناك بنى شبيهة لصناعات الدفاع التي لها جيوش من المستشارين ومجموعات الضغط للحصول على مخصّصات مؤاتية.

أدركت إدارة كلنتون المشكلة وحاولت على الأقلّ أن تنشئ آليّة تنسيق بين الوكالات يمكن أن تجمع معاً الموارد الكاملة للحكومة الفدراليّة سعياً وراء نهج أكثر تقدّماً وشمولاً للتعامل مع مشكلات ما بعد الصراع في البلدان التي تدعى عاجزة. وقد طوّرت العمليّة بشكل براغماتيّ من تحضيرات واسعة لتوفير مخرج للعمليّة العسكريّة الأميركيّة في هايتي سنة 1994، وجعلت كل وكالة مسؤولة عن جزء من مهمّات مساعدة البلد ووفّرت عمليّة تنسيق بين الوكالات على مستوى النوّاب. وكانت في جوهرها توسيعاً لتخطيط هيئة الأركان العسكريّة وعمليّة إصدار الأوامر إلى الحكومة الأميركيّة بأكملها، وتكليف الوزارات بتنظيم مهمّات معيّنة وإنجازها. وقد اتخذت العمليّة شكلها الرسميّ باسم التوجيه الرئاسيّ 56 الذي صدر سنة 1997. لكنّ العمليّة التي قام عليها التوجيه الرئاسيّ 56 لم تكن لمواجهة التحدّيات الكبيرة والحادة التي ينطوي عليها التعامل مع الدول العاجزة.

عندما توجّهت إلى البنتغون للتدقيق في الوقائع قبل أن أدلي بشهادتي أمام الكونغرس في أيلول/ سبتمبر 2002، خاب ظنّي عندما علمت بأنّ مسائل ما بعد الحرب لم تحظَ سوى ببضع مناقشات. وقد قيل لي إنّها "ليست موضوعاً مفضّلاً في الدور الثالث [حيث تقرّر سياسة وزارة الدفاع من قبل قادة مدنيّين]". وعندما بدأ التخطيط، كان مقيّداً بفرضيّة أنّ الغزو الأميركيّ سيلقى ترحيباً من قبل غالبيّة العراقيّين باعتباره تحريراً. وقد جرى الاستخفاف بقوة حزب البعث [4]، وكذا درجة فئويّة الشيعيّة والقوميّة العراقيّة الأصيلة، ومخاطر التدخّل السوريّ والإيرانيّ المستتر، والخطر الأساسيّ لاحتمال ألاّ تلقى قوّة أميركيّة مسيحيّة بمعظمها قبول الشعب نفسه، وبخاصّة إذا ما شقّت طريقها بالقوّة إلى البلاد.

لذا ركّزت عمليّة ما بعد الحرب بأكملها التي أعدّها مكتب المساعدة الإنسانيّة وإعادة الإعمار بقيادة الفريق المتقاعد جاي غارنر على المهمّات الأقلّ إلحاحاً.

لكنّ المشكلات الأساسيّة في الواقع كانت استعادة النظام والإحساس بالشرعيّة. وكان يجب التعامل مع هذه المشاكل قبل الشروع في إعادة الإعمار. ولم يترك جاي غارنر بمفرده فحسب بدون ما يكفي من وسائل اتّصالات ومواصلات وأمن وموارد، بل إنّه كان خاضعاً أيضاً للقادة العسكريّين الأميركيّين في المنطقة، بدلاً من العمل مع الرئيس أو وزير الدفاع بصورة مباشرة.

أدّى التأثير التراكميّ إلى جعل المهمّة معزولة، إلاّ من آثار ضئيلة لسلطة الأمم المتحدة وكفاح من أجل إقناع الحلفاء المتردّدين والدول الصديقة بتوفير الشرطة والقوّات والمترجمين ومساعدات إعادة الإعمار الإنسانيّة التي يمكن أن تقلّل من المخاطر التي تتعرّض لها القوّات الأميركيّة وتوزع أعباء إعادة الإعمار وبناء الأمّة. ولم يوضع أيّ برنامج يحظى بشرعيّة السلطة الدوليّة لإلغاء القوانين العراقيّة البالية أو لنشر قوّات حفظ السلام في المحافظات. ولم توضع كذلك أيّ آليّة، بعيداً عن الالتماس المباشر، لجذب دول أخرى إلى المهمّة. لقد فشلت إدارة بوش في الاستفادة من مجموعة كاملة من الأدوات والدعم الذي كان يمكن أن يكون متوفّراً.

ومن المفارقات أنّ بعض أعضاء الكونغرس الذين كانوا ينتقدون الجيش منذ سنوات بشأن التزامه في بناء الأمّة ويشكون من "تنامي المهمّة الكريهة" و"تقاسم الأعباء" سوف يؤيّدون الآن الجيش الأميركي بسبب تعامله مع هذه المهمّة وحيداً، وهي مهمّة كانت (وتبقى) أكثر صعوبة وخطورة بكثير من أيّ مهمّة نفّذت في السابق.

ويقودنا ذلك إلى الانتقاد الكبير الثالث للخطّة: في محاولة الإدارة الحفاظ على السيطرة التامّة، رفعت تكاليف المهمّة ومخاطرها بالحؤول دون استخدامنا المجموعة الكاملة من الأدوات المتوفّرة لربح الحرب الحديثة. فإدارة بوش ليست راغبة حتى الآن في استغلال الشرعيّة الدوليّة والدعم من مؤسّسات دوليّة كالأمم المتحدة وحلف الناتو. وبدلاً من كسب النفوذ عبر الشرعيّة الدوليّة، رفضت الولايات المتحدة حتى خلال صيف 2003 الطويل التخلّي عن السلطة السياسيّة

للأمم المتحدة أو منح سلطة ذات مغزى لأيّ مؤسّسة دوليّة أخرى. إلا أنّ مثل هذه الشرعيّة تلعب دوراً حاسماً إذا كانت حكومات في أوروبا ستقدّم قوّات وموارد للمساعدة في جهود ما بعد الحرب. وبالحصول على شرعيّة دوليّة أكبر، وبخاصّة في أوروبا، كان يمكن ممارسة مزيد من الضغط على الحكومات في أماكن أخرى. ففي محكمة الرأي الدوليّة، تتمتّع سلطة الأمم المتحدة الكاملة بثقل كبير. وكان يمكن أن يتوفّر كل ذلك للولايات المتحدة ـ لو رأت حكومتنا أنّ ذلك ضروري وقرّرت السعي لكسبه.

كشفت عمليّة حرّية العراق الحاجة إلى قدر أكبر من التخطيط والمشاركة المتعدّدة الأطراف، وبخاصّة لمرحلة ما بعد القتال. وفيما يلي الأسئلة التي تطرح باستمرار: من سيقدّم الشرطة لضمان الأمن العامّ؟ وما هي المرجعيّة التي تستند إليها؟ هل سيكون هناك نظام قضائي بمحامين وقضاة وسجون؟ كيف سيجري التعامل مع السلسلة المترابطة للجريمة المنظّمة والفساد والسلطة شبه الحكوميّة؟ إنّ طرح الأسئلة الصحيحة ووضع الحلول الصحيحة ليس مهمّة لقوّة واحدة بمفردها، ولا قوّة عظمى مثل الولايات المتحدة. فمرور أكثر من خمسين عاماً على تجربة ما بعد الحرب العالميّة الثانيّة يثبت فوائد العمل ضمن إطار التحالفات والمؤسّسات المتعدّدة الجنسيّات ما أمكن ذلك. لكنّ الولايات المتحدة بتجاهلها هذه الدروس من أجل عمليّة ثنائية إلى حدّ كبير، عرّضت نفسها لمخاطر من الناحية القانونيّة والماليّة والعسكريّة. وبصرف النظر عما تقوله اللغة العسكريّة عن "العمليّات الحاسمة"، فإنّ الأحداث على الأرض في العراق، بعد نجاح العمليّة العسكريّة الكبيرة في إلحاق الهزيمة بقوّات صدّام، هي التي ستكون حاسمة على المدى الطويل.

وفيما يتعلّق برؤية وزير الدفاع رمسفلد بشأن التحوّل ـ مزيد من الاعتماد على الضربات الدقيقة والقوّات الخاصّة، يصاحبه خفض الاعتماد على القوّات البرّيّة الكبيرة ـ أكّدت العمليّات في العراق حكمة مواصلة التكيّف في هذا الاتجاه ـ حتى حدود معيّنة. لكن لم تكن تلك نظرة جديدة بأي حال من الأحوال. فالقوّات

المسلّحة الأميركيّة تواصل تحوّلها منذ أن خرجت من حرب فيتنام في أواسط السبعينيّات. والقوّات التي قاتلت في سنة 2003 هي نتاج خمسة رؤساء أميركيّين وعمليّة تطوير مستدامة تسارعت بعد حرب الخليج 1991.

بعد حرب الخليج 1991، كانت المؤسّسة العسكريّة عازمة على الاستفادة من المزيج الفعّال للضربات الدقيقة مع الاستطلاع المحسّن، والمراقبة، وحيازة الهدف برادارات المراقبة المشتركة: حيازة الأهداف، والتصوير من الجوّ، وتحسين قدرات طائرات يو-2، وقدرات الطائرات بدون طيّار. وخطوة خطوة، من التدريب والتمارين العملانيّة، إلى الضربات في البوسنة سنة 1995 والعراق سنة 1998، إلى التحليق المتواصل في منطقتي حظر الطيران في العراق، إلى الحملة الجوّيّة التي استغرقت ثمانية وسبعين يوماً في كوسوفو سنة 1999، إلى حرب أفغانستان ضدّ طالبان سنة 2001 - تمرّنت القوّات المسلّحة وحلّلت وابتكرت وتحسّنت. وأدخلت معدّات جديدة، والضبّاط الذين كانوا نقباء وروّاداً في حرب الخليج 1991 أصبحوا عقداء وجنرالات بعد اثنتي عشرة سنة في عمليّة تحرير العراق. وهم لم يتعلّموا من الجهود الشاملة للأسلحة فحسب - وإنّما أحضروا معهم الدروس التي استقوها أيضاً.

في سنة 1996، أعدّ قادة الأركان الأميركيّة المشتركة، بمساعدة فروع الأسلحة، أوّل مسوّدة فكريّة حقيقيّة للقتال المشترك في الحرب: "الرؤية المشتركة 2010". وقد شرحت هذه الوثيقة غير السرّيّة تصوّرات السيطرة الشاملة والضربات الدقيقة والمناورة السائدة والحماية بالأبعاد الكاملة واللوجستيّات المركّزة، وكلّها نفّذت في ميدان المعركة في العراق. لا شكّ في أنّ النظرة التحوّليّة كانت سابقة لتغيّر الإدارة في سنة 2001، وقد أصبحت نظرة جماعيّة تدرّس في كلّيّات الأسلحة، وتبحث في التدريب والتمارين، وأدخلت في العقيدة والمتطلّبات المادّيّة والبحث والتجهيز.

شدّدت هذه الرؤية كثيراً على هيمنة المعلومات والضربات الدقيقة. وقد أوضح ذلك أحد الضبّاط الكبار قائلاً "تصوّر وجود أرض مربّعة للعدوّ عرضها

200 كلم وعمقها 200 كلم، علينا أن نكون قادرين على كشف كل أهداف العدو فيها وضرب أي هدف نريد وتدميره". كانت تلك رؤية تثير الإعجاب في بساطتها ووضوحها. كانت تلك ضروريّة، وانعكست بطريقة أو بأخرى في البرامج والميزانيّات وجلسات استماع الكونغرس بل حتى في الثقافة الشعبيّة. كانت الإرادة الجماعيّة خلف التحوّل طاغية غالبة.

وبالنسبة لقوّات العمليّات الخاصّة، بلغت الجهود المبذولة على مدى عشرين عاماً لحظة تحقق الآمال في العراق. فبعد أن نُبذت مجموعة قوّات العمليّات الخاصّة على أثر حرب فيتنام، وعيب عليها بالفضائح والنزعة النخبويّة رغم منجزاتها الرائعة وشجاعتها، عملت خطوة خطوة على كسر كل عوائق الأمن وأجواء الغموض التي كانت تحول دون دمجها الكامل في القتال في ميدان المعركة. ففي بنما وعاصفة الصحراء ومرتفعات كوسوفو، وفي أفغانستان، والآن في العراق، حملت معها مهارات النخبة والشجاعة وتركت أثراً صغيراً في النجاح في ميدان المعركة.

وهكذا تكمن المفارقة في أنّ رؤية التحوّل ـ ميدان قتال عالي التقانة يُشاهد من خلال مجموعة من أدوات الاستشعار، وتخاض فيه المعارك وتربح بالضربات الدقيقة وقوّات بريّة قليلة العدد ـ التي أعلنت عنها إدارة بوش، وبخاصّة دونالد رمسفلد، كانت إلى حدّ كبير حقيقة واقعة ورثتها عندما تولّت الحكم في سنة 2001.

ومن بين الذين يصرّون على أنّ التحوّل ليس كاملاً أولئك الذين يتحدثون عن حاجة الجيش إلى تحسين قابليّة انتشاره الاستراتيجيّ. فبعد مواجهة مصاعب في الانتشار في كوسوفو سنة 1999، ألزم الجيش نفسه بإنشاء بنية انتقاليّة بحجم لواء مجهّز بمركبات قتال مدولبة. ولا يزال هذا العمل قيد الإنجاز. وذكر آخرون الحاجة الأوسع إلى إصلاح بنية الفرق الثقيلة الحركة لتصبح أصغر حجماً وأقدر على المناورة. لكن من المرجّح أن تكون كثير من الدروس المستقاة ذات طبيعة متحفّظة بالنسبة للقوّات البريّة. على سبيل المثال، هل نريد القتال بدون دبّابات القتال الرئيسيّة أم-1 أبرامز، التي أثبتت مناعتها في مواجهة النيران

العراقيّة؟ هل قدّم الكثير من الوسائل اللوجستيّة عندما كانت قوّاتنا تفتقر إلى الوقود تقريباً في الأيام التي سبقت التقدّم إلى بغداد؟ ورغم كل الانتقاد الذي وجّه إلى فرق الجيش على مرّ السنين، أثبتت تلك الفرق أنّها قادرة على المناورة وقادرة تماماً على القتال في مجموعات بحجم لواء أو كتيبة عند الضرورة. يجب أن يتقدّم تحويل الجيش إلى الأمام - ولكن بعين مفتوحة على الدروس المستقاة من حملة سنة 2003.

ينبغي بالطبع مواصلة تحويل مفهوم الدفاع وجعله أكثر صلابة: علينا تحسين أجهزة الاستشعار، وتقوية الاتّصالات، وزيادة المدى، وزيادة سرعة الصواريخ، وتقليل القوّات المتقدّمة، وتحسين التكامل بين الأسلحة وقدرات العمليّات الخاصّة؛ وزيادة قدرة عمليات الشبكة المركزيّة. ويمكننا نشر أجهزة للتصوير فوق الطيفيّ للرؤية من خلال التمويه؛ ورادارات عالية القدرة لكشف الأهداف تحت الأرضيّة؛ وأجهزة ليزر متعدّدة الألوان لتمرير كمّيّات هائلة من الاتصالات؛ وأجهزة ليزر عالية القدرة لإسقاط صواريخ العدوّ وتوفير دفاع قريب لمنصّات قذف الطائرات والأسلحة الأخرى؛ وطائرات بدون طيّار لكي تجوب ميدان المعركة وتكشف الإلكترونيّات المعادية أو قذائف العدوّ وحساب أجهزة الإرسال أو مواقع الأسلحة بشكل فوريّ تقريباً - وما إلى هنالك. لكنّ جوهر الرؤية - أي كشف قوّات العدوّ وتدميرها في ميدان المعركة بأقلّ قدر من المخاطر على القوّات الأميركيّة - لن يتغيّر.

إنّ معادلة السيطرة الجويّة على ميدان المعركة والانقضاض على قوّات العدوّ- سلاحه الجوّيّ أوّلاً ثم قوّات الدفاع الجوّيّ وأخيراً القوّات البرّيّة - هي معادلة رابحة طالما حافظت الولايات المتحدة على تفوّقها التكنولوجيّ على أي عدوّ منظور. ويعني ذلك أنّ علينا الحفاظ على التفوّق في الفضاء الجوّيّ والمعلومات. ويجب أن تصان أقمارنا الاصطناعيّة من الضربة القاضية الأولى، وأن يكون لسلاح الجوّ القدرة على تدمير أي نظام دفاع جوّيّ للعدوّ، ويجب تأمين الاتّصالات من الانقطاع والتدمير. ويمكن افتراض بقاء الهيمنة العسكريّة

الأميركيّة آمنة من أيّ شيء في مدى عشر إلى عشرين سنة باستثناء تطوير عدوّ محتمل لنظام مهمّ مضادّ للأقمار الاصطناعيّة، أو التركيب السرّيّ لشبكة مقوّاة من أجهزة الليزر عالية القدرة منشورة بمعظمها تحت الأرض وقادرة على تدمير الطائرات والصواريخ الأميركيّة. وقد تمكّن هذه التهديدات دولة أخرى من معاكسة تحويل القوّات المسلّحة الأميركيّة وإعادة الحرب إلى الحقائق التي سادت في القرن العشرين: قوّات كبيرة وخسائر كبيرة.

لا يوجد في الأفق أكثر من دولتين يمكن أن تتأمّلا في تطوير مثل هذه القدرات. الصين إحداها، لكنّها على بعد سنين من ذلك. وعلى الدول والمجموعات التي تريد قتال الولايات المتحدة أن تقوم بذلك بشكل غير متناظر ـ أي عليها إيجاد طرق جديدة للتقليل من فعّالية طريقة الحرب الأميركيّة. وسوف يستقي مثل هؤلاء الخصوم دروساً مهمّة من الوضع المستمرّ في العراق.

لكن يجب أن تنبّهنا التجربة في العراق إلى أنّ الخطّة والتحوّل على السواء ـ أو على الأقل ما سمعناه عن رؤية وزارة الدفاع لذلك ـ لم يكونا كاملين، حيث ركّزتا على "العمليّات الحاسمة"، ونهاية طيف الصراعات المحتملة "العالية الشدّة". في أواسط التسعينيّات، عندما التزمنا "بالرؤية المشتركة 2010" التزاماً تامّاً، كان العديد من الأشخاص قلقين من الحاجة إلى موازنة رؤية القتال العالي الشدّة والسريع الإيقاع مع حقائق ما يحدث قبل الصراع وبعده. وهذا لم يكن مجرّد ضيق أفق من قبل الجيش أو أحد فروع الأسلحة: فعلى الجيش التعامل مع هذه المتطلّبات على الأرجح، وهو بالتالي السلاح الأكثر أهلية للتعبير عن المخاوف. وكم من مرّة رأينا أنّ تدمير قوّات العدوّ ليس كافياً بحدّ ذاته لتحقيق "النصر" في معظم الأوضاع التي قد تواجه القوّات الأميركيّة. فإلحاق الهزيمة بالقوّات العسكريّة شرط ضروريّ لربح المعركة، لكنّه ليس كافياً لربح الحرب.

لقد شهدنا صعوبات في القتال بين السكّان المدنيّين في بنما وفي العثور على الرئيس البنميّ المراوغ، مانويل أورتيغا؛ ومشاكل التعامل مع اللاجئين وعدم الاستقرار وسجناء الحرب بعد حرب الخليج؛ والفشل في الصومال؛ والمصاعب

في هايتي، وتحدّيات عمليّات السلام في البلقان. وقد اشتمل كل من هذه الصراعات على مواجهة عسكريّة شديدة قصيرة، ومهمّة لاحقة أقلّ حدّة، لكن ربما لا تقلّ حرجاً - ويجب أن تدرّب القوّات المسلّحة وتعدّ وتجهّز للتعامل مع هذه المتطلّبات.

كان هناك القليل من الناخبين الذين يدعون إلى توسيع نقاش تحوّل القوّات المسلّحة بهذه الطريقة. ومن الناحية المؤسّسيّة، لطالما قاوم الجيش الاستثمار في ما بعد الصراع وعمليّات حفظ السلام، بدلاً من اعتبار مثل هذه المتطلّبات مهمّات أساسيّة للجيش يمكن أن تبرّر استمرار تزويده بالموارد أو ربّما زيادتها. ويرجع ذلك في جانب منه إلى القوانين الأميركيّة القائمة (لا سيما الفصل العاشر)، التي تحدّد أدوار الأسلحة ومهمّاتها وتنصّ على أن يدرّب الجيش الأميركيّ قوّاته وينظّمها ويجهّزها "للقتال البرّيّ الطويل الأمد".

لكن توخّياً للإنصاف، يمكن إرجاع الكثير من التردّد إلى المجمّع العسكريّ الصناعيّ وسياسة البقاء التنظيميّة. فالجيش، مثل غيره من الأسلحة، وجد نفسه عالقاً منذ سنوات في رؤية قويّة للتحوّل تخفّض أولويّة متطلّباته إلى درجة دنيا، لذا علّق وجوده التنظيميّ على المبتكرات العالية التقانة ووضع برامج تسلّح بعيدة المدى ومثيرة للإعجاب مصمّمة للقتال العالي الشدّة في الشرق الأوسط وكوريا. ومن المرجّح أن تتمكّن هذه المتطلّبات من التنافس بنجاح على التمويل، بالنظر إلى الأولويّات الدفاعيّة الأميركيّة الإجماليّة، وعندما يحصل على التمويل يتلقّى دعماً مهمّاً من المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن في كثير من النواحي التشريعيّة.

وقد تعزّزت هذه الضرورات بالجوّ الحزبيّ المتزايد في واشنطن في التسعينيّات، حيث كان ينتظر من الكونغرس الذي يسيطر عليه الجمهوريّون في تلك الفترة أن يردّ بقوّة على أيّ إعدادات أو موارد يمكن أن ينظر إليها باعتبارها "بناء للأمّة". وهكذا فإنّ دراسة العمليّات بعد الحرب وإجراء بحوث عليها

والإعداد لها كانت في الحقيقة يتيمة سياسياً. وكما قال جورج دبليو بوش أثناء المناظرات الرئاسيّة سنة 2000، وكان آنذاك حاكماً لتكساس: "لا أعتقد أنّه يجب استخدام القوّات فيما يسمّى بناء الأمّة. أعتقد أنّه يجب استخدام قوّاتنا للقتال والانتصار في الحرب. أعتقد أنّه يجب استخدام قوّاتنا للمساعدة في الإطاحة بدكتاتور... عندما يخدم ذلك مصالحنا".

هكذا للأسف جرت مقاربة المهمّة بالضبط. لذا في عمليّة حرّيّة العراق، كان نجاح الخطّة والتحوّل العسكريّ وفشلهما على السواء بيّناً على الأرض. ففي "العمليّات الحاسمة" أدّى العسكريّون أنفسهم دورهم بامتياز، لكن بالنسبة لمتطلّبات التخطيط الكبرى والتفكير بشأن الطبيعة الحقيقيّة للحرب الحديثة، أساء المدنيّون إدراك أنّ الوسيلة العسكريّة هي واحدة من عدّة وسائل، بما فيها الدبلوماسيّة، وكلّها تعزّز بعضها بعضاً ـ ربما كان من اليسير التركيز على قتال العدوّ وقتله وتدمير قوّاته. لكن يدرك كل دارس جادّ للحرب أنّ الحرب تدور من أجل تحقيق أهداف سياسيّة.

ليس ثمة أوضح من مقارنة هذه الحرب بحملة الناتو المثيرة للجدل في كوسوفو. فهناك تم اللجوء إلى السلطة الدوليّة في مسعى دبلوماسيّ للتوصّل إلى حلّ يضع حدًّا لاحتمال وقوع المزيد من التطهير العرقيّ. وتواصلت المفاوضات والتخطيط بسرعة طيلة أشهر. وانهمكت الأمم المتحدة باكراً وبشكل متواصل. وتولّى حلف الناتو معالجة المشكلة بدلاً من الولايات المتحدة على المستوى الثنائيّ. فجرى أوّلاً بحث التهديد ثم استخدمت التهديدات الفعليّة للضغط في المساعي الدبلوماسيّة. لم يكن هناك جدول زمنيّ محدّد مسبقاً للعمل، بل إنّ حلف الناتو بذل جهوداً غير عاديّة لتجنّب الاضطرار إلى التدخل. وحاول العديد من زعماء البلدان التوسّط بشكل فرديّ للتوصّل إلى حلّ، وقد عقّدت كلّ هذه الدبلوماسيّة التخطيط العسكريّ.

استخدمت القوّة كملاذ أخير، لكن ليس إلا بعد التخطيط لما بعد العمليّات والالتزام به. وكان تطبيق القوّة موزوناً منذ البداية. وبعد سبعة وثمانين يوماً من

القصف والتهديد بالغزو البرّيّ، استتسلم الرئيس اليوغسلافيّ سلوبودان ميلوسيفتش لكل شروط حلف الناتو: وسمح لنحو مليون ونصف المليون ألبانيّ من كوسوفو بالعودة إلى ديارهم، وانسحبت القوّات الصربيّة، ودخلت القوّة التي يقودها حلف الناتو (حيث قدّمت الولايات المتحدة خُمْس القوّة فقط). واليوم يحاكم ميلوسيفتش أمام محكمة جرائم الحرب في لاهاي، وأصبحت يوغسلافيا ديموقراطيّة ناشئة. ولم يقتل أي جنديّ أو طيّار أو عنصر من مارينز أميركيّ أثناء القتال في الحملة.

في العراق بدأت تتضح معالم المقاومة على الأرض منذ بداية حزيران/ يونيو 2003. وكانت الولايات المتحدة تواجه كمائن وقنصاً، وبخاصّة في شمال بغداد وغربها. وهذه مناطق لم تقاتل فيها القوّات الأميركيّة الضئيلة على الأرض قطّ ـ فقد وصلت إلى هناك وسط انهيار حكومة صدام الذي أعقب الحرب. ورغم العودة التدريجيّة إلى النظام المدنيّ داخل بغداد، بقي هناك قنص وإطلاق نار وأعمال تخريب معزولة. وبدا أنّ ثمة حركة بعثيّة غامضة تدعو نفسها "العودة" قد ظهرت. أوقفت الولايات المتحدة بعض عمليّات إعادة نشر القوّات وشرعت في أعمال عسكريّة كبرى لتعزيز المناطق المهدّدة ومهاجمة مصدر التهديد. وكما قال القائد العام للقوّات البريّة "هذه الحرب لم تنتهِ بعد". وبحلول أيلول/ سبتمبر، كان أكثر من ستين أميركيّاً قد قُتِل وجرح عدّة مئات في سلسلة العمليّات المتواصلة.

لقد نجحت الحملة في العراق في الإطاحة بنظام صدّام، لكن لم يعثر على أي أسلحة دمار شامل حتى أواخر آب/ أغسطس 2003. وكان لا يزال من المحتمل أن يكون لدى نظام صدّام بعض البرامج العاملة على إعادة تطوير مثل هذه الأسلحة أو تعزيزها، وبخاصّة الأسلحة البيولوجيّة، وربما بعض الأسلحة المخزونة، لكنّنا لم نعثر عليها بعد. غير أنّه اتّضح أنّ ثمة شبكات إرهابيّة جديدة تنشأ أو تستورد لمقاومة الجهود الأميركيّة. لذا كان على أيّ تحوّل ديموقراطيّ في العراق أن يكافح التهديد الإرهابيّ الجديد، إلى جانب العديد من التحدّيات

الثقافيّة والسياسيّة والإقليميّة والاقتصاديّة. ولم يكن أحد يعتقد في هذه المرحلة أنّ التحوّل سيكون سهلاً أو سريعاً أو قليل التكاليف. لكن إن كان أحد الأهداف الرئيسيّة غير المعلنة للحملة هو إظهار مهارات القوّات المسلّحة الأميركيّة وشجاعتها، فلا شكّ في أنّها كانت ناجحة. ويجب الآن ألاّ يكون هناك أي تساؤل بخصوص شجاعة القوّات الأميركيّة أو استعدادها لتحمّل الإصابات - لقد أصبحت متلازمة فيتنام خلف ظهرانينا إلى حدّ كبير. وحان الوقت لوضع أشباح الإخفاقات السابقة جانباً. وها هي الجهود التي بذلت على مدى ثلاثين عاماً تنجح في بناء قوّات عسكريّة أميركيّة لا نظير لها في قدرتها على إلحاق الهزيمة بالقوّات المعادية في أرض المعركة. لقد تحقّق "التحوّل" إلى حدّ كبير فيما يتعلّق بخوض الحرب على الأقلّ.

لكنّ القوّة تخلق خصومها، وسوف يسعى الذين يحاولون منافسة القوّة الأميركيّة إلى طرق لتقليل المزايا العسكريّة التي راكمناها. لذا يبقى أمامنا إنجاز الكثير من العمل فيما يتعلّق باستخدام القوّة العسكريّة وعواقبها لتمكين الولايات المتحدة من تحقيق نجاح حقيقيّ في تعزيز قيمها وأمنها وازدهارها. وإذا لم يحدث شيء جديد، فإنّ المنطقة والشعب العراقيّ سيكونان أفضل حالاً برحيل صدّام. لكنّ للعمل العسكريّ الأميركيّ ضد أعداء قدامى، مثل صدّام، تكاليف وعواقب يمكن أن تجعلنا نقصّر كثيراً عن تحقيق أهدافنا بكسب الحرب على الإرهاب - أو يمكن أن تصرفنا عن جهودنا الكبرى في هذا الصدد.



الفصل الرابع

الحرب الحقيقيّة: الإرهاب

بحلول تمّوز/ يوليو 2003، كان كثير من الأميركيّين لا يزالون يتساءلون إذا ما كنّا آمنين في وطننا. لقد اكتمل احتلال العراق، لكن ثمّة تفهّم متنامٍ إلى أنّنا سنحتاج إلى عشرات الآلاف من الجنود، وأكثر من 100 مليار دولار، وعدّة سنوات لكي ننجح. فهل نحن اليوم أكثر أمناً مما كنّا عليه في 10 أيلول/ سبتمبر 2001؟ هذا هو السؤال الجوهريّ الذي يطرحه الأميركيّون فيما يتّصل بالحرب الشاملة على الإرهاب.

في سنة 2002 تدنّت حوادث الإرهاب في العالم أجمع بنحو النصف، لتصل إلى أدنى مستوى منذ أواسط الثمانينيّات. وبحلول أيار/ مايو 2003، كان نحو نصف الأعضاء المعروفين الأكثر أهمّيّة في القاعدة قد أزيحوا، إمّا أنّهم قُتلوا وإما أسروا وإمّا اعتُقلوا. ومن بين الأعضاء المهمّين خالد شيخ محمّد، قائد العمليّات المزعوم، وأبو زبيدة وعبد الرحيم النشيري ورمزي بن الشيب، وناشطين في المغرب وباكستان وبلجيكا وإسبانيا وتونس وسنغافورة وإندونيسيا، وأعداد متزايدة في الخليج. وفي آب/ أغسطس 2003، اعتُقل الإرهابيّ المعروف باسم الحنبليّ، يقال إنّه من أكبر ناشطي القاعدة في آسيا وهو المسؤول عن عدد من الأعمال الإرهابيّة هناك، بما في ذلك تفجيرات بالي التي أودت بحياة المئات. وكانت تجري مطاردة كلّ الإرهابيّين كباراً وصغاراً، واحداً واحداً. وكانوا يواجهون الكثير من المصاعب الماليّة ولا يستطيعون الدفع لمؤيّديهم أو إعالة

أسرهم. وقد قلّصنا قدرتهم على تنفيذ العمليّات إذ إنّهم كرّسوا معظم طاقاتهم لحماية أنفسهم. ورغم التهديدات والتوقّعات، لم تضرب الأعمال الإرهابيّة الكويت أو المملكة العربيّة السعوديّة أو أوروبا الغربيّة أو الولايات المتحدة في الشهر الأوّل للحرب في العراق.

في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على مركز التجارة العالميّ والبنتغون، تعاون "ائتلاف عائم" من الأمم مع الولايات المتحدة في تعقّب الإرهابيّين وتبادل المعلومات وتوقيف المشبوهين وتنسيق الأنشطة. ووفّر تدمير نظام طالبان في أفغانستان فيضاً من المعلومات ـ شرائط فيديو وأقراص حواسيب ووثائق ـ سهّلت المساعي العالميّة لإلحاق الهزيمة بالقاعدة. وقد أعطى ذلك الجهود الأميركيّة بعداً عالميّاً حقيقيّاً.

وفي الولايات المتحدة، سهّل إقرار الكونغرس قانون الوطنيّ بعد فترة وجيزة من أحداث 11 أيلول/ سبتمبر تبادل المعلومات بين الوكالات الأمنيّة والاستخباراتيّة وخفّف بعض القيود العملانيّة التي تتّبعها الوكالات. واعتُقل العشرات من المشتبه بأنّهم إرهابيّون. وتجرى حاليّاً ترتيبات المحاكمات الإجراميّة، كما رُحِّل مئات الأجانب المقيمين هنا بصورة غير مشروعة. وأصبح التعاون بين الوكالات الاستخباراتيّة أكبر من ذي قبل، وتعاظم تنسيق المعلومات من خلال إنشاء مركز تكامل التهديد الإرهابيّ. وأنشئت وزارة الأمن الداخليّ، وهي جزء من إعادة التنظيم الحكوميّ الجارفة، لتنظيم الجهود الشاملة لمكافحة الإرهاب، وتمّ إعداد استراتيجيّة قوميّة. لم تُضرب الولايات المتحدة ثانية، وأزيح صدّام حسين من بغداد.

على الرغم من هذه المنجزات الكبيرة، فإنّ نهاية الحرب الشاملة على الإرهاب لا تزال بعيدة المنال. فقد احتفظت القاعدة بقدرتها على الضرب، كما تبيّن من هجمات الرياض في 7 حزيران/ يونيو 2003، وهجمات سابقة في المغرب وبالي وباكستان. ويفترض أنّ بعض بنية القاعدة لا يزال سليماً، حيث لم يتمّ اعتقال أسامة بن لادن ولا نائبه المصريّ الدكتور أيمن الظواهري. وبرغم كل الجهود

الأميركيّة، لا تزال القاعدة تحتفظ بوسائل للاتّصال والتمويل. وقد أطلق العديد من بين آلاف الأشخاص الذين اعتُقلوا في كلّ أنحاء العالم منذ 11 أيلول/ سبتمبر، ولم يقدّم للمحاكمة سوى عدد قليل. ومع بقاء أسامة بن لادن على قيد الحياة في الظاهر وممارسته مهامّ القيادة، أخذ ينظّر للقاعدة بشكل متزايد على أنّها جمعيّة تنظيميّة ذات عضويّة مرنة وتضمّ آلافاً من المشاركين، بعضهم يعمل ضمن ما يسمّى بالخلايا الهاجعة حول العالم. وقد صدرت تهديدات جديدة منذ نهاية حزيران/ يونيو 2003، والهجوم الذي وقع على السفارة الأردنيّة في بغداد وأوقع أكثر من اثني عشر قتيلاً يحمل بصمات العمليّات التي تنفّذها القاعدة. كما أنّ أسلحة الدمار الشامل، وهي السبب الرئيسيّ المبرّر للحرب هناك لم يعثر عليها حتى أيلول/ سبتمبر 2003.

يعتقد بعض الأميركيّين أنّ النجاح هو مجرّد مسألة وقت فحسب. وذلك توقّع معقول، بالنظر إلى تفوّقنا العسكريّ والاقتصاديّ والاعتقاد بأنّ القيم الأميركيّة سوف تنتصر في نهاية المطاف. لقد صُدمت أمّتنا بوقع هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ـ قُتل 3000 تقريباً، ووقعت خسائر بمليارات الدولارات، وتراجعت حركة السفر والسياحة، وانخفضت الاستثمارات، وتنامى الإحساس بالخوف، وبخاصّة في الساحل الشرقيّ. مع ذلك استعدنا الارتباط بعضنا ببعض من خلال إحساس هائل بالعزيمة وروح الوحدة السياسيّة وتدفّق الحماسة الوطنيّة. وتعزّزت كل هذه المشاعر أثناء انقطاع الكهرباء عن منطقة واسعة في الولايات المتحدة في 14 آب/ أغسطس 2003؛ فقد توحّد أبناء نيويورك بدلاً من الخوف وأبدوا القدرة على التحمّل فضلاً عن التعاطف مع المواطنين الآخرين من أبناء جلدتهم.

لكن يوحي التحليل بأنّ إلحاق الهزيمة بالإرهاب أصعب مما هو مفترض وأبعد منالاً. فالصراع لم يتواصل فحسب، بل إنّ نجاحنا أبعد من أن يكون مضموناً. ربما نقوم بدفع الكرة إلى الأمام في الملعب كما نرغب، ونتجاوز دفاع الخصوم، لكنّ ربح المباراة مسألة أخرى تماماً. فالنهج الإجماليّ الذي نتبعه تشوبه عيوب خطيرة، على الرغم من كل الإجراءات التي اتخذناها ـ وعلى الرغم من نجاحاتنا

وشجاعتنا واتساع حيلتنا والتزامنا. وترجع جذور أخطائنا إلى عقود مضت، ولكن في أعقاب 9/11 على وجه الخصوص، أدّت النُّهُج التي يشوبها سوء إدارة خطير، والتأخيرات وأوجه القصور إلى تعقيد كفاحنا من أجل الأمن وإطالته.

ظهر الإرهاب الحديث في أواخر القرن التاسع عشر كشكل من أشكال العمل السياسيّ الموجّه ضدّ روسيا القيصريّة لإجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات أمنيّة قمعيّة، كما تقول النظريّة، ومن ثم خسارة تأييد المواطنين. وأدخلت الأعمال الإرهابيّة في الكفاح في القرن العشرين ضدّ الاستعمار كسلاح موجّه ضدّ القوّة المستعمِرة الأقوى. وفي حروب التحرير الوطنيّ التي تستمدّ إلهامها من الشيوعيّة، استُخدم الاغتيال السياسيّ والتخريب في المراحل الأولى ـ كانت تسمّى تمرّداً كامناً وناشئاً ـ للقضاء على القادة المحليّين مثل المحافظين والمعلّمين، ومن ثمّ زرع الرعب وتقويض السلطة وإثارة القمع الحكوميّ. وأصبح الإرهاب وسيلة للكفاح في الشرق الأوسط أيضاً، حيث استخدمت المنظّمات الفلسطينيّة، ومن بينها منظّمة التحرير الفلسطينيّة [كذا] التي يرأسها ياسر عرفات، الإرهاب كسلاح الضعيف لضرب إسرائيل. ومع تنامي القوّة العسكريّة الإسرائيليّة التقليديّة في الستينيّات والسبعينيّات، مكّن الإرهاب الدول العربيّة الأضعف من الردّ ـ عن طريق مساعدة النشاطات الإرهابيّة المعادية لإسرائيل وأحياناً توجيهها سرّاً ـ دون المخاطرة بالانهزام في حرب تقليديّة.

وكان حلفاؤنا في أوروبا الغربيّة أيضاً عرضة للهجمات الإرهابيّة في أوقات مختلفة. فقد عانت ألمانيا من عصابة بادر ماينهوف، وإيطاليا من الألوية الحمر، وبريطانيا من الجيش الجمهوريّ الأيرلنديّ. وكان يُعتقد أنّ كل مجموعة تتلقّى بعض الدعم على الأقلّ من وكالات استخبارات الكتلة الشرقيّة، بشكل مباشر أو غير مباشر. كما كان هناك نشاطات إرهابيّة في فرنسا واليونان وتركيا وإسبانيا. وربما كانت محاولة اغتيال البابا يوحنّا بولس الثاني، التي يُعتقد أنّ الاستخبارات البلغاريّة ووكالة الاستخبارات السوفياتيّة، الكي جي بي، نسّقتها، أكثر التعبيرات الدراماتيكيّة لهذا التهديد. لكنّ حلفاءنا في أوروبا ردّوا على ذلك

محلّياً من خلال القوى الأمنيّة التي تكمّلها القوّات العسكريّة التي تعمل داخل الوطن.

تشكّلت تصوّرات الولايات المتحدة بشكل رئيسيّ من خلال العداوة مع الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة، وانحيازاتنا الاستراتيجيّة في الشرق الأوسط، وبخاصّة إلى جانب إسرائيل. وعلى غرار الإسرائيليّين، بحث الأميركيّون في البداية عن دول راعية لأنّنا إذا تمكّنا من حرمان الإرهابيّين من القواعد والتمويل والأسلحة ـ وكلّها توفّرها الدول ـ يمكننا حرمانها من العمل، حتى لو لم نستطع اختراق تنظيماتها أو تحديد هويّة أعضائها. وقد خطا الإسرائيليّون خطوة إضافيّة بالطبع بتطوير استخبارات تفصيليّة داخل المنظّمات الإرهابيّة وعلى الأرض في المنطقة. لقد كنّا نميل إلى العمل على مستوى الدولة وبناء تحالفات يمكن أن تساعدنا في احتواء تأثير الاتحاد السوفياتيّ، باستخدام استخبارات الآخرين وقدرات العمل الخفيّ أثناء محاولتنا قطع الدعم عن الإرهابيّين.

لطالما كان التعاون العسكريّ والأمني الأميركيّ الإسرائيليّ وثيقاً، وبخاصّة منذ حرب يوم الغفران في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1973، عندما أُخِذت إسرائيل على حين غرّة بهجمات سوريّة مصريّة منسّقة ضدّ مرتفعات الجولان وعبر قناة السويس. وأصبحت الولايات المتحدة المورّد الرئيسيّ لإسرائيل، حيث تبيعها الطائرات وغيرها من المعدّات المتقدّمة، وتتبادل معها الأفكار بشأن المواد والتكتيكات، وتقدّم لها مساعدة عسكريّة وماليّة غير عاديّة. وكانت القوّات الإسرائيليّة والإجراءات الإسرائيليّة أمثلة تستحقّ الدراسة والتقليد بالنسبة للعديد في المجتمعات الأمنيّة القوميّة في الثمانينيّات. كانت إسرائيل قادرة على أخذ المعدّات الأميركيّة القديمة والقيام بعمليّات فعّالة بشكل مذهل، مثل إنقاذ الرهائن الإسرائيليّين في عنتيبي سنة 1976. وباستخدام طائرات أف-15 الأميركيّة الصنع، شنّت إسرائيل غارة ناجحة بعيدة المدى تتّسم بالدقّة الشديدة ودمّرت قدرات العراق النوويّة سنة 1981، وفي سنة 1982 اجتاحت الأجواء

اللبنانيّة والسوريّة وأسقطت اثنتين وثمانين طائرة سوريّة سوفياتيّة الصنع في سلسلة من العمليّات بدون أيّ خسارة. لقد كانت حرباً بالوكالة ذات أهمّيّة كبيرة في الحرب الباردة، في وقت كانت الولايات المتحدة تكافح للتغلّب على الهزيمة في فيتنام والفشل المأساويّ الكبير لمحاولة إنقاذ الرهائن الأميركيّين في إيران سنة 1980. وقد أبرز الهجوم الإرهابيّ على ثكنات قوات المارينز الأميركيّة في بيروت في سنة 1983، والذي أدّى إلى مقتل241 أميركيّاً، عدم الجهوزيّة الأميركيّة لمحاربة الإرهاب.

بعد فشل الولايات المتحدة في إيران بدأنا نطوّر قدرات عمليّات خاصّة أميركيّة داخليّة. كان بوسعنا أن نكون فعّالين على غرار حلفائنا من أمثال بريطانيا وإسرائيل. واستناداً إلى تقليد قويّ منذ الحرب العالميّة الثانية، والعمليّات الخاصّة في أوروبا وآسيا، بما في ذلك التجارب في فيتنام، سرعان ما بنت الولايات المتحدة قوّة عمليّات خاصّة مشتركة فعّالة محورها إنقاذ الرهائن فضلاً عن الأشكال الأخرى من العمل المباشر ودعم الأمم في الخارج. لكنّ هذه القدرات، بما في ذلك الكثير من الاستخبارات، كانت منوطة بالقوّات المسلّحة إلى حدّ كبير. فوكالة الاستخبارات المركزيّة (السي أي إيه)، التي ربما من المنطقيّ أن تقوم بأعمال خفيّة، قُيِّدت في أعقاب حرب فيتنام، والتحقيقات التي أجريت ضمن مجتمع الاستخبارات، والقيود التي فرضت في أعقاب ذلك. وأصبحت السي أي إيه تعتمد في العادة على قدرات التقانة العالية ودعم خدمات الاستخبارات الأجنبيّة الصديقة. وأصبح ذلك من نقاط الضعف الرئيسيّة للولايات المتحدة.

وضعت نهاية الحرب الباردة في سنة 1991 حدّاً لكثير من عداء القوّتين العظميين في الشرق الأوسط. وقاد الهبوط المتزامن للأعمال الإرهابيّة، وبخاصّة أحداث مثل خطف الطائرات، الكثيرين في مجتمع مكافحة الإرهاب إلى التساؤل عن مستقبلهم. فبدون العداء بين القوّتين العظميين، وبالسير في عمليّة أوسلو التي تعد بوضع حدّ للصراع الطويل في الشرق الأوسط، هل يبقى هناك تهديد

إرهابيّ؟ لا شكّ أنّ السياسة الأمنيّة القوميّة بأكملها بدت سائبة ولا تلتقي في أي نقطة. ولقي مفكّرو الدفاع الأميركيّ صعوبات في صياغة استراتيجيّة جديدة وتوجيهها لكي تحل محل استراتيجيّة الاحتواء المتّبعة في أثناء الحرب الباردة.

في أثناء التسعينيّات، برز مزيج خبيث من مجموعات شرق أوسطيّة ودوليّة في الظلّ وشكّل تهديداً للأميركيّين. لم يكن يحفز هذه التهديدات العداوة بين القوّتين العظميين أو تتلقّى المساعدة من قبل الشيوعيّين خلف الستائر الحديديّة. ولم تكن ترعاها أيّ دولة محدّدة بوضوح. لقد كانت من خارج القالب الذي اعتادت عليه الولايات المتحدة. وكانت تستلهم التعاليم الأصوليّة للإسلام بدلاً من استلهام الصراع الطبقيّ أو مكافحة الاستعمار أو حتى العداء للصهيونيّة.

كانت القاعدة، بقيادة سعوديّ ثريّ يدعى أسامة بن لادن، من بين هذه المجموعات. تشكّلت هذه المجموعة أثناء الكفاح ضدّ السوفيات في أفغانستان، ونظّمت في الأصل من قبل الولايات المتحدة بتمويل سعوديّ ودعم باكستانيّ، وانتقلت من النجاح ضدّ الغزاة الشيوعيّين إلى مساعٍ حول أطراف الاتحاد السوفياتي السابق، ثمّ إلى الشرق الأوسط وخارجه. اتخذ ابن لادن قاعدته في السودان في إحدى المراحل، ثمّ هرب إلى أفغانستان وبنى تحالفاً مع نظام طالبان هناك، تعزّز بالمال والمصاهرة، ثمّ أسّس قطب رحى شبكة إرهابيّة كبيرة. لفت قائد القاعدة انتباه الولايات المتحدة في وقت مبكّر بالطبع، إذا عمل عملاء السي أي إيه معه في الثمانينيّات، لكنّ حدّة التهديد التي يمثّله هو وتنظيمه لم يظهر إلاّ تدريجاً. في سنة 1993، هوجم مركز التجارة العالميّ من قبل متطرّف إسلاميّ مرتبط بالقاعدة(1). وأصبحت القاعدة واحدة من عدّة تنظيمات مختلفة ينظر إليها باعتبارها معادية للأميركيّين. ويبدو أنّنا لم نركّز بوضوح على التهديدات المحدّدة الموجّهة إلينا ألاّ بعد تفجير ثكنة برجي الخُبر في المملكة العربيّة السعوديّة سنة 1996 ومقتل تسعة عشر أميركيّاً.

وقد بدا أنّنا نكتشف شيئاً جديداً في مواجهة هذا التهديد. فسياسة القوّة التقليديّة في الشرق الأوسط لم تكن اللاعب الرئيسيّ. بقيت إيران معادية، وكانت

سوريا لا تزال تدعم العمليّات الإرهابيّة ضدّ إسرائيل، لكنّ القاعدة كانت تتجاوز القوميّات وتحظى بالتأييد من العديد من المصادر. وبعد أن كانت قاعدتها التاريخيّة على طول الحدود الأفغانيّة الباكستانيّة، والتي ساعدنا في إنشائها في الثمانينيّات، اقتربت وحصلت على الدعم والتأييد من المواطنين وأحياناً من الحكومات أو عناصر في الحكومات، بما في ذلك الحلفاء التقليديّين للولايات المتحدة مثل باكستان. ولم تكن القاعدة مدفوعة لحدّ علمنا بأعدائنا بالوكالة أثناء الحرب الباردة، مثل سوريا وليبيا، ليس بصورة مباشرة على الأقلّ. كنّا بحاجة إلى تفكير جديد، وإلى إعادة توجيه لاستخباراتنا وتعديل لوسائلنا، إذ إنّ الاتحاد السوفياتيّ خرج من اللعبة، وسوف تكون لعبة الاستخبارت المعتمدة على التكنولوجيا مختلفة، وربما أقلّ فائدة. كما أنّ بعض حلفائنا ليس لديه كثير من المعلومات التي نتقاسمها.

لذا واجهنا صعوبة لبعض الوقت في فهم الدافع الحقيقيّ لهذه المجموعات الإرهابيّة. فهي لم تكن تتلقّى توجيهاتها من سياسات الدول بـ"وسائل يمكن إنكارها"، وكانت أصوليّة إلى حدّ كبير، وتعمل ضدّ التأثيرات الغربيّة والقوّة الغربيّة، وتجتذب معظم مجنّديها من الغضب والجهل واليأس المستشري داخل الأنظمة العربيّة "المعتدلة" التي ندعمها.

أجبرنا انتهاء الحرب الباردة وتفكّك الاتحاد السوفياتيّ أيضاً على التفكير بشأن المخاطر الجديدة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل. فقد انتشر النقاش عن مخاطر "الأسلحة النوويّة الطليقة" الروسيّة، فضلاً عن احتمال أن يتقاسم العلماء السوفيات الماهرون، الذي فقدوا أعمالهم فجأة، مع الآخرين مهاراتهم الخطرة. وربما تجد الموادّ الانشطاريّة أو الأسلحة المزدوجة طريقها إلى أيدي الإرهابيّين أو ما يسمّى بالدول المارقة مثل العراق وإيران وكوريا الشماليّة، التي قد تسعى إلى الحصول على هذه الأسلحة لتهديد جيرانها في المنطقة.

أدركت الولايات المتحدة الخطر المحتمل فاتخذت مجموعة واسعة من التدابير الموضوعة لتتبّع انتشار الأسلحة أو وقفه أو الحدّ منه. وأنشأت وكالة

الاستخبارات المركزيّة (السي أي إيه) مركز الحدّ من الأسلحة ومنع انتشارها، وحاولت الحكومة الأميركيّة مع الأمم الأخرى تجنّب حصول دول مثل العراق وإيران وكوريا الشماليّة على تكنولوجيا وموادّ حسّاسة. ووفّر قانون نون-لوغر (Nunn-Loger) مئات الملايين من الدولارات للمساعدة في تحديد الأسلحة النوويّة السوفياتيّة وتأمينها، وتدمير أنظمة الإطلاق، وإغلاق أنفاق التجارب النوويّة، واستخدام العلماء الذين كانوا يعملون سابقاً في برامج أسلحة الدمار الشامل. وأقنعت الدول المستقلّة حديثاً بإعادة الأسلحة النوويّة إلى روسيا وتدمير صواريخها وأجهزة إطلاقها. واشترت الولايات المتحدة الكثير من اليورانيوم المخصّب من الخارج لإزالة الموادّ الانشطاريّة منه وتخزينه بشكل آمن في الولايات المتحدة. وعُقدت معاهدات واتفاقيّات دولية للمساعدة في إقامة أنظمة تفتيش للتعامل مع المشكلة: نظام السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ، واتفاقيّة الأسلحة الكيميائيّة، واتفاقيّة الأسلحة البيولوجيّة، والمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النوويّة. وكانت هذه نوعاً من التدابير الوقائيّة الواسعة الهادئة التي لا تستطيع القيام بها إلاّ قوّة عظمى مثل الولايات المتحدة.

لكن برغم الجهود الأميركيّة المبذولة، لم يكن هناك ضمانات بالنجاح في نهاية المطاف، إذ يمكن نقل العلماء بسهولة عبر الحدود، ونقل مكتشفات علميّة وتكنولوجيّة في قرص حاسوبيّ واحد، وإخفاء الشحنات القاتلة في التدفّق المتوسّع للتجارة العالميّة. ثمة فرص لخفض انتشار الأسلحة وإبطاء سرعة الانتشار. لكن بدا في نهاية المطاف، أنه قد لا يمكن تجنّب حدوث بعض الانتشار، رغم كل المساعي المبذولة. مع ذلك، لم نقابل هذا الحساب وجهاً لوجه. لقد حاولنا أن نوقف المساعي الكوريّة الشماليّة في سنة 1994 ونجحنا، مؤقّتاً على الأقل، لكنّنا كنّا قد اعترفنا منذ زمن بأنّ باكستان والهند دولتان نوويّتان غير معلنتين. وكنّا نعرف أنّ إيران تسعى للحصول على الأسلحة النوويّة.

برز العراق كحالة خاصّة ـ فهو لا يمثّل تهديداً إرهابيّاً متطوّراً، لكنّه الدولة

الوحيدة، من عدّة دول مارقة يحتمل أن تنشر الأسلحة النوويّة، الملزمة بموجب قرارات الأمم المتحدة سنة 1991 بالتخلّي عن قدراتها من أسلحة الدمار الشامل. لقد استخدم العراق الأسلحة الكيميائيّة في حربه في الثمانينيّات مع إيران (تمتلك إيران بالطبع أسلحة كيميائيّة واستخدمتها أيضاً)، فضلاً عن أنّه استخدمها مرّة على الأقلّ ضدّ شعبه. فبعد حرب الخليج وحتى أواخر التسعينيّات، كان ثمة شكوك بأنّ العراق يسعى للحصول على الأسلحة النوويّة والبيولوجيّة أيضاً. وقد وفّرت العقوبات الاقتصاديّة وأعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة للولايات المتحدة فرصة أفضل لإيقاف برامج الأسلحة العراقيّة مما هو عليه الحال في كوريا الشماليّة وإيران. ولم يكن هناك أي دليل كبير على ارتباط العراق بالإسلاميّين الأكثر تشدّداً - رغم أنّ صدّام حاول استخدام الإرهاب كسلاح أثناء حرب الخليج، إلاّ أنّه كان بعثيّاً، أي اشتراكيّاً علمانيّاً معادياً للإسلاميّين المتطرّفين.

في الولايات المتحدة، لم يسترجع البتّة الإجماع على السياسة الخارجيّة الأميركيّة الذي تفكّك في أعقاب الحرب الباردة. وفضّلت إدارة كلنتون نهجاً متعدّد الأطراف في التعامل مع الاضطراب الإقليميّ الناشئ في البلقان والصومال وهايتي. لكنّ ذلك كوّن أيضاً انطباعاً بالتردّد والتأخّر، بل الضعف كما قال البعض. ففي وقت مبكّر يرجع إلى نهاية حرب الخليج في سنة 1991، أقرّت مجموعة ضمن إدارة الرئيس جورج بوش الأب بأنّ انهيار الاتحاد السوفياتيّ قد فتح الطريق أمام الولايات المتحدة لاستخدام تفوّقها العسكريّ الناشئ بحرّيّة أكبر[2]. وفي سنة 1996، أوصى بعض أعضاء هذه المجموعة بأن تركّز إسرائيل على إزاحة صدّام عن السلطة في العراق، كغاية بحدّ ذاتها ولإحباط الطموحات السوريّة الإقليميّة[3]. وفي سنة 1998، وكجزء من المشروع من أجل قرن أميركيّ جديد، كتب دونالد رمسفلد وبول ولفويتز، من بين ثمانية عشر آخرين، إلى الرئيس كلنتون يطلبون منه أن "يضع نصب عينه إزاحة صدّام حسين عن السلطة". وتابعوا قائلين، "ويعني ذلك على المدى القريب الرغبة في القيام بعمل

عسكريّ لأنّ من الواضح أنّ الدبلوماسيّة ستفشل"[4]. لكنّ قضيّتهم لم تستند إلى وجود ارتباطات محدّدة بين العراق والإرهابيّين، وإنّما إلى الخوف من أن يحصل صدّام على أسلحة الدمار الشامل والوسائل التي توصلها، ما يعرّض للخطر "سلامة القوّات الأميركيّة في المنطقة وسلامة أصدقائنا وحلفائنا مثل إسرائيل والدول العربيّة المعتدلة، وقسم كبير من مورد العالم من النفط". لذا أصبح إسقاط صدّام الموضوع المفضّل للعديد من خبراء الأمن القوميّ.

وهكذا بدلاً من التركيز على التهديد الإرهابيّ، شعرت إدارة كلنتون بحرارة السياسة الأميركيّة نحو العراق، تلك السياسة التي أصبحت بمثابة اختبار يكشف قيادة الأمم المتحدة والولايات المتحدة.

ولم تكن هناك معلومات محدّدة بأنّ صدّام يمكن أن يتحالف مع القاعدة لمهاجمة أميركا بأسلحة الدمار الشامل. كان التعليل بسيطاً ومباشراً: لقد أدار صدّام دولة علمانيّة أساساً. وكان شخصيّة مسيطرة من غير المرجّح أن يعطي أسلحة دمار شامل إلى مجموعة من الإسلاميّين المتطرّفين الذين لا يخضعون لسلطته ويعتبرون دولته معادية. ولم يُوزّع قطّ دليل قويّ يربط بين صدّام والقاعدة. وكان من المرجّح أكثر أن يحصل الإرهابيّون على أسلحة الدمار الشامل من السوق السوداء أو بتجنيد علماء منشقّين أو أنظمة أخرى، مثل إيران، لها سجلّ طويل من الارتباط بالإرهاب وتمتلك قدرات أسلحة الدمار الشامل، أو كوريا الشماليّة، المعروف بأنّها تبيع أيّ تكنولوجيا عسكريّة لديها.

كانت كوريا الشماليّة تمثّل مشكلة فريدة. فهي نظام غاضب ومنعزل، وقد لجأت إلى الإرهاب في السابق وتكسب عملتها الصعبة من بيع تكنولوجيا عسكرية محظورة دوليّاً. وبدأت تسعى لامتلاك الأسلحة النوويّة أثناء الحرب الباردة، وربما أعادت معالجة الوقود النوويّ، وسعت لإنتاج البلوتونيوم للأسلحة النوويّة في أوائل التسعينيّات. وفي أواخر سنة 1993، أخرجت كوريا الشماليّة شحنتها الكاملة من وقود اليورانيوم المستنفد من مفاعلها النوويّ بقوّة 5 ميغا طن في يونغ بيون. ورفضت كوريا الشماليّة السماح للمفتّشين الدوليّين من

وكالة الطاقة النوويّة بفحص الموادّ النوويّة المتخلّفة لتحديد إذا ما تمّ استخراج البلوتونيوم.

إذا جرت إعادة معالجة القضبان الأولى، فربما يكون لدى كوريا الشمالية الموادّ اللازمة لقنبلة نوويّة أو اثنتين من الناحية النظريّة. رفضت إدارة كلنتون تقبّل كوريا الشماليّة النوويّة، وأعدّت العدّة لحشد القوّة الأميركيّة من أجل ضربة استباقيّة محتملة. لكن تمّ تجنّب الحرب مع كوريا بفضل مفاوضات أميركيّة كوريّة شماليّة ثنائيّة وفّرت للكوريّين الشماليّين مفاعلين نوويّين يعملان بالماء الخفيف مقابل التخلّي عن مساعيها النوويّة. وقد جمّدت هذه الاتفاقيّة، التي تدعى اتفاقيّة الإطار، انتشار السلاح النوويّ الكوريّ عدّة سنوات.

في هذه الأثناء، واصل التهديد الإسلاميّ المتطرّف ضدّ الولايات المتحدة تصاعده، عندما اندمجت مجموعات مثل الجهاد الإسلاميّ المصريّة مع القاعدة. وفي شباط/ فبراير 1998، أصدر أسامة بن لادن فتوى ضدّ الولايات المتحدة، تدعو إلى الجهاد وتعلن أنّ كل أميركيّ هدف مشروع. وفي آب/ أغسطس 1998، دمّرت القاعدة السفارتين الأميركيّتين في تنزانيا وكينيا بشاحنتين مفخّختين.

برز في أوساط إدارة بيل كلنتون فهم مفصّل نسبيّاً للقاعدة في أواخر التسعينيّات، وكان يشمل أهدافها الإجماليّة وانتشارها في العالم ودعمها الماليّ المتشعّب. كان يُنظر إلى معسكرات التجمّع الموجودة في أفغانستان بأنّها مكشوفة ومعرّضة للهجوم. وبعد أن ضرب ابن لادن السفارتين الأميركيّتين في تنزانيا وكينيا، ردّت الولايات المتحدة بصواريخ كروز مستهدفة المعسكرات في أفغانستان، فضلاً عن ضربة ضدّ مصنع الشفاء للأدوية في السودان، وكان يعتقد أنّه يدعم نشاط أسلحة الدمار الشامل وربما يموّله ابن لادن. أصابت الصواريخ المعسكرات، لكن يبدو أنّه كان لدى ابن لادن الوقت الكافي لكي يهرب. دُمّر مصنع الأدوية، ولم يتمّ العثور لاحقاً على دليل حاسم يربط المصنع بأسلحة الدمار الشامل أو ابن لادن. وبعد ذلك سقطت الحملة ضدّ ابن لادن في العالم الأسود للخطط والعمليّات الخفيّة حتى سنة 2001.

مع ذلك، فقد ازدادت الجهود ضدّ التهديد الإرهابيّ حدّة ونشاطاً أثناء إدارة كلنتون. وقد بدأت هذه النُّهُج دفاعيّة ومحدودة بطبيعتها، وكانت تركّز على الردع والدفاع وحماية القوّات والمرافق الأميركيّة في الخارج أوّلاً، وبعد ذلك بدأت العمل ضدّ مجموعات إرهابية محدّدة متورّطة في هجمات ضدّ الأميركيّين. واستند هذا النهج، الذي حُدِّدت معالمه في التوجيه الرئاسيّ 39 الذي صدر سنة 19795، إلى مفهوم محاربة الإرهابيّين عن طريق المساعي القانونيّة والاستخباراتيّة بشكل أساسيّ.

كان المفهوم الضمنيّ من منظور أواخر التسعينيّات أنّه يجب مواجهة الإرهاب بشكل مباشر على شكل حملة شبه مستترة تستخدم فيها القوّات الخاصّة والسي أي إيه، وهي حملة لم تكن الولايات المتحدة تملك المهارة لشنّها؛ وأنّ مطاردة الإرهاب بفعّاليّة تتطلّب استخبارات تنبّئيّة مفصّلة لا يحتمل أن تتوفّر إلاّ من مصادر داخليّة؛ وأنّ الحملة ضدّ الإرهاب تتطلّب سلسلة طويلة وصعبة من التدابير العويصة التي يمكن إنكارها أمام الرأي العامّ. وبدا من غير المرجّح أن نتمكّن من إلباس الإرهاب "وجه" دولة ما: كانت أفغانستان تلعب لعبة حريصة بالتفاوض وعرض المساعدة، ثم عدم متابعة الأمر، وتشير التقارير إلى أنّ إيران علّقت أهدافها الإرهابيّة ضدّ الأميركيّين في سنة 1996. ولم يكن يوجد في الصومال حكومة تحمّل المسؤوليّة. وكان اليمن يستجيب ببطء إلى العروض الودّيّة الأميركيّة. كما أنّه كان يوجد مشكلة مع حلفاء الولايات المتحدة في أي حملة منتظرة: لم يكن السعوديّون يبدون تعاوناً، وكان المصريّون مكبّلي الأيدي. والاعتماد المفرط على الاستخبارات الإسرائيليّة يمكن أن يهدّد بتقويض العلاقات مع الأنظمة الصديقة، ومن ثم يتعارض مع أهداف السياسة الخارجيّة الأخرى. لذا كان هذا المسعى يحمل كل الدلائل على الجهد الطويل والشديد الصعوبة.

مع ذلك، تكثّف جمع الاستخبارات عن المنظّمات الإرهابيّة عن طريق وكالات الاستخبارات الأميركيّة والخارجيّة على السواء. وشهدنا تزايداً في صدور

التحذيرات من التهديدات الإرهابيّة. كانت العمليّات الهجوميّة أكثر إثارة للتحدّي. ويبدو أنّ مسعى برعاية السي أي إيه ينطوي على استخدام عملاء باكستانيّين لقتل أسامة بن لادن وضع موضع التنفيذ بعد الهجوم على السفارتين الأميركيّتين في إفريقيا، لكنّه انهار عندما أطاح الجنرال برويز مشرّف بالحكومة المدنيّة. كانت المساعيّ الأميركيّة تتطلّب دعماً على الأرض وتنطوي على الكثير من اقتفاء الأثر، فضلاً عن مخاطر كبيرة. وبدون استخبارات فاعلة، لم يكن ثمة جدوى من تكرار الضربات بصواريخ كروز.

ثمّ في تشرين الأول/ أكتوبر 2000، ضرب الإرهابيّون المدمّرة الأميركيّة يو أس أس كول في ميناء عدن. ولم يحدث انتقام فوريّ. ووفقاً لبعض المطّلعين، اتخذ قرار بعدم تكرار ضربات صواريخ كروز الفاشلة ضدّ معسكرات القاعدة في أفغانستان، وإنّما بإعداد خطط مفصّلة وشاملة لملاحقة أسامة بن لادن وشبكته. لكن عندما اكتملت الخطط، كانت إدارة كلنتون قد غادرت الحكم.

وبالنظر إلى الماضي، كان من الواضح أنّه يمكن عمل المزيد. ومع أنّ التخطيط كان يجري على قدم وساق، إلاّ أنّ تنفيذه سيقع على الإدارة الجديدة. ومع ذلك لم تكن إدارة بوش قد أقرّت بعد خطّة لمكافحة الإرهاب حتى يوم 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

في أعقاب 9/11، بدأ الكونغرس بإجراء تحقيقاته، وفي وقت لاحق كلّفت لجنة رئاسيّة بالتحقيق في هذا الفشل بأكمله. لكن بصرف النظر عن التحذيرات التي أهملت والمذكّرات التي لم تُقرأ، أو حتى الإخفاقات في صفوف الضبّاط المتوسّطين أو داخل وكالة بعينها، لم يكن هناك أيّ شك في من تقع عليه المسؤوليّة في نهاية المطاف. لقد كانت تلك مشكلة أمن قوميّ، وبصرف النظر عن قلّة أو كثرة ما تمّ عمله في ظلّ إدارة الرئيس كلنتون، فإنّ المشكلة تعود إلى الإدارة الجديدة، بعد ثمانية أشهر من وجودها في الحكم. والمسؤوليّة تقع على كبار المسؤولين، والرئيس نفسه بصفته القائد الأعلى.

منذ اللحظات الأولى تقريباً بعد 9/11، بدا أنّ التعامل مع الإرهاب الدوليّ

أصبح متداخلاً بأفكار قديمة، وبخاصّة المصلحة في القضاء على صدّام حسين. وبعد خمس ساعات فحسب على الهجوم على البنتغون، وفقاً لمراسل أخبار شبكة سي بي أس ديفيد مارتن، كان وزير الدفاع دونالد رمسفلد يطلب من مساعديه "البدء بالتفكير في ضرب العراق"، مع أنّه لم يكن يوجد في تلك المرحلة ما يشير إلى ارتباط العراق بالهجمات.

ووفقاً لشبكة سي بي أس، تشير ملاحظات أحد المساعدين في البنتغون إلى أنّ رمسفلد طلب في ذلك اليوم "أفضل المعلومات بسرعة" من أجل "الحكم إن كان من الأفضل ضرب صدّام حسين في نفس الوقت وليس أسامة بن لادن بمفرده". وبعد ذلك تستشهد الملاحظات برمسفلد وهو يطلب بشكل متشائم بأن يكون ردّ الإدارة "هائلاً... وأن يكتسح كل شيء سواء كان له علاقة أم لا"[5]. لم يكن هناك دليل يربط صدّام حسين بهجمات 9/11، مقارنة بالشكوك المتنامية بأنّ ثمة دولاً أخرى ذات صلة كبيرة بالمختطفين. ورغم الربط بين صدّام حسين وهجمات 9/11 في خطب العديد من المسؤولين في إدارة بوش، من الرئيس فما دون، لم يُثبت أحد أنّ لصدّام علاقة بأحد أكثر الإخفاقات الأمنيّة تكلفة في تاريخ الولايات المتحدة. وهكذا في مستهلّ الحرب على الإرهاب، سعى البعض في إدارة بوش إلى توسيع المشكلة واستخدامها كوسيلة للتعامل مع قضايا أخرى. وأصبح الأمر تحويليّاً ـ البحث عن دليل لتبرير حملة ما ـ وصارفاً للانتباه ـ السعي إلى توسيع المشكلة بدلاً من التركيز على جوهرها.

لكنّ الإدارة لم تكن وحيدة في تجاوز البحث عن الإرهابيّين أنفسهم. ففي الساعات والأيام الأولى التي تلت 9/11 رأى كثير من المعلّقين أنّ الهجوم معقّد جدّاً وحسن التنظيم بحيث يصعب ألاّ يكون برعاية دولة ما، وخمّنوا أنّ العراق لا بدّ أن يكون وراءه. وعندما علّقتُ في ذلك اليوم على شاشة سي أن أن بصفتي محلّلاً عسكريّاً، تلقّيت إحدى المكالمات المألوفة، وفي هذه الحالة من كنديّ متتبّع للأحداث في الشرق الأوسط، اقترح عليّ أن أشير إلى تورّط صدّام. لكنّه لم يكن لديه أي دليل يدعم فكرته بشأن تورّط العراق[6].

ولم تكن أوامر الوزير رمسفلد المخيفة مجرّد ردود فعل أوّليّة غاضبة صدرت في حمّى اللحظة. ففي اجتماعات الأيام الأولى التي أعقبت 9/11 داخل الإدارة، جرى في الظاهر بحث مهاجمة العراق، بما في ذلك في جلسة عطلة نهاية الأسبوع في كمب ديفيد حيث جرى التوصّل لأوّل مرّة إلى بعض عناصر الاستراتيجيّة الإجماليّة، رغم أنّ الروايات العامّة لا تُظهر كثيراً شدّة اهتمام الإدارة المبكّر في إنهاء القتال مع صدّام[7].

لا شكّ في أن الأدلّة الداخليّة كانت تشير على الفور إلى أنّ القاعدة هي المذنبة، لا العراق. كانت القاعدة تعمل من أفغانستان، وقد يكون استهداف هذه البلاد أصعب نسبيّاً من استهداف العراق. فهي داخلية لا منفذ لها على البحر وجبليّة ونائية. ولم يكن هناك خطّة عمليّات للانطلاق منها في صياغة الردّ. وقد حاول الاتحاد السوفياتيّ، بإدخال نحو 100 ألف جنديّ، وفشل في السيطرة على أفغانستان. ولم يكن هناك وقت للحشد العسكريّ الذي يبدأ من الصفر ويستغرق خمسة أو ستّة أشهر لإعداد قوّة الغزو. كما أنّ باكستان ودول آسيا الوسطى التي لها حدود مع أفغانستان ليست ملائمة حقّاً لحشد قوّة غزو كبيرة.

بالمقابل، الهجوم على العراق ملائم "بشكل طبيعيّ" من بعض النواحي، حيث ينسجم مع كثير من أولويّات السياسة الخارجيّة والأولويّات السياسيّة للإدارة ويدعمها. كما أنّ العمل ضدّ العراق يوفّر التركيز على عدوّ مرئيّ ومحدّد ومكروه على نطاق واسع. وهو يتبع تفكير الحرب الباردة بتعيين دولة راعية للإرهابيّين، أو "وجه" يمكن مهاجمته. وكان النجاح في ذلك شبه مؤكّد. وهو يبرز القوى العسكريّة الأميركيّة ويستند إلى عقد من التحضير لإعادة خوض حرب الخليج. وهو يسير على خطى الأفكار المبكّرة لبعض أعضاء الإدارة الكبار التي تشدّد على نافذة تتيح فرصة استخدام القوّة العسكريّة الأميركيّة لتنظيف الشرق الأوسط. كما أنّ مهاجمة صدّام قابلة للتنفيذ سياسيّاً ـ فقد أظهرت استطلاعات الرأي في أعقاب 9/11 مباشرة اعتقاداً عامّاً قويّاً بأنّ صدّام مرتبط بطريقة ما

بالإرهاب. ومن هذا المنظور، ربما رأى البعض أنّ 9/11 بمثابة فرصة جيّدة ويجب عدم تفويتها.

بعد مرور بضعة أيام على 9/11، توجّهت إلى البنتغون للتحقّق من تعليقي على السي أن أن، فزرت الوزير وعدداً من الأصدقاء القدامى. كان التوتّر شديداً. لم يكن هناك إحباط كبير وريبة بشأن مسار الأعمال العسكريّة الأميركيّة المستقبليّة ضد القاعدة فحسب، بل إنّ بعض القادة العسكريّين الرئيسيّين في البنتغون رأوا أنّ هناك تشديداً في غير موضعه في المناقشات الداخليّة الجارية آنذاك. وقد علّق أحد الضبّاط بقوله، "هل سمعت أحدث دعابة على الألسن؟ إن لم يكن صدّام قد فعلها [أي هجمات 9/11]، فذلك مؤسف، كان عليه أن يفعلها لأنّنا سوف ننال منه على أيّ حال". وتابع يقول "لم نكن يوماً بارعين في محاربة الإرهابيّين، لكن بوسعنا إسقاط دول وثمّة لائحة بالقادة الذين [أي القادة المدنيين] يريدون إسقاطهم".

نظرت إليه أثناء حديثه. كان كلانا يعرف أنّ كل ذلك يصرفنا عن قتال القاعدة: أولاً، ما يتطلّبه ذلك من وقت القادة العسكريّين وقادة الاستخبارات ـ فكل ساعة تصرف على تخطيط العمليّات ضدّ صدّام يمكن استغلالها ضدّ القاعدة. ثانياً، لنأخذ أنظمة جمع المعلومات الاستخباراتيّة: الصور والمعلومات المعترضة بطريقة إلكترونيّة واللغويّون وشبكة العملاء تكون فعّالة أكثر إذا لم تتوجّه إلى جمع المعلومات عن صدّام. ولنأخذ بعد ذلك مسألة الموارد: ألا يكون لدينا موارد ماليّة أكبر ننفقها على القوّات المسلّحة والأمن الداخليّ إذا لم نقم بتعقّب العراق في الوقت نفسه؟

لم يجرِ الكشف عن استراتيجيّة الإدارة في ذلك الوقت. وفي التصريحات العامّة، بُعَيْد 9/11، حدّد القادة الأميركيّون الحرب على الإرهاب. وقد عبّر عن ذلك الرئيس في خطابه أمام جلسة مشتركة للكونغرس في 20 أيلول/ سبتمبر 2001، "على الأميركيّين ألاّ ينتظروا معركة واحدة وإنما حملة طويلة، خلافاً لأي حملة شهدناها من قبل. وقد تشمل ضربات مثيرة تشاهد على التلفزيون، وعمليّات

مستترة، سرّيّة حتى عند نجاحها. سوف نحرم الإرهابيّين من التمويل، ونؤلّب بعضهم على بعض، ونخرجهم من مكان إلى آخر حتى لا يجدوا ملجأ أو راحة. وسوف نسعى وراء الأمم التي تقدّم المساعدة أو الملاذ الآمن للإرهاب".

بعد ذلك بأسبوع ردّد وزير الدفاع رمسفلد صدى الموضوعات نفسها بقوله إنّ هذه الحرب "لن تشبه أيّ حرب واجهتها أمّتنا. والتحدّث عما ليست عليه أسهل بالفعل من التحدّث عما هي". وتابع رمسفلد: "لن تشنّ هذه الحرب من قبل تحالف كبير متحد لغرض واحد هو إلحاق الهزيمة بمحور القوى المعادية. بل إنّها ستشمل بدلاً من ذلك ائتلافات عائمة من البلدان... ولن تكون هذه الحرب بالضرورة حرباً نمعن النظر فيها بأهداف عسكريّة ونحشد القوّة للسيطرة على تلك الأهداف. بل إنّ القوّة العسكريّة ستكون بدلاً من ذلك واحدة من عدة أدوات نستخدمها لوقف الأفراد والمجموعات والبلدان التي تنخرط في الإرهاب... إنّها ليست حرباً ضدّ فرد أو مجموعة أو دين أو بلد. بل إنّ خصمنا هو الشبكة العالميّة للمنظّمات الإرهابيّة ومن يرعاها من الدول"[8].

كان هناك الكثير من التحيّز المسيء في الاستراتيجيّة المنبثقة، حيث أوضح رمسفلد أنّ "أفضل الدفاعات هجوم جيّد" - من الأفضل ضرب الإرهابيّين في الخارج بدلاً من محاولة الدفاع عن أنفسنا في الوطن. مع ذلك أعلن الرئيس في أيلول/ سبتمبر أنّه سوف يستدعي حاكم بنسلفانيا طوم ردج إلى واشنطن لقيادة وزارة الأمن الداخليّ الجديدة في البيت الأبيض. لقد كان منصباً شاذّاً قريباً جدّاً من الرئيس ولديه مسؤولية اسمية لكنّه يفتقر إلى الميزانيّة وسلطات الأفراد التي تمكّن وزير الأمن الداخليّ من متابعة المهمّات المنوطة به لضمان التنسيق والتعاون بين العناصر الحكوميّة المختلفة. وقد شكّك كلٌّ من راقب معاناة ما يسمّى بقيصر المخدّرات أثناء حكم الإدارتين السابقتين بأنّ مثل هذا المنصب يمكن أن يكون فعّالاً بدون سلطة حقيقيّة، بصرف النظر عن مقدار كفاءة الحاكم الشخصيّة والاحترام الذي يحظى به.

وبطلب من الإدارة، أقرّ الكونغرس تشريعاً ذا تأثير كبير يعرف باسم قانون الوطنيّ الأميركيّ، وهو مصمّم لتمكين الولايات المتحدة من زيادة قدرتها على متابعة الحرب على الإرهاب في الوطن. وقد قلّص قانون الوطنيّ الحقوق القانونيّة للأفراد والحماية التي يتمتّعون بها من أجل تسهيل الحرب على الإرهاب: قلّصت القيود على التنصّت على المكالمات الهاتفيّة، وجمع البيانات وتشاركها، وأعمال التوقيف والترحيل ومقاضاة مجموعة واسعة من الجرائم، إلى جانب الحماية التي يكفلها الدستور. وقد أُقِرَّ مشروع القانون في مجلسي الكونغرس دون نقاش كبير ولم تكن هناك فرصة لإجراء مراجعة عامّة مستفيضة تبرّرها مثل هذه المقترحات عادة. فقد صُدم الحوار السياسيّ بوحشيّة هذه الهجمات ـ والخوف من التخطيط للمزيد.

ومما زاد الخوف والتشوّش، إصابة مجموعة متفرّقة من الأشخاص بعد 9/11 بعدوى مرض الجمرة الخبيثة، وهو عميل حرب بيولوجيّة مشهور جدّاً. وقد تلوّث مبنى مكاتب لمجلس الشيوخ وأخلي من أجل تطهيره. ووقعت إصابات في فلوريدا وكونكتكت ونيويورك ونيو جيرسي وواشنطن العاصمة ـ لم يكن هناك بؤرة محدّدة للعدوى ـ وسرعان ما اتضح أن عملاء الجمرة الخبيثة (الأبواغ) تنتشر من خلال نظام البريد. أيّاً يكن المصدر ـ وسرعان ما برز إجماع على أنّه محلّيّ ـ فقد أبرز الخوف من الجمرة الخبيثة مدى إلحاح القيام بعمل حاسم ضدّ الإرهاب.

كانت إدارة بوش حكيمة في عدم البدء بمهاجمة العراق ـ وبدلاً من ذلك وجدت "دولة راعية" في نظام طالبان في أفغانستان. ورغم الارتياب الذي أبداه المخطّطون العسكريّون في البداية بشأن العمليّات في أفغانستان، هاجمت الولايات المتحدة ذلك البلد بغية تدمير نظام طالبان. ففي 9 تشرين الأول/ أكتوبر، بدأت "الحرب المختلفة" بضربات صواريخ كروز من طراز توماهوك وطائرات بي-2 الشبح ضدّ أنظمة اتصالات طالبان والإرهابيّين ومقرّات قيادتهم وغيرها من المرافق في أفغانستان. وفي ضربات لاحقة استُخدمت قاذفات بي-

52 وبي-1 المنشورة في القاعدة الجوّيّة الأميركيّة البريطانيّة في دييغو غارسيا، وكذا الطائرات الجاثمة على متن حاملات الطائرات.

لم تضرب الحملة الجوّيّة الابتدائيّة سوى بضعة أهداف ـ ستّة مطارات فضلاً عن مواقع مخازن الذخيرة وبعض مواقع الاتصالات وأقل من اثني عشر موقعاً لصواريخ سطح جوّ ومواقع رادار الإنذار المبكّر للدفاع الجوّيّ. وبعد بضعة أيام اتضح لكل المراقبين أنّ هذه الضربات لم تكن حاسمة. وقد وقعت حادثة واحدة في الظاهر على الأقل سقط فيها إصابات غير متوقّعة بين المدنيّين. وبدا الجهد المبكّر متردّداً وخجولاً وغير فعّال.

بعد ذلك، انتقلت الحملة تدريجيّاً، تحت إدارة رمسفلد القويّة، للتركيز على قوّات طالبان نفسها. فضُربت مواقف الدبّابات والشاحنات. وببطء وحذر، وبرغم الطقس السيّئ، أدخلت فرق صغيرة من القوّات الخاصّة الأميركيّة والبريطانيّة. وخلال أيام تحسّنت دقّة الضربات. وبدأت قوّات التحالف الشماليّ، وهو حليف الولايات المتحدة في هذا الصراع، المناورة أمام مزار شريف على بعد نحو 200 ميل شمال غرب كابل. وقد أوقع القصف الدقيق الموجّه من قبل قوّات العمليّات الخاصّة طالبان في ورطة عميقة: الإبقاء على الانتشار في مواقع دفاعيّة خارج المدن يجعلهم أهدافاً سهلة للقوّة النيرانيّة الأميركيّة، في حين أنّ الانسحاب إلى داخل المدن والمناطق المبنيّة يجعلهم معرّضين للعداء الكامن للسكّان المقموعين. لم تجد طالبان ردّاً على مزيج التحالف الشماليّ القوّات الخاصّة الأميركيّة المدعومة بالضربات الجوّيّة الدقيقة. سقطت مزار شريف أوّلاً في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، وتلاها حصار قندوز، والتقدّم نحو كابل، والقضاء على نظام طالبان في معقله بقندهار خلال بضعة أسابيع.

كان ذلك انتصاراً سريعاً ومفاجئاً تمّ تصوّره وتنفيذه ببراعة فائقة: اشتمل على 300 فرد على الأرض وعدّة مئات من الطائرات على متن حاملات الطائرات، وقاذفات بعيدة المدى، وأقلّ من 3000 جنديّ وعنصر من المارينز في البلدان المجاورة لحماية بعض القواعد الجويّة، فضلاً عن البنية التحتيّة المقامة أصلاً في

الخليج. نعم، لقد كانت طالبان ضعيفة جدّاً عسكريّاً ـ لكنّ هذه العمليّة أظهرت أنّ باع القوّة الأميركيّة طويل في العالم، وأنّ الولايات المتحدة لا تخشى من المخاطرة برجالها على الأرض، وأنّ التكنولوجيا العسكريّة الأميركيّة المدهشة يمكن أن تكون فعّالة أيضاً ضدّ القوّات النائية المتخلّفة عسكريّاً.

بحلول كانون الأول/ ديسمبر، بدأت أول عمليّة كبرى بعد سقوط طالبان، تقدّم بطيء وحذر في الأراضي الجبليّة لمنطقة تورا بورا، وهي مشهورة بأنّها مخبأ أسامة بن لادن وموقعه الحصين. دفع تحالف من القبائل الأفغانيّة المحلّيّة المصحوبة بقوّات عمليّات خاصّة والمدعومة بالضربات الجوّيّة الدقيقة العدوّ إلى الوراء. وبالنظر إلى الماضي، يبدو أنّ تلك كانت عمليّة قامت بها مؤخّرة قوّات القاعدة؛ ولعل القبائل الأفغانيّة المحلّيّة سمحت لأسامة بن لادن ومعظم معاونيه الكبار بالهرب من الشبكة.

وفي هذه الحالة فإنّ ما بدا نصراً استراتيجيّاً نظيفاً ضد طالبان أصبح فرصة ضائعة يمكن النظر إليها بشكل متزايد على أنّها إخفاق جزئيّ. وعلى غرار الفرص الضائعة ونقاط التحوّل المحتملة، لم يلقَ هذا الأمر سوى اهتمام عابر. وبعيداً عن التأثير الإجماليّ على الرأي العام، في الداخل والخارج الذي خلّفه إسقاط حكومة طالبان في أفغانستان ـ وذلك أمر مهمّ ـ كانت الفرصة الاستراتيجيّة للعمليّة هي القضاء على القاعدة. ويجب أن يكون الهدف الصحيح توجيه ضربة قاضية ضدّ الشبكة الإرهابيّة، لا ضدّ الدولة الداعمة فقط. لقد فوّتنا الفرصة عندما تمكّنت قوّات العدوّ من الهرب إلى الأماكن المحيطة. وهكذا تفرّقت القاعدة ـ لكنّها لم تدمّر. وقد لا تتاح الفرصة ثانية لاستهدافها بهذه السهولة.

عبّر بعض القادة العسكريّين داخل البنتغون، منذ الأيام الأولى التي أعقبت 9/11، عن أنّ ثمة حاجة إلى أعداد كبيرة من القوّات الأميركيّة البرّية داخل أفغانستان لتحقيق النجاح، وأنّ القوّة الجوّيّة وحدها، حتى بوجود قوّات خاصّة تدعم المقاومة المحلّيّة، لن تكون ناجحة في نهاية المطاف. وكما هو الحال في

الغالب، كان كلا الجانبين في النقاشات الدائرة يعبّرون عن نصف الحقيقة. فقد كان الوزير رمسفلد وفريقه محقّين في تقدير الفعّاليّة الكبيرة للقوّة الجوّيّة وإمكان تدبّر مخاطر إقحام أفراد القوّات الخاصّة. وقد دفع الرئيس بوش وهو محقّ في ذلك باتجاه العمل السريع والقويّ. فلا ضرورة للتأخير.

لكنّ المفكّرين القدامى كانوا محقّين في التشديد على القوّات الكبيرة ـ فرقة أميركيّة أو اثنتين ـ لإنهاء العمل بشكل حاسم. وكما حدث، انهارت حكومة طالبان بسرعة بحيث لم تتمكّن الولايات المتحدة من نشر القوّات الإضافيّة في الوقت المحدّد. لقد كانت فرصة استراتيجيّة ضائعة ـ وفاتحة غامضة لتحيّز البنتغون في التخطيط، وهو الأمر الذي سيقود إلى مشاكل في إقرار الوضع في العراق ما بعد الصراع في سنة 2003.

لكنّ تلك لم تكن الفرصة الوحيدة الضائعة، أو حتى الإخفاق الأول للحملة. فقد حدث ذلك على المستوى الدبلوماسيّ الدوليّ.

برغم التعاطف العالميّ الجيّاش مع الولايات المتحدة في أعقاب 11/9، بدّدنا فرصة إنشاء ائتلاف دوليّ قويّ يمكن أن يتعامل مع مشكلات الإرهاب بشكل شامل، بما يتجاوز حدود القوّة العسكريّة الأميركيّة الخالصة، ويساعد أيضاً في تقاسم بعض الأعباء السياسيّة والدبلوماسيّة والاقتصاديّة الهائلة التي يقتضيها الصراع. في البداية، كسبت الولايات المتحدة شرعيّة الأمم المتحدة في مساعيها. فقد أدانت الأمم المتحدة المنفّذين ودعت الدول إلى تقديمهم للمحاكمة، كما دعتها إلى منع الإرهاب وقمعه ودعم الجهود الرامية إلى قطع التمويل عن بعض المنظّمات الإرهابيّة[9]. لكنّ 11/9 كان جريمة ضدّ الإنسانيّة. وكان يمكن إنشاء محكمة جنائيّة دوليّة لجعل الضغط الدوليّ مقنعاً.

أُهمل حلف الناتو أيضاً، مع أنّ الولايات المتحدة هي في طليعة أعضائه. وبإلحاح من الأمين العام للحلف، أعلن الناتو أنّ 11/9 شكّل وضعاً يبرّر اللجوء إلى الفقرة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسيّ، أي أنّ الهجوم على الولايات

المتحدة شكّل هجوماً على كل الدول الأعضاء في حلف الناتو. لكنّ الناتو أبقي بعيداً في الجوهر، وكان يبلّغ بالقرارات الأميركيّة بعد اتخاذها. وقد أرسلت بضع طائرات أواكس تابعة للناتو إلى الولايات المتحدة لتمكين التحالف من المساهمة، لكن كما أخبرني أحد أعضاء الإدارة المرموقين، "لن يقول لنا أحد أين يمكننا أن نقصف وأين لا يمكننا ذلك". لقد كانت لحظة مريرة بشكل يدعو إلى الدهشة بالنسبة لكثير من أوثق أصدقاء أميركا وحلفائها ـ وخطأ استراتيجيًّا أيضاً.

ومع تدفّق المشاعر المؤيّدة للولايات المتحدة على الأمم المتحدة وفي كل أنحاء العالم، شكّلت الأسابيع القليلة التي تلت 9/11 نافذة فريدة يمكن من خلالها توظيف المجتمع الدوليّ والقانون الدوليّ والالتزامات الثابتة لحلفائنا في الناتو بشكل كامل. لكن ذلك لم يحدث.

بدلاً من ذلك سعت الولايات المتحدة إلى توسيع حملتها خارج الجهود العسكريّة الصرف في أفغانستان، وعملت في الغالب بصورة ثنائيّة مع الأمم الأخرى، فتبادلت معها المعلومات، وعمّقت معها التعاون السابق في تحديد الإرهابيّين وتعقّبهم، وسعت إلى تحديد مصادر تمويلهم وقطعها. وكان ذلك نوعاً من العمل التنسيقيّ المفصّل الذي اتّجه إليه مكتب التحقيقات الفدراليّ وغيره من الوكالات الفدراليّة بصورة متزايدة أثناء التسعينيّات، والذي، كما يرون، يتمّ تناوله بصورة أفضل على المستوى الثنائيّ.

لكن ظهرت مصاعب التحرّك بهذه الطريقة على الفور تقريباً. فقوانين الأمم مختلفة في المقام الأوّل، لذا تختلف تعريفات وعناصر الإثبات فيما يتعلّق بالجرائم بين دولة وأخرى. كما أنّ قسماً كبيراً من الشبكة في الخارج لم يكن متورّطاً في الإرهاب بحدّ ذاته وإنما في عدد من الأعمال اللوجستيّة الداعمة والاتّصالات، وهي من الأعمال التي يصعب كثيراً مقاضاتها بنجاح. وتتعامل الإجراءات القانونيّة بشكل مختلف أيضاً فيما يتعلّق بالأدلّة الإلكترونيّة، مثل المحادثات المتنصّت عليها على الهاتف والمحادثات المعترضة على الراديو. وفاقمت من هذه المصاعب القضيّة القديمة المتعلّقة بتشارك الاستخبارات، حيث

تأتي المعلومات المتلقاة من "مصادر وأساليب حسّاسة" وتنطوي في بعض الأحيان على جمع معلومات تعترض عليها الحكومة المضيفة.

وكان من نتيجة ذلك أنّ بعض أكثر المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة وضوحاً جرى توقيفهم فحسب، أو توقيفهم ثمّ إطلاق سراحهم، لا سيّما في ألمانيا وإسبانيا، اللتين يوجد فيهما أنظمة قانونيّة أكثر تحديداً. مع ذلك كانت هذه الدول حليفة لنا، حيث لا يعتبر استخدام القدرات العسكريّة الأميركيّة خياراً، وحيث خطّطت القاعدة للعمليّات ضدّ الولايات المتحدة ومواطنيها ودبّرتها.

كان هذا وضعاً يدعو إلى العمل من خلال آليّة موحّدة مثل حلف الناتو. فالدول لا تقدم بملء إرادتها على تحمّل أعباء صعبة ومكلفة، مثل تغيير القوانين والإجراءات، أو إجراء تحقيقات عميقة مع مواطنيها. ولا يكفي الإيثار والزمالة لجعل الأمم الأخرى تشارك مشاركة تامّة في محاربة الإرهاب. بل إنّ أعمالها الدوليّة تتّبع برامج سياسيّة محلّيّة. وهذه هي عبقريّة حلف الناتو على وجه التحديد، لأنّه يحوّل القضايا الدوليّة إلى قضايا سياسيّة محلّيّة عن طريق مطالبة الحكومات باتخاذ مواقف والدفاع عنها أمام الناخبين في الوطن. وقد عكس إصرار الإدارة على رفض إشراك الدول الأخرى من خلال الناتو "موقفاً" أميركيّاً معيّناً، وهو عدم احترام العمليّات الدستوريّة والسياسيّة للدول الأخرى، فضلاً عن الإفراط في تقدير القوّة الأميركيّة.

تُركت الولايات المتحدة تتصارع مع مئة حكومة بشكل ثنائيّ - وهو مسعى صعب للغاية في شيء معقّد وحسّاس جدّاً كالحرب على الإرهاب. لذا فإنّ ما بدا سهلاً في القمّة - "ائتلاف عائم" - تبيّن أنّ تنفيذه أصعب بكثير على مستوى قاعدة الحكومة، حيث يتمّ تحمّل الكثير من العبء الثقيل. ونتيجة لذلك، كانت الشبكة (وتبقى) بعيدة جدّاً عن التفكيك رغم توقيف آلاف المشتبه بانتمائهم إلى القاعدة في كل أنحاء العالم.

في هذه الأثناء، اتخذت الجهود الأولى داخل الوطن شكلها داخل مجتمعات الاستخبارات والشرطة بتشارك المعلومات عن الإرهابيّين وتعقّبهم. وقد بدأ

تشارك المعلومات بشكل جادّ بفضل قانون الوطنيّ وإدخال تغييرات على إجراءات مكتب التحقيقات الفدراليّ، وهكذا جرى تبادل عشرات الآلاف من أسماء المشتبه بأنّهم إرهابيّون والبحث في قواعد البيانات والمقارنة بينها. وشكّلت فرق وزارة الدفاع ومجتمع الاستخبارات جهوداً تعاونيّة مع فرق وزارة العدل ومكتب التحقيقات الفدراليّ. ومن ثمّ فإنّ العمل الذي بدأ كان أكثر كثافة وشمولاً، منذ اللحظة الأولى، من أيّ شيء نفّذ في السابق.

وفي الوقت نفسه، حاول مكتب وزارة الداخليّة في البيت الأبيض، وهو المسؤول عن قيادة الوكالات الحكوميّة المختلفة، التعامل مع قضايا أكثر اتساعاً. لقد كان ثمّة حاجة إلى جهد يشمل النظام بأكمله - على المستوى الفدراليّ والولايتيّ والمحلّيّ - لا لتحديد الإرهابيّين المحتملين وتوقيفهم فقط، وإنّما أيضاً لخفض قابليّة تعرّض المجتمع للضربات الإرهابيّة وتقوية قدراتنا على الاستجابة للضربة. كانت المهمّات الأولى متعدّدة: إدراك المزايا والقدرات المتوفّرة، ومسح الجهود المتواصلة، وتقدير قابلية التعرّض للهجمات والأولويّات، ووضع استراتيجيّة ومتطلّبات. لقد كان الأمن الداخليّ جهداً هائلاً يشتمل على عشرات الوكالات ومئات الآلاف من الأشخاص ومليارات الدولارات.

مضت الأسابيع الأولى لوزارة الداخليّة، بموظّفين مستعارين وتمويل محدود، في تنظيم اللجان من الوكالات المتأثّرة وتفحّص المشاكل والسياسات واقتراح الحلول. وبدا أنّ حجم القضايا يتطلّب عدداً كبيراً وكاملاً من الموظّفين لكل قضيّة وعمل. وقد لقي مسعى مبكّر قام به موظّفو وزارة الداخليّة للسيطرة على بعض القضايا والمصادر المرافقة هزيمة داخل الحكومة أثناء الإعداد لخطاب الرئيس عن حالة الاتحاد لسنة 2002. وفي أثناء ذلك، تواصلت المساعي لإقامة مشاريع إيضاحيّة وجهود اختباريّة تموّل بمخصّصات طارئة، وإن تكن نتائجها الظاهرة قليلة.

بدلاً من ذلك، بدا أنّ العديد من المسؤولين في إدارة بوش يسلّطون اهتمامهم على احتمال التحرّك ضدّ العراق. وتلك هي الفكرة القديمة للدولة الراعية للإرهاب

- رغم عدم وجود أي دليل على رعاية العراق لهجمات 11/9. وبوسعي أن أتصوّر النقاشات الدائرة. إنّ الحرب لخلع صدّام حسين تمثل عملاً ملموساً ومرئيًّا. وإذا كان ثمة إرهابيّون لا يزالون يعتقدون أنّ الولايات المتحدة ليّنة ومتردّدة في الردّ، فسوف تكون تلك الضربة المقنعة. وبدا النجاح ضدّ العراق الذي أضعفته العقوبات الاقتصاديّة المُقعدة على مدى عقد من الزمن مضموناً بالفعل. وباستخدام القوّة في العراق تتحقّق فرص أخرى مثل كسر سياسة "الاحتواء المزدوج" في الخليج، ومتابعة دول أخرى في المنطقة، والتعامل مع التحدّيات المحتملة للهيمنة الإقليميّة الأميركيّة في الخليج الغنيّ بالنفط قبل أن يبرز أي تهديد مهمّ للأعمال الأميركيّة.

عندما زرت البنتغون في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001، كان لدى أحد العسكريّين الكبار بعض الوقت للتحادث معي. قال لي إنّنا ما زلنا نعتزم التحرّك ضد العراق. لكن ثمة ما هو أكثر من ذلك. وتجري دراسته كجزء من خطّة حملة تمتدّ خمس سنوات، وأنّ هناك سبعة بلدان تبدأ بالعراق، ثمّ سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان. لذا خطر في بالي أنّ هذا ما يقصدونه عندما يتحدّثون عن "تجفيف المستنقع". وكان ذلك دليلاً آخر على نهج الحرب الباردة: يجب أن يكون للإرهاب "دولة راعية"، وأنّ مهاجمة دولة - مع الثقة التامّة بالقدرة على إسقاطها - أجدى بكثير من مطاردة أفراد ومنظّمات غامضة وجمعيّات مستترة.

قال ذلك مع إظهار عدم استحسانه للفكرة بمجملها - وهو يكاد لا يصدّق الأمر. وقد غيّرت موضوع الحديث إذ ليس ذلك ما أريد سماعه. وهو ليس ما أريده أن يتقدّم إلى الأمام أيضاً.

يا لها من غلطة، تأمّلت في الأمر كما لو أنّ الإرهاب يأتي من هذه الدول. ربما يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لإيران التي لا تزال تدعم حزب الله، وسوريا المتواطئة في مساعدة حماس وحزب الله. لكن لا حزب الله ولا حماس يستهدفان الأميركيّين. فلماذا لا نبني قوّة دوليّة لمكافحة القاعدة؟ لكنّنا إن جعلنا الأولويّة

للتهديد الذي يأتينا من أيّ دولة، فسوف تأتي إيران في رأس اللائحة بالتأكيد، حيث تواصل برامجها للحرب الكيميائيّة والبيولوجيّة، ولديها طموح نوويّ واضح، وذراع إرهابيّة عالميّة منظّمة.

وماذا عن المصادر الحقيقيّة للإرهابيّين - حلفاء أميركا في المنطقة مثل مصر وباكستان وبعض الدول الخليجيّة؟ أليست السياسات المتشدّدة للأولى والفساد والفقر في الثانية هي التي تولّد الكثير من الشبّان الغاضبين الذين يصبحون إرهابيّين؟ وماذا عن الإيديولوجيا المتشدّدة والتمويل المباشر الذي يتدفّق من الخليج؟ أليس ذلك هو الذي يجمع الحركة الإسلاميّة المتطرّفة ويشدّ من أزرها؟ وماذا عن حلفائنا في حلف الناتو الذين تستخدم مدنهم كقواعد إعداد ومقرّات قيادة؟ لماذا لم نكن نبذل جهوداً أكبر في تدابير وقائيّة أوسع؟

بدا أنّنا كنّا ذاهبين إلى استراتيجيّة يرجّح أن تجعل منّا العدوّ - تشجّع ما يمكن أن يبدو كأنّه "ضدام الحضارات" - وهي ليست استراتيجيّة جيّدة لكسب الحرب على الإرهاب. فإسقاط هذه الدول السبع لن يفيد كثيراً في التعامل مباشرة مع الإرهابيّين الذين هاجموا الولايات المتحدة، ولكن قد يجعلنا العدوّ لكثير من الحكومات في المنطقة ولجزء كبير من العالم الإسلاميّ. إنّ الطريق إلى القضاء على الإرهابيّين هو حرمانهم من التأييد الشعبيّ، واستهداف قادتهم بشكل إفراديّ، وإظهار عجزهم، والقضاء على المنظّمات من جذورها. وأعتقد أنّ من الأفضل دفعهم إلى التراجع إلى دولة أو اثنتين تقدّمان لهم الدعم، ثم تركيز جهودنا هناك. ولن يكون من الحكمة ملاحقة سلسلة كاملة من الدول أوّلاً والمخاطرة بتفريق الإرهابيّين بين شعوب إسلاميّة يتزايد عداؤها لأميركا.

كما كانت هناك قضيّة قابليّة التنفيذ من الناحية العسكريّة. لعل بوسعنا التعامل مع معظم القوّات المسلّحة النظاميّة في هذه البلدان بدون صعوبة، مع أنّ إيران تثير التحدّي - 70 مليون نسمة وأكبر بكثير من العراق وتضاريس صعبة حقّاً. لكن ما الذي يمكن أن يحدث بعد أن ندخل؟ وماذا عن خطّة ما بعد الحرب؟ ماذا يحدث بعد أن نجتاح هذه البلدان؟ كيف نحكمها ونطوّرها، ولماذا نعتقد أنّ

بوسعنا القيام بعمل أفضل لمنع العمليّات الإرهابيّة مما فعله الإسرائيليّون في الضفة الغربيّة أو في جنوب لبنان؟

لقد وصل الإسرائيليّون إلى بيروت في بضعة أيام في حزيران/ يونيو 1982 ـ ثمّ واجهوا انسحاباً تدريجيّاً مكلفاً خلال ثمانية عشر عاماً. كما أنّنا حاولنا بالفعل معالجة الأمر في الصومال ووجدنا ذلك أمراً كريهاً ـ كان قتال النساء والأطفال والقوّات غير النظاميّة في المدن قبيحاً وصعباً.

إن كنّا نريد ملاحقة الدول التي تدعم الإرهاب، لماذا لا نتوجّه إلى الأمم المتحدة أوّلاً، ونقدّم الدليل ضدّ القاعدة، وننشئ محكمة لمحاكمة الإرهاب الدوليّ؟ لماذا لا نصيغ قرارات تمنح جهودنا لمكافحة الإرهاب القوّة الكبرى للقانون الدوليّ وتكسبنا ثقلاً أكبر وأكثر قوّة ضدّ أي دولة يمكن أن تدعم الإرهابيّين، ثمّ نستخدم القانون الدوليّ مدعوماً بالأدلّة لإقناع الأوروبيّين المتميّزين دائماً والذين يحافظون على التجارة المفتوحة مع إيران وغيرها؟

غادرت البنتغون عصر ذلك اليوم وأنا أشعر بقلق عميق. تمنّيت لو أنّ الضابط كان مخطئاً، أو أن يقوم من يدفع بهذا الاتجاه بتعديل نهجه.

ابتدأ التخطيط العسكريّ للعراق في خريف سنة 2001 على ما يبدو، وربما انسجاماً مع توجيه سياسيّ صادر من أعلى المستويات في الحكومة الأميركيّة. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، كلّف واضعو خطابات الرئيس بمهمّة "إيجاز أفضل حالة للسعي وراء العراق بجملة أو اثنتين" تحضيراً لخطاب الرئيس عن حالة الاتحاد[10]. وبعد أن ألقى الرئيس خطابه عن حالة الاتحاد في سنة 2002، وضعت السياسة طيّ الكتمان.

ذكر الرئيس أنّ "هدفنا التالي هو منع الأنظمة الراعية للإرهاب من تهديد أميركا أو أصدقائنا وحلفائنا بأسلحة الدمار الشامل. وبعض هذه الأنظمة هادئ جدّاً منذ 11 أيلول/ سبتمبر. لكنّنا نعرف طبيعتها". ذُكرت كوريا الشماليّة وإيران لماماً، لكن وجّهت التهمّ القويّة إلى العراق، الذي كما قال الرئيس، واصل

"التباهي بعدائه لأميركا ودعمه الإرهاب... وخطّط لتطوير الجمرة الخبيثة وغاز الأعصاب... واستخدم بالفعل الغاز السامّ لقتل آلاف من مواطنيه... ووافق على التفتيش الدوليّ ـ ثم طرد المفتّشين... نظام لديه ما يخبّئه عن العالم المتحضّر".
وتابع الرئيس: "إنّ

مثل هذه الدول وحلفائها الإرهابيّين يشكّلون محور الشرّ، ويتسلّحون لتهديد سلام العالم... ويمكن أن يزوّدوا الإرهابيّين بهذه الأسلحة... لن أقف متفرّجاً... ولن تسمح الولايات المتحدة لأكثر الأنظمة خطراً في العالم بأنّ تهدّدنا بأكثر الأسلحة تدميراً في العالم".

كان الأمر محتوماً: سوف نذهب للحرب ضدّ العراق.

لقد كانت اللغة المستخدمة في خطاب حالة الاتحاد بالغة البساطة وميّالة إلى القتال. لم تكن هناك ارتباطات واضحة بين العراق وإيران وكوريا الشماليّة ـ "محور الشرّ" كما أسماها الرئيس بوش ـ باستثناء الاشتباه بأنّ كلاً منها تُضمر طموحات للحصول على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كان العراق وإيران لا يزالان مختلفين، وفي حالة حرب من الناحية التقنيّة، بعد أكثر من عقد على انتهاء القتال بينهما. ويُعتقد أنّ كوريا الشماليّة يمكن أن تبيع التكنولوجيا العسكريّة التي تمتلكها لأي مشترٍ، لكن لم يكن هناك في الوقت نفسه أي ترتيبات معروفة لتزويد العراق أو إيران بها. وفي حين أنّها كافّة استخدمت الهجمات الإرهابيّة في وقت من الأوقات كأداة من أدوات سياسات الدولة، كانت إيران وحدها تمتلك شبكة إرهابيّة ناشطة وفعّالة من خلال حزب الله. ولم يكشف خطاب الرئيس عن أيّ دليل على وجود روابط بين نظام صدّام والقاعدة ـ وبدا أنّ أي ربط لا يعدو كونه نظريّاً وافتراضيّاً في أسوأ الأحوال.

في الواقع، كانت إيران وكوريا الشماليّة في بداية سنة 2002 تمثّلان تهديداً أكبر مما يمثّل العراق من ناحية انتشار الأسلحة. فقد أشارت التقارير إلى أنّ إيران تسعى بنشاط لتطوير الأسلحة النوويّة منذ عدّة سنوات، ويُعتقد أنّها تستخدم برنامج الطاقة النوويّة السلميّة كغطاء. ووفقاً لمعلومات صدرت عن

الإدارة في وقت لاحق ـ ليس قبل موافقة الكونغرس على قرار يفوّض الإدارة باستخدام القوّة ضدّ العراق ـ كانت كوريا الشماليّة تسعى بنشاط وراء مشروع جديد لتخصيب اليورانيوم يوفّر لها في نهاية المطاف الموادّ الانشطاريّة اللازمة لإنتاج أسلحة نوويّة حتى ولو لم تتم العودة إلى معالجة قضبان الوقود المستنفد المجمّدة بموجب اتفاقيّة الإطار الموقّعة في أواسط التسعينيّات.

كان استخدام الرئيس لمصطلح "محور الشرّ" محيّراً لكثير من الأوروبيّين أيضاً. فهو في أحسن الأحوال يثير ذكريات عن وصف الرئيس الأميركيّ الأسبق للاتحاد السوفياتيّ بـ"إمبراطوريّة الشرّ"، وهو مصطلح أثار مخاوف أوروبيّة في ذلك الوقت. فالأوروبيّون الذين يعيشون في القارّة نفسها كانوا براغماتيّين، لا إيديولوجيّين، في نظرتهم، ويتطلّعون إلى البقاء والديموقراطيّة والازدهار. وقد بدا وصف "محور الشرّ" في أسوأ الأحوال نذيراً بحملة تستلهم الدين ضدّ دول ذات سيادة، وهو أمر لا يدمّر التجارة الدوليّة فحسب، وإنّما يثير مشاكل محليّة أيضاً في الدول الأوروبيّة ذات الجاليات الإسلاميّة الكبيرة.

كان منطق الخطاب ولغته مطّاطين على السواء. فقد سعى المجتمع الدوليّ إلى إقامة ارتباطات بين 9/11 والعراق، وسيطر تصميم الولايات المتحدة على مهاجمة العراق على جانب كبير من المحادثات الرفيعة المستوى بين الولايات المتحدة وحلفائها المهمّين في كل أنحاء العالم.

عزّزت الأعمال الأميركيّة الجارية في خليج غوانتانامو، بكوبا، لاستقبال معتقلي طالبان المخاوف من الولايات المتحدة. فقد أعيد تأهيل منطقة احتجاز قديمة للاجئين في القاعدة الأميركيّة وجهّزت بزنزانات مكشوفة صغيرة ملئت بنحو 500 مقاتل ينتمون إلى طالبان والقاعدة. وقد حُرم هؤلاء من وضعيّة سجناء الحرب فأوقفوا واستجوبوا. ويبدو أنّ بعض الموقوفين سيحاكمون لاحقاً في "محاكم عسكريّة" شكّلت للحؤول دون وصولهم إلى نظام المحاكم المدنيّة الذي يمكن أن يمنح حقوقاً غير ملائمة للمتّهمين، وبالتالي يقوّض الحرب على الإرهاب. كانت الصيحة من الخارج عالية ومستدامة، إذ إنّ المقاتلين ينتمون إلى

عدّة بلدان مختلفة، منها العديد من حلفاء الولايات المتحدة. وكانت سياسة الحبس بحدّ ذاتها تشكّل استنزافاً دائماً لوحدات الشرطة العسكريّة الأميركيّة القليلة.

واجهت الإدارة الأميركيّة هنا معضلة صنعتها بنفسها. فبإبقائها الأمم المتحدة وحلف الناتو خارج الحرب، لم يكن لديها مكان تلجأ إليه للمساعدة في حبس الإرهابيّين المشتبه بهم. فقد كان حبسهم أمراً جيّداً لكنّ تكلفة ذلك لم تكن هيّنة. من الناحية النظريّة، كانت قيمة المعلومات التي تمّ الحصول عليها من الاستجوابات عالية ـ لكنّ تكاليف حبسهم كانت حقيقيّة أيضاً.

وهكذا لم تكد تمضي ستّة أشهر على الحرب ضدّ الإرهاب حتى اتضح اتجاهها. ستلجأ الولايات المتحدة إلى الضرب باستخدام تفوّقها العسكريّ؛ وستوسّع المشكلة باستغلال هجمات 9/11 للتعامل مع المخاوف الأكبر في الشرق الأوسط؛ وستحاول تكوين أقوى قضيّة ممكنة لصالح المسار الذي تتّبعه بصرف النظر عن الاختلافات الدقيقة في الاستخبارات؛ وستبدّد التدفّق الهائل للنوايا الحسنة والتعاطف الذي تلقّته في أيلول/ سبتمبر 2001 بالذهاب بمفردها بدون دعم تحالف رسميّ أو الدعم الكامل من الأمم المتحدة.

ويمكن أن تستغرق هذه الحرب سنوات كما أوحت إدارة بوش.



الفصل الخامس

مقولات معيبة، استراتيجيّة معيبة

وفّرت المناورات ضدّ طالبان للعسكريّين تدريباً ثميناً على الحرب التي ستلي في العراق، لكنّ الدروس الحقيقيّة سوف تكون في العمليّات التي تلي الصراع. في أوائل سنة 2002، كانت طالبان مطارَدة وخارج السلطة لكنّها لم تدمّر. وبقيت القاعدة أو أجزاء منها في المنطقة، أحياناً في باكستان، وأحياناً تتسلّل عبر الحدود إلى شرق أفغانستان. وكانت لا تزال تشكّل تهديداً محتملاً.

كان التحدّي الذي يواجه إدارة بوش ترسيخ الاستقرار في أفغانستان بحيث يمكن العمل على هدفها الحقيقيّ، وهو العراق. وكان على الإدارة أن تركب المخاطر.

كان يجب التعامل مع أفغانستان باعتبارها مهمّة "اقتصاد في القوّة": "هذا ما لديك، فأتِ بأفضل ما تستطيع الآن". السيطرة على كابل، وتعقّب بقايا القاعدة، وضرب أي انبعاث لحركة طالبان، ومحاولة دعم إعادة الإعمار، لكن دون توفير الأمن في كل أنحاء البلاد. ورغم الحديث الشجاع عن فرص جديدة للشعب الأفغانيّ، لم توفَّر المصادر ولا القوّات الأمنيّة. وقوّضت الحملة المحتملة على العراق متابعة الجهود في أفغانستان.

شُكّلت حكومة من المجموعات الأفغانيّة المتباينة. وأدخلت في نهاية المطاف قوّة لحفظ السلام إلى كابل للمساعدة في ضمان بقاء الزعيم الأفغانيّ المعيَّن حديثاً، حميد قرضاي، يبلغ تعدادها 4500 جنديّ متعدّد الجنسيّات (بدون

أميركيّين) بقيادة قائد بريطانيّ. لم يكن لدى القوّة الدوليّة للمساعدة في حفظ الأمن تفويض بالعمل خارج كابل. ولم يُرفع حجم القوّة أو تعزّز قدراتها برغم مناشدات الرئيس قرضاي وطلبات الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

في هذه الأثناء، فيما بدأت الجهود لإنشاء قوّة من الشرطة الأفغانيّة وتدريب جيش وطنيّ، تعقّبت الولايات المتحدة بقايا القاعدة التي كانت تتجمّع في شرق أفغانستان وتعدّ في الظاهر لمعاودة العمل الهجوميّ ضدّ ائتلاف القبائل الأفغانيّة بقيادة الرئيس قرضاي. كان العمل العسكريّ الذي أطلق عليه اسم أناكوندا أكبر العمليّات البرّيّة الأميركيّة في الحرب الأفغانيّة، حيث شملت ثلاث كتائب من الفرقة 101 المجوقلة فضلاً عن مئات من رجال القبائل الأفغان المصحوبين بقوّات أميركيّة وبريطانيّة.

عكست التكتيكات المستخدمة في عمليّة أناكوندا الحرب الحديثة. فقد خُطّط لتكون المواقع الأميركيّة في الأراضي المرتفعة التي تستطيع منها القوّات طلب الضربات الجوّيّة الدقيقة لأي قوّة معادية تحاول الهروب من مخبئها. وكانت القوّات الأميركيّة ستشكّل السندان، فيما تضغط القبائل الأفغانيّة وتندفع وتساعد في تحديد الأهداف التي ترسلهم إليها القوّات الخاصّة: أي أنهم سيشكّلون المطرقة. وكانت الطائرات بدون طيّار والطائرات التي يقودها طيارون ذات الوصلات التلفزيونيّة الفوريّة ستعمل على مراقبة المعركة، فيما الضربات الدقيقة تدكّ العدوّ موقعاً إثر آخر، إلى أن يستسلم.

لم تبدأ المعركة كما خُطِّط لها. فقد نُصب كمين لرتل واحد من القوّات الأفغانيّة المتقدّمة على الأقل قبل أن يتمكّن من التقدّم إلى موقعه الابتدائيّ. وكان الطقس رديئاً والمعلومات الاستخباراتيّة غير تامّة: كان هناك عناصر من القاعدة وطالبان أكثر مما هو متوقّع، بعضها في المواقع التي أسقط فيها الجنود الأميركيّون بالمروحيّات أو قربها. وتعرّضت القوّات الأميركيّة لنيران غزيرة ـ وجرح نحو أربعين في اليوم الأوّل للقتال. أقحمت مروحيّات أباتشي الهجوميّة

فضلاً عن الطائرات الضاربة في القتال. وقد أصيبت مروحيّتا نقل للقوّات الخاصّة إصابة خطيرة وقتل ثمانية جنود من القوّات الخاصّة. وبعد اليوم الأوّل، ضمنت المعلومات الاستخباراتيّة والقوّة النيرانيّة والهيمنة على الاتصالات النتيجة المتوقّعة، ومنذ تلك اللحظة وما يليها أخذ القتال يسير وفق الخطّة المرسومة. وبعد خمسة عشر يوماً انتهت العمليّة ـ تمّ تشتيت بقايا القاعدة وطالبان. وبقي السؤال الوحيد المطروح هو كم عدد أفراد العدوّ الذين قتلوا بالفعل؟

عانت العمليّة من صعوبات داخليّة. فبعد أسابيع من التخطيط، يبدو أنّ القوّة الجوّيّة لم تُستدعَ إلاّ في اللحظة الأخيرة. واعتماداً على الروتين الذي اتُّبع في الماضي، لم يتمكّن سلاح الجوّ من الردّ بالنيران دعماً للقوّات المحتكّة بالعدوّ على الأرض. وتلا ذلك أسابيع من الشكاوى والانتقادات والاتهامات المضادّة، بعضها وصل إلى الجمهور وجرى التعامل معها في النهاية على أعلى مستويات القوّات المسلّحة. ومع ذلك فقد بيّنت العمليّة بوضوح أنّ القوّات الأميركيّة يمكنها التعامل مع الأراضي الوعرة والقتال القاسي في أفغانستان. ويمكنها الاستمرار في القتال عدّة أيام بدون ملجأ أو وسائل راحة أخرى. ويمكنها تكبّد الإصابات ومتابعة القتال. وكانت أيضاً تتعلّم من كل قتال؛ وفي وقت لاحق يستطيع العديد أن ينسب الفضل إلى الدروس المستفادة من هذه الحادثة في التحسّن الكبير الذي طرأ على الدعم الجوّيّ أثناء عمليّة حرّيّة العراق في سنة 2003.

وتعلّمت القاعدة دروساً أيضاً. فبعد أناكوندا، انقسمت بقايا طالبان والقاعدة إلى مجموعات أصغر وتابعت العمل على طول الحدود بين أفغانستان وباكستان. وقد وقعت هجمات بين الحين والآخر على المفارز الأميركيّة التي تقوم بأعمال الدوريّة خارج المدينة. وكانت القوّات الأميركيّة تُقصف بمدافع الهاون والصواريخ بشكل دوريّ، ووقعت حوادث قنص وألغام أرضيّة بين الحين والآخر، حتى داخل كابل وحولها. وهكذا استقرّ الحال على استقرار مضطرب، حيث يسيطر الرئيس قرضاي على كابل في حين تقوم القوّات الأميركيّة بحملة

لمكافحة حرب العصابات في جنوب شرق أفغانستان، كما ركّز أمراء الحرب الإقليميّون على إعادة بناء قوّتهم الذاتيّة.

تابعت إدارة بوش تخطيطها واستعداداتها للصراع الذي يلوح مع العراق، وفجأة تفجّر الصراع الدائر بين إسرائيل والفلسطينيّين واقتحمت القوّات الإسرائيليّة العديد من مناطق الضفّة الغربيّة الفلسطينيّة. هدّد الغضب وموجات الاحتجاج التي ثارت في العالم العربيّ بإلغاء الدعم للعمليّة الأميركيّة التي يجري التخطيط لها ضدّ العراق. وفي آذار/ مارس 2002 قدم نائب الرئيس دِك تشيني في زيارة إلى المنطقة.

بدت رحلة تشيني كأنها إعادة لزيارته إلى المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج في آب/ أغسطس 1990 التي شرح فيها التهديد الذي يمثّله غزو صدّام حسين للكويت، وحشد تأييد الدول الصديقة وساعد في كسب الدعم الذي ضمن النفاذ الأميركيّ إلى المنطقة والمشاركة العربيّة في حرب الخليج 1991. لكن تشير التقارير إلى أن نتائج الرحلة التي جرت بعد اثني عشر عاماً لم تكن مرضية. فقد كان الإحباط مرتفعاً في المنطقة، ولم تكن الإدارة الأميركيّة قد فعلت الكثير لحلّ الصراع بين إسرائيل والفلسطينيّين، وكان الأمل ضعيفاً في الحصول على دعم عربيّ لعمل عسكريّ أميركيّ ضدّ قائد عربيّ شقيق فيما تهاجم إسرائيل المدن الفلسطينيّة.

في هذه الإثناء، في الوطن، كانت التسريبات الأولى عن إخفاقات استخباراتيّة منهجيّة مرتبطة بأحداث 11/9 تهدّد بإثارة قضايا سياسيّة يمكن أن تؤثّر على ثقة الرأي العامّ. ويبدو أنّ مكتب التحقيقات الفدراليّة لم يكن نشطاً في متابعة التحذيرات المحتملة. وكان يُنتظر كشف المزيد فيما يتقدّم التحقيق السريّ الذي يجريه الكونغرس في فشل الاستخبارات المرتبط بأحداث 11/9.

في ربيع سنة 2002 وأوائل صيفها، صار مجتمع الأعمال والصحافيّين ومحلّلي السياسات يدرك خطط مهاجمة العراق بشكل متزايد. فقد ظهرت روايات في الصحف عن التخطيط في البنتغون، وتواصل البحث على التلفزيون والبرامج

الإخباريّة. وفي حزيران/ يونيو 2002، أثناء إلقاء خطبة حفل التخرّج في أكاديميّة الولايات المتحدة العسكريّة في وست بوينت، أثار الرئيس بوش للمرّة الأولى فكرة الحقّ الذي تملكه الولايات المتحدة في استباق أعمال أيّ دولة أو مجموعة يمكن أن تهدّدنا. وستكون عقيدة الاستباق هذه ـ القيام بعمل ضدّ الآخرين قبل أن يؤذوك ـ في صلب القضيّة الأميركيّة الداعية إلى مهاجمة العراق. وفي أواخر تمّوز/ يوليو 2002، عقد السناتور جوزيف بيدن، وكان آنذاك رئيس لجنة العلاقات الخارجيّة في مجلس الشيوخ، جلسات استماع لمناقشة خطط الإدارة المتعلّقة بالعراق. ولم تقدّم الإدارة أي شهود.

بدت الإدارة في الواقع مصمّمة على عدم تأكيد نواياها. وفي آب/ أغسطس، في مزرعة الرئيس في كروفورد بتكساس، تساءل بوش عن سبب تحدّي الناس له في سياسته تجاه العراق. وقال إنّه "رجل صبور". ورفض وزير الدفاع رمسفلد ما أسماه "بالهياج" بشأن التخطيط للعراق. لكن العمل تواصل خلف الأضواء بسرعة كبيرة. وكما اعترف رئيس أركان بوش، أندرو كارد، بعد ذلك بشهر واحد قائلاً، "من وجهة نظر تسويقيّة، لا يمكنك الإقدام على عرض منتج جديد في آب/ أغسطس".

تولّى الخطوة التالية في حملة الشؤون العامّة نائب الرئيس تشيني في كلمة في أواخر آب/ أغسطس وصف فيها صدّام بأنّه "تهديد مميت" للولايات المتحدة، عدوّ يمكنه في مرحلة ما "تعريض الولايات المتحدة أو أي أمّة أخرى للابتزاز النوويّ". وقد أكملت ملاحظات نائب الرئيس تشيني القياس المنطقيّ للإدارة: لو استخدمت الضربات الإرهابيّة للولايات المتحدة أسلحة الدمار الشامل، لأوقعت عدداً أكبر من القتلى؛ لذا للولايات المتحدة الحقّ في القيام بهجوم استباقيّ على من يحتمل أن يهدّدونا، سواء أكانوا إرهابيّين أم دولاً مارقة؛ وصدّام بسعيه للحصول على الأسلحة النوويّة أصبح تهديداً مميتاً. وتلعب الأسلحة النوويّة دوراً رئيسيّاً في هذا القياس المنطقي لأنّ احتمال وجود أسلحة نوويّة عراقيّة هو الذي برّر الهجوم الاستباقيّ.

كان هذا منطقاً يمكن أن يتفهّمه الجميع، وبخاصّة بعد 9/11. وبصرف النظر عن تورّط صدّام في تلك الهجمات أو لا - ولم يقدِّم أي دليل يثبت ذلك، كان درس 9/11 قويّاً جدّاً جرى الإيحاء بأن الولايات المتحدة لا يسعها الانتظار والمخاطرة بالتعرّض لضربة أولى جديدة.

لكنّ هذا القياس المنطقيّ يحتاج، كما بدأ يظهر، إلى ثلاثة عوامل إضافيّة لكي يصبح مقنعاً. أوّلاً، يجب إقامة الدليل على التهديد النوويّ الذي يمثّله صدّام ووسيلة إيصاله؛ ثانياً، عدم وجود بديل لاستخدام القوّة؛ ثالثاً، الإحساس بالضرورة الماسّة، أو ما ما سرعة التحرّك الذي يتوجب علينا القيام به؟

في أثناء ذلك، كانت المفارقة الحقيقيّة بخصوص الحرب على الإرهاب هي التالية: بدا أنّنا نحقّق نجاحاً حتى بدون مهاجمة العراق - وحتى بعد أن أوقفت الإدارة بحث قضيّة أسامة بن لادن علناً. أجل، كان بوسعنا أن نحقّق ما هو أفضل بالاستعانة بالقانون الدوليّ واستخدام بنية تحالف رسميّة، ومع ذلك بدا أنّنا نحرز تقدّماً. لم يقع هجوم على الأراضي الأميركيّة، ودمّرت القواعد الآمنة للقاعدة في أفغانستان. وبعد سقوط نظام طالبان، تواصلت جهود الولايات المتحدة ضدّ الإرهاب داخل الوطن وخارجه. وكان كثير من العمل المهمّ يتمّ في الخارج عبر عملاء مكتب التحقيقات الفدراليّ في باكستان ووكالة الاستخبارات المركزيّة في اليمن ودول أخرى في شمال إفريقيا وأوروبا وجنوب شرق آسيا، حيث تضافرت جهود العملاء الأميركيّين وأفراد من البلدان المضيفة. لكنّ هذه الأفعال كانت غير مرئيّة بمعظمها ولا يمكن الإفادة عنها. وبدلاً من ذلك كانت الولايات المتحدة تخطّط بالفعل للتوجّه نحو القمّة، باستخدام ما أوحت به أحداث 9/11: السعي لاستخدام 9/11 كأساس للعمل على برنامج آخر، برنامج ربما جرى تحديده قبل عدّة سنوات ويدعو الولايات المتحدة إلى استخدام قوّتها العسكريّة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط بدءاً بالعراق.

على الرئيس الأميركيّ بموجب القانون أن يقدّم استراتيجيّة للأمن القوميّ كل أربع سنوات (تجمل رسميّاً في وثيقة بعنوان استراتيجيّة الأمن القوميّ للولايات

المتحدة الأميركيّة). واستراتيجيّة الأمن القوميّ لسنة 2002، كما هي معروفة، بيان حاسم لسياسة الأمن القوميّ الأميركيّة، ووثيقة طويلة الأجل يعتمد على لغتها على المدى الطويل للإدلاء بالبيانات واتخاذ القرارات. وتوضع كل كلمة فيها بعد نقاش طويل ضمن الإدارة. وفي أيلول/ سبتمبر 2002، أعلنت الاستراتيجيّة الأميركيّة رسمياً، وقد ألمِح إليها لأول مرّة في خطاب الرئيس في حزيران/ يونيو 2002 في وست بوينت، ثم أكّدتها الوثيقة الرسميّة التي نشرت في أيلول/ سبتمبر 2002. لقد كانت وصفة طموحة على العموم لأعمال أميركا في العالم وغامضة في نهاية المطاف ـ لكنّ لغتها ومنطقها أشارا بوضوح إلى الحاجة للقيام بعمل ضدّ العراق.

كان كثير مما ورد في استراتيجيّة الأمن القوميّ لسنة 2002 تقليديّاً بل مثاليّاً، ويمثّل استمراراً للعلاقات الأميركيّة الدوليّة منذ إدارة كلنتون وما قبلها. وفيه مقاطع تبحث بفصاحة الحاجة إلى الانتصار إلى التطلّعات نحو الكرامة الإنسانيّة وتتحدّث عن المطالب التي لا تقبل النقاش بالكرامة الإنسانيّة، واستخدام المساعدات الخارجيّة لتعزيز الكفاح غير العنيف من أجل الديموقراطيّة، وجعل تطوير المؤسّسات الديموقراطيّة الموضوع الرئيسيّ في علاقاتنا الثنائيّة. وتتناول مقاطع أخرى الحاجة إلى العمل مع الحلفاء، ومنع الصراعات، وتحفيز حقبة جديدة من النموّ الاقتصاديّ من خلال الأسواق الحرّة والتجارة الحرّة، ووضع برامج للعمل التعاونيّ مع القوى الكبرى، والشروع بسلسلة كاملة من المبادرات لتقوية الاستخبارات الأميركيّة والقدرات الدبلوماسيّة والعسكريّة[1].

وفي وصف الحرب ضدّ الإرهاب، أعادت استراتيجيّة الأمن القوميّ لسنة 2002 إجمال بيانات الإدارة المبكّرة، مشيرة إلى أنّ "مكافحة الإرهاب العالميّ مختلفة عن أيّ حرب أخرى وقعت في تاريخنا،... حيث تُخاض على عدّة جبهات... وعلى فترة طويلة من الزمن". على الولايات المتحدة أوّلاً أن "تدمّر المنظّمات الإرهابيّة ذات القدرات العالميّة... وأن تهاجم قياداتها وأنظمة القيادة والسيطرة والاتّصالات فيها، ومصادر دعمها الماديّ، ومواردها الماليّة". وتدعو

استراتيجيّة 2002 أيضاً إلى العمل مع الحلفاء وشنّ حرب فكريّة من خلال الدبلوماسيّة العامّة وتقوية الأمن الداخليّ الأميركيّ، في حين تعيد التأكيد على أنّ أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم.

لكنّ جوهر الوثيقة يكمن في مقدّمة الرئيس، وهي شيء وصفه في السابق بأنّه "تقاطع طرق الراديكاليّة والتكنولوجيا". وفي حين أنّ الوثيقة تذكر الحاجة إلى عدم نشر الأسلحة، فإنّها تعطي الأولويّة إلى سياسة مكافحة الانتشار "المبادِرة"، وتوضح أنّ تهديد أسلحة الدمار الشامل التي تستخدمها الدول المارقة أو المجموعات الإرهابيّة هو تهديد حديث وأنّه "لا يمكننا أن ندع أعداءنا يسدّدون الضربة الأولى". وهذا بدوره يتطلّب اعتماداً جديداً على العمل الاستباقيّ - لا في كل حالة، وإنما "المضيّ قدُماً بصورة متعمّدة" والإقرار بأنّ "الولايات المتحدة لا يمكنها أن تبقى مكتوفة الأيدي فيما تتكاثر الأخطار". وكما أوضح الرئيس في المقدّمة، "سوف تعمل أميركا ضدّ هذه الأخطار الناشئة قبل أن تتكوّن بشكل تامّ".

لقد كانت بياناً جريئاً، رغم أنّ الرؤساء الأميركيّين كانوا يمتلكون دائماً خيار الضربة الاستباقيّة - وهو خيار ملازم لحقّ الدفاع عن النفس. لكنّ هذه السياسة تنطوي على المزيد، بل أكثر. لقد أصبحت واسطة عقد استراتيجيّة الأمن القوميّ الأميركيّ. وهي لا تختلف بما تشدّد عليه بشكل متميّز فحسب، بل إنّها تشير بشكل مباشر إلى الحاجة إلى ضرب العراق - تماماً كما كان الرئيس يلمح منذ أشهر.

وهكذا أكّدت استراتيجيّة الأمن القومي لسنة 2002 بعض أسوأ الأفكار المسبقة للأساليب والدوافع الأميركيّة. فقد كانت وثيقة مؤسّسة على المصالح الأميركيّة تماماً كما تفسّر بشكل ضيّق من خلال القوّة الوطنيّة. ظهرت عناوين الأخبار الرئيسيّة في كل أنحاء العالم تعارض تبرير أحاديّة الولايات المتحدة، وتحذّر من أنّ الولايات المتحدة أعلنت أنّها المدّعي والقاضي وهيئة المحلّفين لما هو مقبول في الأمن الدوليّ. لم يُؤتَ على ذكر الشرعيّة الدوليّة والقانون الدوليّ - رغم أنّنا كنّا تاريخيّاً من بين أشدّ الداعمين المتحمّسين لهما والمستفيدين منهما. وفي

الكفاح الدبلوماسيّ لكسب القلوب والعقول بشأن الحرب المزمعة على العراق، كان نشر هذه العقيدة عبئاً ثقيلاً على الحلفاء والأصدقاء.

تطابق نشر استراتيجيّة الأمن القوميّ لسنة 2002 مع تكثيف الدبلوماسيّة الأميركيّة ضدّ العراق، وهو ما بدأ في أيلول/ سبتمبر 2002. ففي 11 أيلول/ سبتمبر، تحدّث الرئيس بوش في نيويورك، وفي 12 منه خاطب الأمم المتحدة. وفي الأسبوع التالي التقى الرئيس بزعماء الكونغرس. وفي 24 منه، كان الرئيس يحثّ الكونغرس على تمرير قرار للكونغرس. وفي 2 تشرين الأوّل/ أكتوبر، اتّفق الرئيس مع زعماء مجلس النوّاب على قرار متعلّق بالعراق، وفي 11 منه صوّت مجلسا النوّاب والشيوخ على دعم العمل الأميركيّ ضدّ العراق.

تبرز مقولتان رئيسيّتان من بين مقولات الرئيس في خطاباته: أوّلاً، المعنى الضمنيّ بأنّ صدّام مرتبط بالقاعدة، وثانياً التهديد الظاهر والوشيك للبرنامج النوويّ العراقيّ المتجدّد. فقد قال الرئيس إنّ ثمة صلات قويّة بين العراق والقاعدة ترجع إلى عقد من الزمن على الأقل. وذكر أنّ بوسع العراقيّين بتحالفهم مع الإرهابيّين تقديم الأسلحة الكيميائيّة أو البيولوجيّة إلى الإرهابيّين الذين يتيحون للعراق الهجوم دون أن يترك بصماته. وقد دعم آخرون جهود الرئيس، ونسّقت بينهم مجموعة العراق في البيت الأبيض[2]. وتصاعد الخطاب، وجرى الردّ على المشكّكين بالتحذير التالي: "لا يمكننا انتظار الإثبات النهائيّ - المدفع المنطلق - الذي يمكن أن يأتي على شكل سحابة تشبه الفطر". وهكذا فإنّ الجهود المكثّفة التي استمرّت عاماً كاملاً لتحضير الرأي العام للحرب على العراق وربطها عن قرب بالحرب على الإرهاب، أصبحت تستند إلى أرضيّة خصبة في الوطن.

كان الأميركيّون مهيّئين لتقبّل ربط صدّام بالإرهاب والأنشطة المعادية لأميركا. ففي أيلول/ سبتمبر 2001، بُعيْد الهجمات التي وقعت مباشرة، حمّل معظم الرأي العامّ القاعدة المسؤوليّة، لكن وفقاً لبيانات استطلاع الرأي الذي أجرته ويرثلين wirthlin، كان نحو 90 بالمئة من الأميركيّين المستطلعين

يعتقدون أنّ صدّام يشجّع الإرهاب. وقد كشفت بيانات استطلاع للرأي أجري في تشرين الثاني/ نوفمبر أنّ غالبيّة الأميركيّين يعتقدون بأنّ مهاجمة صدّام ستكون "فعّالة" أو "فعّالة جدّاً" في الحرب ضد الإرهاب. وفي آب/ أغسطس 2002، كشف استطلاع للرأي أجرته السي أن أن/غالوب أنّ 53 بالمئة من الأميركيّين المستطلعين يعتقدون بأنّ صدّام متورّط شخصيّاً في هجمات 9/11 الإرهابيّة.

مع ذلك كانت قضيّة الإدارة ضعيفة. فقد كان التهديد النوويّ العراقيّ مفترضاً، وليس مستمدّاً من دليل جديد، ويستند إلى تقارير تفتقد إلى المصداقيّة إلى حدّ كبير عن محاولة لشراء خام اليورانيوم من إفريقيا، وسجلّ تاريخيّ للاهتمام العراقيّ بالأسلحة النوويّة يرجع إلى السبعينيّات، وبرنامج نوويّ سريع مرتبط بحرب الخليج وجرى التخلّي عنه كما هو معروف، وتقارير بأنّ صدّام التقى بعلماء نوويّين لغايات أخرى. ولم يثبت الارتباط بين صدّام والإرهابيّين الذين نفّذوا هجمات 9/11، حتى بعد مضيّ عام على جهود البنتغون ووكالات الاستخبارات. كانت الارتباطات بالقاعدة التي أوردها الرئيس في خطابه في 7 تشرين الأول/ أكتوبر ترجع إلى عقد إلى الوراء ولم تكن تحظى بمتابعة في الظاهر. ولم يكن هناك دليل يمكن الركون إليه ويوحي بأنّ صدّام كان يقدّم للقاعدة أي مساعدة في الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كما أنّ إجماع مجتمع الاستخبارات الأميركيّ، كما أفيد عنه في رسالة لوكالة الاستخبارات المركزيّة إلى السناتور بوب غراهام في تشرين الأول/ أكتوبر 2002، يقوم على أنّ التواطؤ بين القاعدة والعراق للهجوم على الولايات المتحدة سوف يكون "فرصة أخيرة"، و"خطوة متطرّفة" لا يشرع بها إلا كملاذ أخير إذا كانت الولايات المتحدة توشك أن تغزو العراق[3]. وهكذا فشلت الإدارة في إقامة الدليل على وجود تهديد عراقيّ مهمّ.

بالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن التلميحات إلى المساعي الخفيّة للإطاحة بصدّام من الداخل، لم تجرّب أيّ بدائل لاستخدام القوّة. فقد استُبعد

الاحتواء الطويل المدى المصحوب بأعمال التفتيش المزعجة بدون نقاش حقيقيّ. وكانت قابليّة نجاح أعمال التفتيش تتعرّض باستمرار للتقويض بتصريحات تصدر عن مسؤولين كبار في الإدارة وتنتقدها من حيث المبدأ باعتبارها غير فعّالة. لذا لم يكن يهمّ إذا ما أذعن صدّام لقرار مجلس الأمن الدولي أم لا - فلن يكون أي إذعان كافياً قطّ لتسكين مخاوف إدارة بوش من قدراته الخفيّة.

ولم يقدّم أي دليل على أي تهديد عراقيّ وشيك للولايات المتحدة أو حلفائها. وكلمة وشيك ذات دلالة كبيرة هنا.

سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قضيّتها - أمام رأي عامّ أميركيّ مهيّئاً مسبقاً لقبولها - لكنّ الوقائع الداعمة لم تكن موجودة. وبوسع الولايات المتحدة الذهاب إلى الحرب في العراق استناداً هذه المرّة إلى دليل قديم والخوف، وربما الحدس، لكن ليس الدفاع المبرّر عن النفس، حتى بموجب تعريف الاستباق. وبدلاً من ذلك ستكون "حرباً وقائيّة" - وهي فكرة أنكرتها الولايات المتحدة باستمرار على نفسها وأدانتها عند الآخرين.

مع ذلك نجحت قضيّة الحرب داخل الولايات المتحدة من خلال مزيج من الاتّصالات الجماهيريّة الماهرة، والخوف، والوطنيّة، والثقة في القائد الأعلى. لقد كانت إدارة بوش ترسل الرسائل دائماً وتصدر التحذيرات وتطلق التلميحات. وكان وزير الخارجيّة كولن باول، الذي يحظى بمصداقيّة كبيرة في الداخل والخارج على السواء، صاحب القول الفصل. وكانت سلطته تسكت معظم العسكريّين المتقاعدين مثل الجنرال المتقاعد نورمن شوارتسكوف وغيره من المعتدلين. وكان هناك ثقة في الرئيس أيضاً، إذ إنّ كثيراً من الأميركيّين افترضوا أنّ الإدارة تعرف أكثر مما كانت تتشاركه مع الكونغرس والرأي العامّ. وكان ثمّة ضغط موجّه ضدّ المشكّكين من قبل إدارة سريعة في تحديد المنتقدين وتهديدهم.

كان دور وسائل الإعلام محيّراً على وجه الخصوص. فعلى الرغم من التّهم

المتكرّرة "بالتحيّز الليبراليّ" لوسائل الإعلام، كان انتقاد الحرب قليلاً بشكل مدهش فيما كرّرت الإدارة عرض قضيّتها، وفشلت في الحصول على قرار ثانٍ من الأمم المتحدة، وأسرعت نحو فرض آخر آذار/ مارس كموعد نهائيّ. وقد رأى البعض أنّ الإذعان العامّ لوسائل الإعلام راجع لفشل الزعماء الديموقراطيّين المنقسمين بشدّة بشأن الحاجة إلى العمل ضدّ العراق. وذكر بعض آخر مسألة امتلاك شركات الأعمال الكبيرة لوسائل الإعلام، وبخاصّة حاجة وسائل الإعلام التجاريّة إلى الحصول على حصّة من الجمهور بعدم التشكيك عن كثب في مشاعر الرأي العام. ونظر آخرون إلى وسائل الإعلام بأنّها عالقة في المشاعر على غرار أيّ شخص آخر ـ منشغل بالأمن وحائر بشأن عواقب الأسلحة العراقيّة والتهديد الإرهابيّ والخوف من الانتظار طويلاً قبل القيام بعمل.

غير أنّ العديد من حلفاء الولايات المتحدة فضلاً عن أجزاء كبيرة من الرأي العامّ في كل أنحاء العالم رفضوا معظم هذا الموقف الأميركيّ. فقد شكّكوا في الدليل، ورأوا عدم التفكير في بدائل أخرى، وجادلوا في عدم صحّة إلحاح العمل العسكريّ. برز ذلك بشكل خاصّ في العالم العربيّ حيث اعتُبر التهديد الذي يمثّله صدّام مجرّد ذريعة للعدوان الأميركيّ، ولم يكن من غير المفاجئ أنّه غالباً ما كان ينظر إلى الاهتمام في العراق من خلال النفط ومحاباة إسرائيل.

كان الصراع الذي تلا في الأمم المتحدة على مدى خمسة أشهر تقريباً بمثابة ضربة شديدة توجّه إلى منظّمات دوليّة قويّة مثل، حلف الناتو، كان تعاونها ومواردها مطلوبين إذا أردنا محاربة الإرهاب بفعّاليّة. وفي مفارقة غريبة أخرى، ها هي إدارة شكّكت في قيمة الأمم المتحدة ينتهي بها الأمر إلى الذهاب إلى الحرب بتفويض قانونيّ من الأمم المتحدة ولكن بقليل من التعاطف أو الدعم.

إذا وضعنا أعمال إدارة بوش ضدّ العراق جانباً، نجد أنّ هذه الإدارة لم تركّز جهودها على مكافحة الإرهاب إلا بشكل ضيّق جدّاً: فقد توجّهت بشكل مباشر إلى ملاحقة الإرهابيّين ومصادر تمويلهم، متجاهلة معظم قضايا الوقاية الأكبر. بل إنّ كثيراً من مبادئ استراتيجيّة الأمن القوميّ لسنة 2002، وقرارات الأمم

المتحدة، وغيرها من النصوص القانونيّة بقيت مجرّد أفكار وفرص ضعيفة بسبب افتقارها إلى الدعم والتمويل، فضلاً عما جاء في نشرة لاحقة، "الاستراتيجيّة القوميّة لمكافحة الإرهاب"، صدرت في شباط/ فبراير 2003. فقد تعثّرت مساعدة التعليم والتنمية الدوليّين بسبب تراجع التمويل. وبقيت وزارة الخارجيّة محرومة من الموارد. وصارت الدعوة إلى الديموقراطيّة وحقوق الإنسان مقيّدة بالصراع مع أهداف السياسة الخارجيّة الأخرى. وأسكتت الانتقادات لأنشطة روسيا في الشيشان، ربما للحصول على دعمها للتواجد العسكريّ الأميركيّ في آسيا الوسطى. كما تعقّدت الجهود للعمل ضدّ الفساد في البلدان النامية بسبب رفض الإدارة لعناصر في اتفاقيّة الأمم المتحدة المناهضة للفساد المقترحة.

بل إنّ التركيز على "تقاطع طرق الراديكاليّة والتكنولوجيا" تقلّص إلى الحدّ الأدنى حيث اعترى الركود معظم البرامج المهمّة لتجنّب انتشار تكنولوجيا الأسلحة من الاتحاد السوفياتيّ السابق. وبقي تمويل برنامج نون ـ لوغر، على وجه الخصوص، على حاله برغم عدم الوفاء إلى حدّ كبير باحتياجات تدمير الأسلحة الكيميائيّة والسيطرة على الأسلحة النوويّة التكتيكيّة وأمن الموادّ النوويّة المخزّنة. وعلى الرغم من المزاعم بتقارب العلاقات الأميركيّة الروسيّة، رفضت روسيا السماح للولايات المتحدة بالدخول إلى أربع مؤسّسات مغلقة للحرب البيولوجيّة العسكريّة. ولعل الأكثر إثارة للمخاوف، فيما الإدارة الأميركيّة تركّز على العراق، أنّ كوريا الشماليّة ـ وهي بلد باع دون شكّ كل منتجات التكنولوجيا العسكريّة التي طوّرها ـ كانت منهمكة في إعداد قضبان وقود اليورانيوم المستنفد لديها ثمّ إعادة معالجتها، وهو ما يمكّن كوريا الشماليّة من استخلاص موادّ انشطاريّة تكفي لستّة أسلحة.

وفي مجموعة الأعمال الأكثر تحديداً الموجّهة ضدّ الإرهابيّين على وجه الخصوص، تمّ إحراز نتائج كبيرة. ففي شهادة أمام الكونغرس في آذار/ مارس 2003، عددّ وزير العدل الأميركيّ جون أشكروفت منجزاته: مئات ومئات من

الإرهابيّين المشتبه بهم الذين تمّ تحديدهم وتعقّبهم في الولايات المتحدة، تضاعف المصادر البشريّة للاستخبارات، تفكيك خلايا إرهابيّة مزعومة في بوفالو وديترويت وسياتل وبورتلند، توجيه التهم الإجراميّة في أكثر من 200 قضيّة وصدور أكثر من 100 إدانة واعتراف بالذنب، ونحو 500 حالة ترحيل من البلاد مرتبطة بالتحقيق في أحداث 11 أيلول/ سبتمبر. كما أحرِز تقدّم أيضاً في تسمية الشبكات الماليّة الإرهابيّة وتفكيكها، حيث جرى التحقيق في أكثر من سبعين حالة وجُمّدت أصول يبلغ إجماليّها 124 مليون دولار في كل أنحاء العالم. كما تعرّض سفر الإرهابيّين للاضطراب والانقطاع: عشرات أجهزة المسح في المطارات، وتوقيف أكثر من 1200 للتزوير في الهويّات والوثائق، وتعطيل شبكات كبرى لتهريب الأجانب، ومنع الأجانب والمجرمين من عبور الحدود الأميركيّة[4].

لكنّ المشاكل استمرّت في الداخل والخارج على السواء، لاسيّما في مجال السيطرة على الهجرة حيث الأنظمة القائمة أقلّ من كافية. فالأنظمة الجديدة لتتبّع الطلّاب الأجانب على سبيل المثال لم تكن قد طبّقت بفعّالية، وبعد سنة على حادثة محرجة مُنح فيها أحد المختطفين الذين قتلوا في 11/9 تمديداً للفيزا، تبيّن أنّ عشرات ممن ترد أسماؤهم في لائحة الخاضعين للمراقبة قد سمح لهم بالدخول إلى الولايات المتحدة.

هناك أيضاً مسألة الحرّيات المدنيّة الحرجة التي تتعرّض للخطر في ظل منهجيّة أشكروفت. وهي تتعلّق بجوهر الحرب ضدّ الإرهاب: فماذا يعني "الربح" في الكفاح من أجل الحرّيّة إذا تخلّينا عن حرّيّاتنا في الوطن؟ لقد أرخيت القيود على التنصّت على المكالمات الهاتفيّة والخصوصيّة بموجب قانون الوطني الأميركيّ الذي أقرّه الكونغرس أعقاب هجمات 11/9. وكانت هذه القيود قد فرضت في أوائل السبعينيّات عندما ألقى التأثير المرعب للتدخّل الحكوميّ في المجتمع المدنيّ بظلاله على الديموقراطيّة الأميركيّة. فقد أثارت الأحكام المتعلّقة بالتحرّيات السرّيّة فضلاً عن النفاذ إلى مجموعة واسعة من السجلّات العامّة المخاوف على وجه الخصوص. لكن يمكن القول إنّ التأثير الأشدّ لقانون الوطنيّ

قد وقع حتى الآن على المسلمين في الولايات المتحدة، وكثير منهم من المهاجرين، وعلى مجموعات أخرى من المهاجرين من الدول الإسلاميّة. وقد أمرت العديد من الجنسيّات على مرّ الشهور بالحضور من أجل أخذ البصمات وتأكيد الهويّة. وجرى التعامل مع مشاكل الفيزا والتجنّس بطريقة قاسية، حيث يمكن الآن احتجاز المشتبه بانتماءاتهم الإرهابيّة بدون توجيه تهم إليهم ويمنعون عمليّاً من الاتصال بالغير. ونظراً لأنّ قانون الوطنيّ يشكّل خرقاً للحقوق، فقد كان يجب إجراء مراجعة تشريعيّة وشعبيّة واسعة له وإعادة الإجازة له كل سنة قبل التفكير في أيّ توسيع لأحكامه.

جرى التأكيد كثيراً على قيمة "الائتلاف العائم"، لكنّ تعاون الحكومات الأجنبيّة مع الولايات المتحدة بقي يثير المشاكل. فقد أطلقت عمليّة لتدريب الجنود الفلبينيّين والمساعدة في القتال ضدّ الإرهابيّين في سنة 2002. وكان العمل في الفلبين يتطلّب تجنّب إرث الاستعمار الأميركيّ هناك، بما في ذلك مشاعر الغضب التي صاحبت الانسحاب الأميركيّ الأخير في أوائل التسعينيّات. لم يسمح للقوّات الأميركيّة بالقتال بشكل مباشر، واقتصر دورها على تقديم الدعم. مع ذلك كان الالتزام بتقديم 600 من أفراد القوّات الخاصّة والدعم الجوّيّ فعّالاً في إضعاف حركة التمرّد الإرهابيّة الإسلاميّة التي كانت تحتجز رهينتين أميركيّتين. غير أنّ التحدّيات المتواصلة بقيت في جنوب شرق الفلبين، وقد أشارت التفجيرات الإرهابيّة المتفرّقة وغيرها من الأعمال إلى استمرار الخطر هناك.

وفي اليمن، تواصل نمط من التقارب الذي بدأ في أواخر التسعينيّات. وتمكّنت العناصر الأميركيّة من تحديد موقع فريق من الإرهابيّين وضربه وأسر آخرين يعملون في اليمن أو يختبئون فيه في سنة 2002 وأوائل 2003. لكنّ بعض الإرهابيّين الذين أوقفهم اليمن هربوا، وربما بمساعدة من السلطات هناك.

عملت المغرب، وهي البلد الصديق للولايات المتحدة منذ مدّة طويلة وشريك

مهمّ في متابعة الجهود لحلّ النزاع العربيّ الإسرائيليّ، مع الاستخبارات الأميركيّة على ما يبدو لإحباط مخطّط لضرب السفن الحربيّة التي تعبر مضيق جبل طارق وسلّمت مشبوهين آخرين. ولطالما دعم الأردن الولايات المتحدة بنشاط، مثلما فعلت مصر والعديد من دول الخليج.

كانت العلاقات أكثر غموضاً في أمكنة أخرى. فقد كانت باكستان محور الإجراءات الأميركيّة في أفغانستان، وقد أبقت على تعاونها فسلّمت المشبوهين، واستضافت النشاطات الأميركيّة لمكافحة الإرهاب، وعملت ضمن حدود على مساعدة الأعمال العسكريّة الأميركيّة في المنطقة. وفي حزيران/ يونيو 2003 أطلقت باكستان أكبر عمليّاتها العسكريّة، وضمّت نحو 70 ألف عسكريّ، في المناطق القبليّة للقضاء على بقايا طالبان والقاعدة هناك. مع ذلك فإنّ باكستان نظام معرّض للخطر، حيث يدور فيه صراع داخليّ مع القوى الأصوليّة القويّة التي اخترقت شبكات الأمن والاستخبارات. كما أنّها تضمّ شبكة من المدارس الأصوليّة، وبعضها تجذب الشبّان إلى التطرّف وتجنّدهم للدخول في الشبكات الإرهابيّة. تتلقّى المدارس التمويل من الجمعيّات الخيريّة الإسلاميّة وغالباً ما تعتنق آراء متطرّفة، وسوف تستمرّ المصدر الرئيسيّ للمشاكل في السنوات القادمة. ولم تحقّق حتى الآن الإجراءات المتخذة لإصلاح مناهجها أو تقليص أدوارها كمراكز للتجنيد كبير نجاح. وإلى أن يتمّ ذلك، سوف يلازم عدم الاستقرار باكستان وستبقى مصدراً للتهديد الإرهابيّ الذي نواجهه.

كان هناك بعض المزايا المفترضة للعمل الأميركيّ ضدّ العراق، بما في ذلك التحذير الذي أرسل إلى ناشري الأسلحة ورعاة الإرهاب والمتاجرين به. مع ذلك لم تهدّئ سوريا أو إيران من سياساتهما ـ بل إنّ هناك ما يدفعهما إلى تشجيع مقاومة الأعمال الأميركيّة في العراق بعد الحرب. وتلقّت كوريا الشماليّة بالطبع رسالة مفادها أنّ عليها تطوير الأسلحة النوويّة بأسرع ما يمكن لتوفير الردع ضدّ عمل عسكريّ محتمل هناك. وفي صيف 2003 تواصلت الإشاعات التي تقول

إنّ الإيرانيّين يستضيفون أعضاء القاعدة الكبار - رغم التعاون الإيرانيّ الكيديّ مع الغرب بين الحين والآخر.

في الولايات المتحدة، رغم عدم وقوع أي هجوم منذ 9/11، تواصلت التحذيرات المتعلّقة بوجود خلايا إرهابيّة محتملة بيننا، فضلاً عن التهديدات التي صدرت ضدّنا من الخارج(5). وبالنظر إلى التقديرات التي تجعل عدد الناشطين المدرّبين في القاعدة ما بين 70 ألفاً و100 ألف، فإنّ النتائج المتحقّقة حتى الآن تشير إلى وجوب القيام بالمزيد من العمل الشاقّ. ومن القضايا المثارة إن كان شنّ الحرب على العراق قد سهّل هذا الأمر أو أنّ الحرب - كما هو مرجّح - عرّضت الأنشطة المضادّة للإرهاب للخطر وشحنت المشاعر المعادية لأميركا في العالم الإسلاميّ.

كما هو متوقّع، فإن التدابير الواسعة لتقليص قابليّة تعرّض الولايات المتحدة للأذى وتقوية القدرات الأميركيّة في الداخل عانت من تحويل انتباهنا نحو العراق. فقد جمعت وزارة الأمن الداخليّ التي أعلن عن تشكيلها في حزيران/ يونيو 2002، الكثير من الوكالات الأضعف والأكثر إثارة للمشاكل في الحكومة في قوّة عمل قوامها نحواً من 169 ألفاً بميزانيّة مشتركة تبلغ 34 مليار دولار. وقد نشرت الاستراتيجيّات ورسمت الخطوط العريضة للخطط، لكنّ حجم العمل مجتمعاً مع إعادة التنظيم كان هائلاً. وكان جانب كبير من القيادة منهمكاً في المشكلات البيروقراطيّة لإعادة التنظيم - تجميد التوظيف وتعليق البرمجة والإنفاق وجهود التوفيق والتزامن.

كان يجب أن تعطى الأولويّة إلى وضع المعايير للحكومة والقطاع الخاصّ على السواء. لكنّ تحديد المعايير يتطلّب خيارات صعبة تعكس الأولويّات والفلسفات. على سبيل المثال، في صيف 2003، كان لا يزال هناك لائحة بنود غير متّفق عليها بالبنية التحتيّة الحرجة في الولايات المتحدة أو أولويّة حمايتها. ولم يكن هناك اتفاق أيضاً على ما يجب أن تكون عليه معايير الحماية.

ويشكّل أمن الإنترنت وما يتعلّق به من تكنولوجيا حالة خاصّة لقابليّة

التعرّض للهجوم، رغم ورود تقارير متتالية تحذّر من الأخطار. ومن المفارقات الكبيرة في الواقع أنّ شركات الأعمال الأكثر تعرّضاً للخطر هي التي يرجّح على الأكثر ألاّ تقرّ بإخفاقاتها خوفاً من إلحاق مزيد من الأذى بسمعتها. ومن ثمّ فإنّ "السوق" لن يحلّ المشكلة. وحدها المعايير الموجّهة من قبل الحكومة هي التي ستكون فعّالة على الأرجح. ويطرح ذلك معضلة مستمرّة للإدارة التي تعارض بشدّة تنظيم الأعمال.

وفي حالة أمن المرافئ، تتواصل تقارير وسائل الإعلام التي تفصّل مخاطر ملايين مستوعبات الشحن التي تتدفّق سنويّاً على الموانئ الأميركيّة، لكن المخاطر لم تتمّ السيطرة عليها بعد. وقدّر أنّ إضافة مليار دولار إلى الميزانيّة الفدراليّة للسنة المالية 2004 لن تغطّي أكثر من نصف الحاجات القائمة في هذا المجال.

بل إنّ نقص المعدّات والقدرات مخيف عند ما يسمّى بأول المستجيبين - المطافئ المحلّيّة ودوائر الشرطة والمستشفيات التي تكون أوّل من يصل إلى المسرح عند وقوع اعتداء إرهابيّ كبير. ووفقاً لدراسة صدرت في 30 حزيران/ يونيو وأجراها مجلس العلاقات الخارجيّة، لا تملك دوائر المطافئ في كل أنحاء البلاد أجهزة اتّصال لأكثر من نصف رجال الإطفاء المناوبين، وأجهزة تنفّس لأكثر من الثلث؛ وتفتقر دوائر الشرطة إلى عدّة الوقاية المطلوبة لتأمين المواقع التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل؛ وقد هبط عدد رجال الشرطة في المدن متوسّطة الحجم بنحو 16 بالمئة في سنتين اثنتين؛ وتفتقر مختبرات الصحّة العامّة إلى المعدّات الأساسيّة؛ ولم تستطع معظم المدن تحديد طبيعة الموادّ الخطرة التي يحتمل أن يواجهها المستجيبون للحالات الطارئة. وثمّة حاجة ملحّة في الولايات المتحدة إلى اتصالات طوارئ بينيّة وقدرات بحث وإنقاذ حضريّة معزّزة جدّاً.

يبدو أن إصلاح مواطن القصور يتطلّب مليارات الدولارات من الموارد الإضافيّة - ويزعم البعض الحاجة إلى ما يصل إلى 103 مليارات دولار إضافيّة

في السنوات الخمس القادمة[6]. لكن المطلوب الأوّل هو معايير الاستعداد، وهي المقاييس التي يمكن أن نقدّر بها احتياجاتنا بحقّ. وهي لم توضع بعد. وعندما توضع، يمكن توفير التمويل إلى جانب العديد من التحسينات الجهازيّة الأخرى التي حدّدت في دراسات متعدّدة ويمكن أن تقوّي مجتمع المستجيبين الأوائل عندنا.

تتنافس كل الاحتياجات التي تتطلّب موارد مع أولويّات أخرى، منها التخفيضات الضريبيّة التي تعهّدت بها الإدارة. وقد ولّدت هذه الاحتياجات، إلى جانب القصور غير المتوقّع في الواردات الناتج عن بطء الاقتصاد، عجزاً للسنة الماليّة 2003 يقدّر بأكثر من 400 مليار دولار، مع توقّع حدوث عجز أعمق في السنة التالية. وهكذا فإنّ الأموال المطلوبة للأمن الداخليّ، رغم أنّها توازي ضعف مستويات ما قبل 9/11 في بعض المجالات، كانت غير كافية للوفاء بالمتطلّبات.

في هذه الأثناء، في صيف 2003، تدهور الوضع في أفغانستان: كان هناك شائعات مستمرّة عن انبعاث قوّة طالبان، وكان الدليل على وجود القاعدة في أفغانستان أكبر من أن يُنكر. وبقيت القوّات الأميركيّة هناك في حدود 10 آلاف رجل، مبنيّة حول مستوى موقع قيادة متقدّم لفيلق. وانتقلت قيادة القوة الدولية للمساعدة الأمنية الدوليّة من بريطانيا إلى تركيا فإلى ألمانيا ـ هولندا، وأخيراً إلى حلف الناتو. لكن تبقى قوّة من 5000 عسكريّ في كابل لتوفير الأمن للرئيس قرضاي وحكومته. ووفقاً لمعايير عمليّة حفظ السلام في البوسنة والهرسك، لا تصل هذه القوّات الأميركيّة والدوليّة إلى عُشر الحجم المطلوب.

لا يزال أمراء الحرب مسؤولون في المقاطعات. وقد فشل أوّل مسعى لإتلاف محصول الخشخاش، وتعثّرت الأشغال والمساعدة المدنيّة بسبب الافتقار المزمن للأمن[7]. وتأخّر تعبيد الطريق بين كابل وقندهار، وهي واسطة عقد برنامج إعادة الإعمار، عدّة مرّات، وتضاءلت المساعدة الدوليّة الإجماليّة إلى مستويات تثير الشفقة. ولكي يمكن مقارنة الجهود بتلك المبذولة في البوسنة والهرسك، يتطلّب الأمر ارتفاع المساعدة بمقدار خمسة عشر إلى عشرين ضعفاً. عندما زار

وزير الدفاع رمسفلد كابل في أيار/ مايو 2003، أعلن أنّ عمليّات القتال الرئيسيّة قد انتهت وأنّ الحملة سوف تدخل مرحلة جديدة (من "الاستقرار وتثبيت الاستقرار")، لكن يبدو أنّ الوقائع على الأرض تكذّب تفاؤله.

في حزيران/ يونيو 2003، أقدم حميد قرضاي على تعيين أمراء الحرب في حكومته في مسعى أخير لتجنّب الحرب الأهليّة المفتوحة. وكان نشاط عمال الإغاثة الإنسانيّة الدوليّين محصوراً بمدينة كابل إلى حدّ كبير. وكانت القوّات الأميركيّة والدوليّة تواجه مقاومة مستمرّة، في الريف وفي المناطق الحضريّة على السواء، حيث وقع انفجار قُتل فيه أربعة جنود ألمان من قوّات حفظ السلام في كابل. وفي أواخر حزيران/ يونيو، أعلن الناطق باسم القاعدة قيام تحالف جديد بين طالبان والقاعدة وأمير حرب أفغانيّ، ووزّعت منشورات في جنوب شرق أفغانستان لتجنيد الانتحاريّين[8]. وفي أواسط آب/ أغسطس شنّت قوّات طالبان والقاعدة هجمات ناجحة واسعة النطاق على مراكز الحكومة والشرطة والجيش.

ومع أنّ نظام طالبان أبعد عن السلطة الرسميّة، فإنّه يبقى، إلى جانب عناصر أخرى معادية للغرب، بمثابة مصدر خطر على الحكومة الأفغانيّة. وتواصل طالبان، التي تعمل من داخل منطقة الحدود مع باكستان وخارجها، تقديم ملاذات آمنة محتملة لعمليّات تجنيد الإرهابيّين وتدريبهم. ليس هناك نهاية قريبة للالتزامات الأميركيّة في هذا البلد، وفي أواخر آب/ أغسطس 2003 تردّد أنّ الإدارة تعتزم مضاعفة المساعدة الأميركيّة لجهود بناء الأمّة هناك.

وفي الشهور التي أعقبت احتلال بغداد في أوائل نيسان/ إبريل 2003، أخذت تتّضح تكاليف عمليّة حرّيّة العراق. فقد تواصل القتال هناك، وجرح العديد في سلسلة من الكمائن والتفجيرات التي تشير إلى أنّ حرب عصابات متدنّية المستوى آخذة في التبلور. وقد توسّع مستوى القوّات الأميركيّة إلى 140 ألفاً، دون وجود توقّعات بحدوث انسحابات في القريب العاجل. وكان الجيش الأميركيّ ملتزماً بحفظ السلام بنسبة 60 بالمئة، ولم يكن من الممكن توسيع

بسط القوّة بدون استدعاء مزيد من قوّات الاحتياط. وكانت النفقات تتصاعد أيضاً، حيث تبلغ "المصاريف الجارية" في عمليّة العراق 4 مليارات دولار شهرياً، كما أوضح وزير الدفاع رمسفلد[9]. وهكذا من الممكن حتماً أن تصل التكاليف السنويّة إلى 100 مليار دولار، وتواجه الإدارة صعوبة في إيجاد آخرين يمكن أن يتقاسموا العبء معها.

طلب الرئيس في خطابه في أوائل أيلول/ سبتمبر 2003، 87 مليار دولار إضافياً مكرّراً كلمات نائب وزير الدفاع ولفويتز الذي أعلن أنّ العمليّة في العراق "هي المعركة المركزيّة في الحرب ضدّ الإرهاب". لقد كانت الإدارة محقّة ـ بأنّ العمليّة أصبحت واسطة العقد بالفعل ـ وهنا تكمن الصعوبة. وما من شيء يمكن أن يعبّر بوضوح عن جوهر الخطأ الذي حدث في الحرب أكثر من بيان الرئيس.

لقد كانت الاستراتيجيّة نفسها معيبة وغير متوازنة: بذل كثير من الجهد ضدّ العراق، دون بذل ما يكفي ضدّ الإرهابيّين أنفسهم؛ وإهمال انتشار السلاح في كوريا الشماليّة في وقت مبكّر؛ واستخدام الحرب كأداة مفضّلة بدلاً من استخدامها كملاذ أخير؛ وعدم توجيه الاهتمام الكافي لتعقّب القاعدة في باكستان وبعض بلدان الخليج؛ وإنفاق مبالغ طائلة في العمليّات العسكريّة في الخارج، بحيث لو استخدمت مباشرة في عمليّات مكافحة الإرهاب وفي الأمن الداخليّ، لساهمت أكثر بكثير في توفير الأمن لأميركا.

فشلت الحرب في العراق حتى الآن في تحقيق أهدافها المنشودة بصرف النظر عن مقدار شرور صدّام حسين. فقد خرج صدّام من السلطة بالطبع، لكن ليس هناك حتى الآن أي دليل يربط بينه وبين إرهابيّي القاعدة. ولم يتمّ العثور على البرنامج العراقيّ النوويّ، وهو أقلّ بكثير من أي نوع من السلاح النوويّ. بل حتى في مجال الأسلحة الكيميائيّة والبيولوجيّة، حيث كانت وكالات الاستخبارات متأكّدة من أنّ صدّام يحتفظ ببعض القدرات، لم يتم اكتشاف أي شيء مهمّ، أو أي شيء يوحي بوجود تهديد وشيك ومهمّ للولايات المتحدة.

لقد أدّى تركيز إدارة بوش على العراق حتى الآن إلى إضعاف جهودنا لمكافحة الإرهاب، وصرف الانتباه والموارد والقيادة، ونفّر الداعمين الحلفاء، وصار بمثابة نقطة احتشاد لكل من يرغب في إلحاق الأذى بالولايات المتحدة والأميركيّين. ولم يؤدّ عدم العثور على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقيّة إلى تقويض مصداقيّة استخبارات الولايات المتحدة فحسب، بل أضعف أيضاً الجهود الأميركيّة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولم يكن أسامة بن لادن وأتباعه يأملون بأكثر من هجوم أميركيّ آخر على دولة إسلاميّة لرفع الحماسة الشعبيّة وتجنيد الموجة التالية من الإرهابيّين. ففي وسط آب/ أغسطس، أفادت الحكومة السعوديّة بأنّ 3000 من مواطنيها "اختفوا"، على الحدود مع العراق في الظاهر، تجذبهم فرصة الاشتباك مع الأميركيّين عن قرب على أرضهم هم.

وعلى نحو معاكس، أدّت الجهود الأميركيّة لمكافحة الإرهابيّين في العالم إلى إحداث الفوضى في صفوفهم، لكن لا يزال عليها القضاء على قدرات الإرهابيّين بتجنيد أشخاص لتنفيذ مزيد من الهجمات وتمويلهم وتدريبهم. ولا شكّ في أن الإخفاق في إنشاء تحالف حقيقيّ متعدّد الأطراف لمكافحة الإرهاب قد أخّر الجهود الأكثر فعّاليّة لتنسيق القوانين والمعلومات وعمل الشرطة والتوفيق بين الأنظمة القانونيّة. كما أنّ تركيز الإدارة على "الهجوم" غير متوازن بشكل عام، وهو لا يؤخّر التدابير الوقائيّة في الوطن فحسب، وإنّما أيضاً يقلّص التشديد على القضاء على أسباب الإرهاب ومخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّنا الآن منهمكون وملتزمون بشكل تامّ للأسف في احتلال العراق. وسواء أكانت تلك عمليّة حكيمة أم لا، لن نكون بمأمن أكثر عن طريق انسحاب يغرق العراق في الفوضى، ويسمح بعودة النظام البعثيّ، أو يتيح نشوء دولة إسلاميّة متشدّدة. علينا الآن إذا أمكن تحويل هجوم عسكريّ ناجح إلى نصر بمساعدة الشعب العراقيّ في استخدام هذه الفرصة لإقامة حكومة تمثيليّة والحرّيّة السياسيّة والاقتصاديّة التي يمكن أن تخدم كمثال على الأقل للآخرين في

المنطقة، فضلاً عن إظهار القدرة البنائيّة الهائلة للقيم والأفكار والمصادر الأميركيّة.

أثناء الفرحة الغامرة بسقوط التمثال في بغداد والأماني التي برزت في واشنطن في أوائل نيسان/ إبريل، كان هناك حديث مستمرّ عن الإمبراطورية الأميركيّة الجديدة. وتلك فكرة قديمة ولدت ثانية من رحم فخر ووطنيّة شعب أميركي أذلّه إرث حرب فيتنام على مدى جيل ويتعطّش إلى تحقيق نجاحات "الجيل الأعظم"، شعب شدّت من عزيمته الهجمات التي شنّت على وطنه ـ وأغضبته. لكنّ فكرة الإمبراطوريّة الأميركيّة مجرّد سوء فهم. فهي لن تقود إلى النجاح في العراق، وتخاطر بالكثير مما لدى أميركا بالفعل ـ وما يمكن تحقيقه في المستقبل. لكنّ لبّ الفكرة فقط صحيح: فأميركا، التي لا تزال أقوى دولة في العالم، لا تستطيع أن تكون أكثر أمناً فحسب، وإنّما قوّة أعظم للخير أيضاً. ولتحقيق ذلك، يجب استبدال رؤية استراتيجيّة جديدة بالأفكار القديمة عن الإمبراطوريّات.

الفصل السادس

ما وراء الإمبراطوريّة: أميركا جديدة

في مكان ما في الكويت في 21 آذار/ مارس 2003. كانت قوّات الفرقة المجوقلة 101 تتجمّع استعداداً للتحرّك. كان المشهد رائعاً وهم يحمّلون آخر معدّاتهم في الشاحنات التي ستنقلهم عبر الحدود الكويتيّة للحرب مع العراق، حيث ظهروا كلّهم في بدلاتهم متأهّبين ولائقين ويتحدّثون بصوت منخفض. كانت أسلحتهم معلّقة على أكتافهم وجعبهم متدلّية بشكل أنيق من قضبان الشاحنات. كان المشهد يوحي بالتدريب والانضباط، والمهنيّة الهادئة للجنود الذين استعدّوا طوال أشهر وسنوات، ويعرفون أنّ الأوان قد حان.

ما من مشهد يظهر بوضوح منجزات القوّة المتطوّعة بأكملها أو المسافة التي قطعها جيشنا منذ أيام فيتنام الأليمة.

وفي الأيام التي تلت، كان أداؤهم منسجماً مع مظهرهم وسمعتهم. وقد أعلت الفرقة المجوقلة 101 شهرة المحاربين الأميركيّين في تقدّمها عبر الرمال والحصى، والقتال لتطهير المناطق المبنيّة في النجف وكربلاء والحلّة، ولاحقاً في الاندفاع إلى أقصى شمال العراق للعمل مع الأكراد. لقد قاتلوا هم وآخرون ممن كانوا معهم بمهارة وأظهروا شجاعة وتعاطفاً، فاستخدموا القوّة النيرانيّة بطريقة منضبطة لتقليل الإصابات بين المدنيّين والحدّ من الدمار في الطرق المحليّة والمباني.

أطلّت الصورة القويّة لهذه القوّة الأميركيّة على الرأي العامّ الأميركيّ، وعلى المسرح العالميّ، كجنّيّ مارد يخرج من مصباح علاء الدين ـ على نحو غير

متوقّع وبقوّة سحريّة إلى حدّ ما. لا شكّ في أنّ العالم كان يعرف أنّ الأميركيّين لديهم أفضل تكنولوجيا، لكنّ ذلك كان عملاً عسكرياً حقيقياً. كان الجنود وأفراد المارينز يمثّلون القيم والشخصيّة والقوّة التي سعينا إليها في أعقاب 9/11. لم يكونوا أقوى قوّة عسكريّة في العالم فحسب، وإنّما كانوا رسالة سياسيّة قويّة أيضاً. وفيما شقّوا طريقهم عبر الصحراء وتغلّبوا على المقاومة المتفرّقة، بدوا أنّهم يشيرون إلى حزم أميركيّ جديد، واستعداد للمخاطرة بالقوّة والأرواح من أجل معتقداتنا. ويمكن أن يُنظر إلى نجاحهم من قبل الذين قادونا إلى الحرب من نواحٍ أخلاقيّة: إنّ نصر"نا" "عليهم" كان نصراً للديموقراطيّة على الدكتاتوريّة، وللرجال الأحرار على المستعبدين، وللخير على الشرّ.

وقد رأى آخرون العمليّة العسكريّة بشكل مختلف. فرأت الصحافة الأوروبيّة أنّها تعبير عن القوّة الصرف. ورأت الصحافة العربيّة أنّها حملت معها الغزو والدمار والموت للأبرياء. وكانت بمثابة مثال آخر على الغرب الذي يفرض نفسه، في أعينهم، بل للكفّار وهم يوجّهون الضربة للمؤمنين الصادقين.

لكن ثمة مفهوم مشترك فيما بينها: أنّ القوّة العسكريّة الأميركيّة كانت متفوّقة جدّاً بحيث لا يمكن تحدّيها في ميدان القتال. والقوّات المسلّحة الأميركيّة، برشاقتها وسرعة حركتها وضرباتها الشديدة وقدراتها الجويّة والبرّيّة والبحريّة، لا تطيق أيّ منافس جدّيّ. وربما لم يحدث قطّ منذ الإمبراطوريّة الرومانيّة أن كانت قوّة عسكريّة قادرة على السيطرة على أي خصم محتمل. وهنا، في هذه الحملة على العراق، تحقّق تدمير الجيش العراقيّ وتفكيكه دون اللجوء إلى استعمال قسم كبير من القدرات الأميركيّة. لقد كانت قوّة عسكريّة تستطيع إعادة كتابة حدود ما يمكن أن تحقّقه القوّة. وكانت قوّة مسلّحة جعلت قيام نوع جديد من الإمبراطوريّة يبدو أمراً محتوماً.

كان هناك في المقام الأول ميزة نوعيّة لا يمكن إنكارها ـ لم تكن التكنولوجيا فحسب، مع أنّها لوحدها تحبس أنفاس قسم كبير من العالم. بل كانت الطريقة

التي يضبط فيها الجنود أنفسهم أثناء القتال وأمام الكاميرات. كانوا على درجة عالية من القدرة والكفاءة، وفي الوقت نفسه إنسانيّين جدّاً. كانوا رجالاً ونساءً محبّين لأسرهم وأشدّاء وعاقدين العزم ومتديّنين ووطنيّين - خلّفوا وراءهم أصدقاء مخلصين وأحبّاء وحملوا معهم إيمان مجتمعاتهم. لم تكن المهمّة مغامرة بالنسبة إليهم، بل كانت دعوة نبيلة، وقضيّة أكبر من الذات أو الأسرة، كانت غاية يعيش المرء من أجلها ويموت. لم يكونوا مجرّد قادة عسكريّين وحسب، بل يبدو أنّهم كانوا نوعاً جديداً من القادة العسكريّين.

بوجود قوّة كبيرة جدّاً كان يسهل على البعض الاعتقاد بأنّ العراق مجرّد الخطوة الأولى. وكانت القوّات البرهان المرئيّ لخطاب الرئيس في وست بوينت قبل بضعة أشهر: "علينا أن ننقل المعركة إلى العدوّ... لقد دخلنا في هذا العالم الطريق الوحيد إلى السلامة، وهو طريق العمل". ولم يكن العمل دفاعاً عن النفس فقط، بل يبدو أنّه كان من أجل رؤية أسمى أيضاً. وقد عبّر عن ذلك الرئيس بقوله، "الحقيقة الأخلاقيّة لا تختلف في أيّ ثقافة وفي أي وقت وأي مكان... إنّنا في صراع بين الخير والشرّ". لذا كان يريد أن يكون عملنا أخلاقيّاً. بل كان يريده أن يكون بنّاءً أيضاً، وقد حضّ الرئيس طلّاب الكلّيّة الحربيّة في معهد فيرجينيا العسكريّ في نيسان/ إبريل 2002 بقوله: "إنّ لأميركا غرضاً أكبر بكثير من مجرّد القضاء على الأخطار التي تتهدّدنا واحتواء الاستياء، لأنّنا نؤمن بكرامة كل فرد وقيمته. وتسعى أميركا إلى تحقيق الأمل والفرصة لكلّ الناس في كل الثقافات".

عشيّة الحرب مع العراق كان الرئيس أكثر وضوحاً من ذي قبل بالنسبة إلى الأهداف النهائيّة: "يمكن أن يُظهر العراق المحرّر قدرة الحرّيّة على تحويل تلك المنطقة الحيويّة... ويمكن أن يبدأ النجاح في العراق مرحلة جديدة في سلام الشرق الأوسط". وقد جلبت هذا الرؤية الفخر لأميركا، وعكست الثقة الذاتيّة في أهليّتنا وتفوّق قيمنا. لكنّ كل ذلك يتوقّف على النجاح في العراق. النجاح ليس بالمعنى العسكريّ فحسب وإنّما في الرؤية الأوسع، الرؤية التي رسمها الرئيس

في خطابه في كلّيّة فيرجينيا العسكريّة. وفي شباط/ فبراير من العام التالي أمام حشد معجب في معهد المشاريع الأميركيّة، وفيما بدا أنّ الإدارة تُفصح عن خطّتها الإجماليّة، كان يجب أن تكون هذه أميركا جديدة، ولدت ثانية من المحنة والتهديد، أميركا التي تمدّ يداً بنّاءة إلى العالم، وتحرّر الشعوب، وتصلح "منطقة حيويّة"، وتمكّن من انبعاث أخلاقيّة شاملة جديدة، وتستفيد من النافذة الفريدة للهيمنة العسكريّة الأميركيّة لتأمين أمننا وسلامتنا في المستقبل المنظور. كان يجب أن يكون ذلك سلاماً أميركيّاً ـ وربما أكثر من ذلك ـ ولقد كانت تلك رحلة مسبّبة للتشوّش تثير التشوّش انطلاقاً من هدف الحملة الرئاسيّة لسياسة خارجيّة "أكثر تواضعاً".

لكنّ الرؤية شبه الاستعماريّة لم تتحقّق في الواقع. فالجيش الأميركيّ ليس جيش إمبراطوريّة بالرغم من قدرته العسكريّة العظيمة ـ ليس حتى الآن على الأقل. فالقوّات المسلّحة الأميركيّة بنيت لخوض الحروب في المقام الأول. ورغم تراث الخدمة على الجبهة في الغرب الأميركيّ، إلاّ أنّها تدرك نفسها بدلالة تعابير كلوزوفتز عن المعارك الكبرى والعنف الأقصى. ففي الحرب العالميّة الأولى، أنشأ الجنرال جون بيرشنغ بمساعدة الفرنسيّين والبريطانيّين، الجيش الأميركيّ الحديث على النمط الأوروبيّ حيث نُشر مليون جنديّ أميركيّ في فرنسا. كانت تلك فرقاً كبيرة متساوية ـ يتألّف كل منها من لواءين يتكوّنان بدورهما من فوجين معظمهما من المشاة وحملة المدافع الرشّاشة، فضلاً عن مدفعيّة الفرقة ـ تضمّ بالإجمال 10 آلاف من المشاة في الفرقة. وكانت تحتل الأراضي وتستوعب الإصابات.

وفي الحرب العالميّة الثانية وكوريا وفيتنام وما تلاها، كانت القوّات المسلّحة الأميركيّة تسعى إلى العدوّ وتركّز عليه وتتدرّب على هزيمته. كانت تلك صورة بطوليّة ـ الهجوم بالحراب، والقفز من الجوّ، وتطهير كهوف آيو جيما ومرتفعات بوان دي هوك الصخريّة في النورماندي. كانت هذه قوّات الحرب في القرن العشرين، جيوش كثيفة ومعارك بين دولتين. كانوا يستهدفون قوّات العدوّ ـ

وبعد انتهاء القتال، يتطلّعون إلى العودة إلى الوطن. فهم مواطنون في المقام الأوّل وجنود في المقام الثاني.

كان الجيش يفتقر تاريخيّاً إلى قوّة تبقى في الخارج. ففي صيف سنة 1919، بعد بضعة أشهر على توقيع الهدنة التي أنهت الحرب العالميّة الأولى، كان جيش بيرشنغ قد عاد بمعظمه إلى الوطن، حيث جرى تسريحه من الخدمة. وبعد الحرب العالميّة الثانية، انسحب الجيش بسرعة من ألمانيا واليابان، تاركاً خلفه قوّة أصغر ذات طبيعة شرطيّة، حتى في وجه التحدّي العسكريّ المستمرّ من قبل الاتحاد السوفياتيّ. وأثناء قسم كبير من الحرب الباردة، كانت القوّات الأميركيّة في الخارج تخضع لضغوط ماليّة وسياسيّة دائمة للعودة إلى الوطن.

لطالما كانت الإصابات تزيد من الضغوط المطالبة بالانسحاب. فقد انهار الدعم لعمليّاتنا في فيتنام في نهاية المطاف بسبب مشكلة الإصابات الأميركيّة. وكلّما كانت الاتّصالات أفضل وتغطية وسائل الإعلام أكثر عمقاً، بدت الحساسيّة أكبر. فقد هُزمت العمليّات الأميركيّة في الصومال في نهاية المطاف بسقوط ثمانية عشر قتيلاً في صفوف الجنود الأميركيّين في حادثة واحدة. ويُعتقد أنّ حفظ السلام الناجح في البوسنة وكوسوفو كان يتوقّف على التجنُّب التامّ لوقوع إصابات في صفوف الأميركيّين.

كما أنّ الجيش نفسه تغيّر منذ الأيام المجيدة "لجيل العظماء". وكان من عواقب حرب فيتنام أنّه أصبح يتكوّن بأكمله من المتطوّعين. ونتيجة للتكنولوجيا الجديدة، التي حوّلت بعض القتال والتدمير إلى القوّة الجوّيّة، أصبح أصغر حجماً بالمجمل. وهكذا صارت وحداته تفتقر إلى قوّة المشاة التي ميّزت جيوش المجنّدين في الحربين العالميّتين وحتى حرب فيتنام. وفي سنة 2003، كان تعداد الجيش الفاعل يقلّ عن 500 ألف جنديّ - أي أكثر بقليل من نصف ما كان عليه في الحرب الباردة، و5 بالمئة فقط من التعبئة في الحرب العالميّة الثانية. وكان كثير من الجنود متزوّجين، كانوا رجالاً ونساءً تتوجّب عليهم الموازنة بين نداء الواجب الوطنيّ مقابل المسؤوليّات العائليّة. فتجنيد العدد الكافي من الجنود والاحتفاظ

بهم سوف يثير المشاكل على الأرجح. وإكمال القوّة بأكثر من 100 ألف من الاحتياطيّين المتطوّعين المدعوّين إلى الخدمة الفعليّة يزيد من الضغوط لإنهاء المهمّات في الخارج والعودة إلى الوطن بأسرع وقت ممكن.

في صيف سنة 2003، كانت القوّات المخصّصة للعراق، نحو 140 ألفاً فضلاً عن 15000 أو نحو ذلك من جنسيّات مختلفة، صغيرة قياساً على المعايير الحديثة لعمليّات حفظ السلام. ففي البوسنة والهرسك، دعم أكثر من 60 ألفاً من جنود حلف الناتو والبلدان المشاركة وقف إطلاق النار واتفاقيّة السلام بين الأطراف المتحاربين. وكان السكّان المدنيّون هناك يقلّون عن أربعة ملايين. وفي كوسوفو، كان هناك نحو 40 ألفاً من جنود حفظ السلام في المقاطعة التي يقلّ سكّانها قليلاً عن مليوني نسمة في مساحة تبلغ خمسة وستين ميلاً مربّعاً تقريباً. مع ذلك هل كان تعداد القوّات البالغ 155 ألفاً كافياً في العراق الذي يزيد عدد سكّانه على عشرة أضعاف عدد سكّان كوسوفو وتزيد مساحته على نحو أربعين ضعفاً؟ أي أنّ العدد يزيد قليلاً عن أربعة أضعاف القوّة المطلوبة في كوسوفو الصغيرة الحجم. لقد كانت تلك القوّة تتكوّن بمعظمها من المشاة الميكانيكيّة وتفتقر إلى الرجّالة. ويبدو أنّ مخاوف رئيس أركان الجيش المنصرف الجنرال إريك شنسكي التي عبّر عنها في شباط/ فبراير بشأن القوّة المطلوبة ـ عدّة مئات من الآلاف ـ كانت في محلّها.

وما هو أسوأ أنّ القوّة الأميركيّة لا يمكن مناوبتها لإعادة اللياقة وإعادة التدريب والتعافي على نحو مستمرّ. فللجيش التزامات ـ بلغَ تعداد الجنود في ذروة الحرب في العراق أكثر من نصف قوّة الجيش التي يمكن نشرها. ويوجد في أفغانستان وكوريا الجنوبيّة وكوسوفو والبوسنة والهرسك متطلّبات متنافسة أخرى. وأيّ مناوبة للوحدات تتطلّب تعبئة تشكيلات الحرس الوطنيّ. وبصرف النظر عن مقدار شجاعة هذه القوّة وكفاءتها، فإنّ حجمها وتركيزها وطبيعتها التي تقوم على المتطوّعين تعمل ضدّ احتمال نجاح رؤية الرئيس الكبرى.

وهي ليست كبيرة بما يكفي لمتابعة معظم الرؤى القابلة للتوسع في الأيام

الأولى من الحرب على الإرهاب، عندما كانت هناك رؤية "لإسقاط دول" والانتشار عبر الشرق الأوسط وسط هتافات الجماهير التائقة للحرّيّة من القمع والاضطهاد واتباع الطريقة الأميركيّة. هل يمكنها التعامل الآن مع قتال في سوريا، والواجب الذي يلي ذلك هناك، أو التقدّم إلى لبنان؟ لا شكّ أنّ القوّة الجوّيّة كافية، وتستطيع السفن الارتكاز قبالة الشواطئ - فمزيد من الأعمال بالنسبة للطيّارين والبحّارة ما هو سوى امتداد آخر للانتشار. لكن الأمر مختلف بالنسبة للجيش - فهو الذي يقوم بالعمل القذر يوماً بعد يوم، وسط المخاطر والظروف المريبة.

ضربت الإصابات وعمليات الانتشار هذه القوّة في الصميم. فمعظم الذين يخدمون فيها يؤمنون بالتوفيق بين واجباتهم المتعارضة تجاه الأسرة والوطن. وأثناء القتال، بدا أنّ الأمر قابل للاحتمال بوجود إحساس وطنيّ بالانخراط في المعركة والشعور الوطنيّ والإحساس بمشاركة المجتمع. لكن واجب الاحتلال مسألة أخرى تماماً. وحتى لو تمّت جولة الواجب المتوسّع بنجاح، فقد تليها مباشرة دعوة أخرى إلى السلاح. وثمة قصص عن طيّاري مروحيّات نقلوا مباشرة من أفغانستان إلى العراق. وبعد العودة إلى الوطن، ستكون هناك مناوبة أخرى في مركز تدريب على القتال، ومزيد من الانفصال عن الأسرة، وغياب ولادات وأعياد ميلاد، وبكاء أطفال وانزعاج زوجات. وكلّ إصابة تقع تحمل معها شيئاً من الخوف في أوساط الأسر المنتظرة في بيوتها.

لقد كان الجيش الأميركيّ الذي هزم العراق قوّة عظيمة وفريدة حقّاً - لكنّها لم تكن الفيالق الرومانيّة التي سارت في بريتاني وعبرت نهر الراين وفتحت إنكلترا، أو البريطانيّين الأشدّاء الذين سعوا وراء الثروة والمجد على طول الجبهة الشماليّة الغربيّة في الهند في القرن التاسع عشر. لا، لقد كانت قوّة أميركية، لا يمكن أن يتحدّاها أحد في القتال، تقاتل للدفاع عن وطنها، وملتزمة بالردّ على المسؤولين المحتملين عن إرهاب 9/11 - مع أنّه لم يُقم أي دليل على الارتباط بين العراق والإرهابيّين. لكنّها كانت تفتقر إلى أي

مصلحة في المكاسب ومجد واجب الاحتلال بعيداً عن الوطن. إنّها ليست جيش إمبراطوريّة.

في أواخر صيف 2003، كان الجيش الأميركيّ نفسه في خطر، ضحيّة نجاحه في شقّ طريقه بالقوّة إلى داخل العراق. وما لم يحدث تخفيض سريع لمتطلّبات الاحتلال هناك، أو دعوة شاملة للقوّات الاحتياطيّة، فقد نفقد جوهر الجيش الذي قاتل بشجاعة منقطعة النظير في العراق، وقد يتعرّض للإصابة لا بنيران العدوّ وإنّما بفرط الالتزام وتدنّي الموارد، وهو ما يُؤثر الجنود والضبّاط عدم المشاركة به.

لم يكن الرأي العامّ في الوطن مستعداً أيضاً لتحمّل التحدّيات الإمبرياليّة. لقد وفّرت أحداث 11/9 الشرارة التي يمكن أن ترسل قوّة جبّارة إلى عمل عسكريّ أميركيّ لا سابقة له. لكن بعد مضيّ وقت قليل على إسقاط تماثيل صدّام، حلّ محل النعرة الوطنيّة العدائيّة في وسائل الإعلام مزيد من الأخبار الصغيرة المعتادة: حالات القتل غير العاديّة، والتهمّ الجنسيّة ضدّ الرياضيّين الكبار، وتصاعد الخوف بشأن استمرار فيض الخسائر المرتبطة بالفترة المبكّرة ما بعد الحرب. ويبدو أنّ الشعب الأميركيّ يتجمّع للحرب (وكما لاحظ أحد لوردات الصحافة البريطانيّة في قرن سابق، "لا توفّر الحرب الأخبار فحسب، وإنّما تخلق الطلب عليها أيضاً"). لكن عندما توقّفت الشكوك والإثارة المصاحبة للمناورات وأعمال الهجوم، انصرف الرأي العام. وصار الأميركيّون يريدون عودة قوّاتهم إلى الوطن ـ بسرعة.

رغم كل الأدلّة التي تشير إلى عدم ملاءمة الجيش للانتشار مدّة طويلة في الخارج، لم يوفّر مزيد من الموارد استعداداً لإقامة مطوّلة في العراق. كما تمّ إهمال أدوات الضغط الأخرى واستبعدت البدائل الدوليّة. وأصبحت السياسة الخارجيّة الأميركيّة تعتمد على وسائلها العسكريّة بشكل خطير. لقد كانت القوّات المسلّحة هي اللاعب الفعّال الوحيد في مخزون الولايات المتحدة. وتمتلك القوّات المسلّحة الأفراد والتمويل ووسائل النقل. وباستطاعتها توصيل موارد الإغاثة،

وتنظيم التدريب للجيوش والشرطة، وتركيب وسائل الاتّصال وتجهيزات الكهرباء، وتقديم النصح لوزارات العدل والصحّة والماليّة، وبناء الجسور، ودعم جهود الانتخابات، وتلقيح ومعالجة السكّان المضيفين.

كانت الوكالات الفدراليّة الأخرى تفتقر إلى الموارد، أو تعاني من مشاكل مع مراقبة الكونغرس، أو غارقة في مشاكل وعمليّات أخرى. ولم يكن بإمكاننا توسيع عمل خفر الحدود الأميركيّ من وزارة الداخليّة، على سبيل المثال، لإصلاح مشاكل الحدود في البوسنة؛ فليس هناك وحدات شرطة احتياطيّة تنتظر تكليفها بمهمّات خارجيّة للقيام بعمليّات الشرطة. كما أنّ وزارة التجارة لم تثبت كفاءة غير عاديّة في توفير الأعمال لهايتي والبوسنة.

ولم تكن هذه المشكلات تقع ضمن نطاق المهمّات الأوّليّة للقوّات المسلّحة. وغالباً ما امتعضت من التعامل مع هذه القضايا وأعدّت نهجاً ضيّقاً وشبه تلقائيّ لهذه المشاكل. وهي برغم كلّ مواهبها المتعدّدة، تفتقر إلى المعرفة والمهارات والقوّة المقيمة والحجم اللازم لإدارة أمّة كبيرة على أساس دائم. وهي لم تتمكّن من إنشاء تنمية سياسيّة ذات جذور عميقة. كما تفتقر إلى المهارات والخبرة التي تخوّلها مراجعة الدساتير وإعادة تنظيم قوانين الملكيّة والتشريعات الجنائية، والعمل بشكل منهجيّ لسبر أعماق المجتمعات. وليست القوّات المسلّحة شرطة أيضاً، كما أنّ التحقيقات والجهود المضادّة للفساد الضروريّة في بناء الأمم تتجاوز قدراتها إلى حدّ كبير.

أدّى الاعتماد على القوّات المسلّحة الأميركيّة إلى تغذية سمة أخرى مؤسفة، وهي الميل إلى الأحاديّة. فليس هناك نظير للولايات المتحدة في إدارة العمليّات العسكريّة. وليس بوسع أي بلد آخر حشد القدرات الاستخباراتيّة واللوجستيّة والقدرة النيرانيّة والقوى القابلة للانتشار التي تمتلكها الولايات المتحدة. ولعلّ كل عمليّة تقريباً أعدّت مع الحلفاء عن قرب عنت أنّ العمليّة أقلّ كفاءة وربما تنطوي على مخاطر أكثر (ولعل هذا شعور كل جيش جيّد في التاريخ). وصار من السهل على العسكريّين الاعتقاد بأنّ هذا التفوّق ينسحب على العمليّات ما بعد

انتهاء الصراع. فالولايات المتحدة في النهاية تمتلك وسائل المواصلات والاتّصالات والقدرات اللوجستيّة التي لا يمتلكها أي بلد آخر.

كانت القوّات المسلّحة التنظيم ذا الباع الطويل بطبيعة الحال، وكان جنوده وقادته يستجيبون للأوضاع غير المتوقّعة بالمهارات والقدرات التي تتوفّر لديهم. لكنّ حتى أفضل جهودهم ساهمت في بعض الأحيان في المصاعب المباشرة تواجهها مع السكّان العراقيّين. فمنذ البداية، بدا أنّ قوّات الائتلاف ترفض ـ بناء على تعليمات في الظاهر ـ المهمّات الأمنيّة بعد الحرب التي كانت من طبيعة مسؤوليّتهم. بل بدا أنّ وزير الدفاع تغاضى عن مقدار معيّن من أعمال السلب والنهب وانعدام القانون الابتدائيّة في بغداد. ثم عندما حاول الجيش فرض الأمن، كان يفتقر إلى القوى الكافية للقيام بهذا العمل . لم يكن بوسعه احتلال العراق بأكمله والبحث عن أسلحة الدمار الشامل، وفي الوقت نفسه حماية المرافق المدنيّة العديدة والبنية التحتيّة اللازمة للانتقال الناجح إلى حكومة عراقيّة. وعندما تحوّلوا إلى الهجوم، عن طريق أعمال تمشيط وبحث في المنازل، كانوا يفتقرون في الغالب إلى المترجمين لكي يشرحوا للأسر ما يقومون به ولماذا . وهي غلطة كلاسيكيّة في الجهود المضادّة لحرب العصابات . وقد أهانوا الزعماء المحلّيّين وشملوا الأبرياء وغير المتورّطين. بل إنّ الدفاع المباشر عن النفس، مثل الردّ على مصادر النيران إذا هوجموا، أدّى بمرور الوقت إلى ارتفاع عدد الإصابات بين المدنيّين الأبرياء، فضلاً عن تصاعد الغضب الشعبيّ الذي يصعب تسكينه.

أدّت أغلاط السياسة الفاحشة إلى مفاقمة الأخطاء. وكان تسريح الجيش العراقيّ ـ أي إضافة 400 ألف رجل مسلّح غاضب إلى صفوف العاطلين عن العمل ـ الخطوة التي تحتل المرتبة الأولى في الخطوات الأقلّ فعّاليّة في عمليّات حفظ السلام الأميركيّة الأخيرة. كما قلّل صانعو السياسة من حجم تنظيم حزب البعث. وبدلاً من تنظيم بقايا البعثيّين واستدعاء العاملين في الخدمة المدنيّة، ثمّ الطلب منهم أن يتخلّوا عن ولاءاتهم، نجح صانعو

السياسة في طرد البعثيّين ثم دفعهم إلى العمل السرّيّ، ما ضمن في الواقع استمرار المعارضة. ولا شكّ في أنّ إحدى أكبر الخطوات الخاطئة هي عدم وجود مرافق اتصالات وبثّ جاهزة يمكن تشغيلها لكسب السيطرة على المعلومات في أوساط السكّان المدنيّين.

في أواخر آب/ أغسطس، بدا أنّ المهمّة الأميركيّة مشكوك في نتائجها. لا شكّ في أنّ الولايات المتحدة كانت تمتلك التفوّق في الموارد ـ إذا استخدمت بفعّاليّة. وليس هناك قوّة عظمى مناوئة تذكي المقاومة، كما فعلنا قبل جيل مع السوفيات في أفغانستان. لكنّ الاحتلال فشل حتى الآن في الوفاء بتطلّعات العراقيّين إلى استعادة الأمن والحدّ الأدنى من المعايير الاقتصاديّة، ومضت أشهر دون اعتقال صدّام حسين، وها هي العناصر البعثيّة تتخذ موقفاً معادياً، ومقاتلو القاعدة وغيرها من التنظيمات الإسلاميّة يدخلون إلى البلد، كما تُوقع الهجمات والتفجيرات والكمائن اليوميّة المزيد من الإصابات كل أسبوع في صفوف الأميركيّين. ومع أنّ المقاومة أقلّ من أن تكفي لإلحاق الهزيمة بالقوّات المسلّحة الأميركيّة على الأرض، إلاّ أنّها مع ذلك تلقي بظلال قويّة.

انهمكت الولايات المتحدة وبريطانيا في حملة على ثلاثة مستويات في الواقع. على المستوى الأوّل، في شمال بغداد وغربها على الأغلب، انخرط البعثيّون المسلمون السنّة والعناصر المنتمية إلى القاعدة في حرب عصابات متدنّية المستوى مع الأميركيّين، حيث يوقعون عدداً من القتلى في صفوف الأميركيّين كل أسبوع. وعلى المستوى الثاني، هناك كفاح لاستعادة الاقتصاد والمجتمع المدنيّ وإعادة بنائهما. وهكذا تجري إعادة الكهرباء ببطء، ويزداد إنتاج البترول باطراد، وتقلّ طوابير السيّارات المتوقّفة على محطّات الوقود من أجل البنزين، وبدأت الأعمال المدنيّة التي أطلقتها الولايات المتحدة، مثل تزويد الناس بالغذاء والماء، تجوب البلاد في محاولة لكسب قلوب العراقيّين وعقولهم. وقد كان الجنود فخورون بعملهم رغم تذمّر العراقيّين. كانت الجهود الأميركيّة تكتسب زخماً إلى أن أظهر تفجير أنبوب المياه الرئيسيّ الذي يغذي بغداد، وما تلاه من

التدمير الكارثيّ لمقرّ الأمم المتحدة (كانت الأمم المتحدة مصدراً رئيسيّاً لإعادة بناء البنية التحتيّة)، مدى صعوبة مهمّة إعادة البناء. وعلى المستوى الثالث، أخذ المسلمون الشيعة ينتظمون. فهم يشكّلون غالبيّة السكّان، وها هو نشاط زعمائهم يتزايد لإنهاء السيطرة الأجنبيّة وكسب القوّة السياسيّة. وبدا أنّ المسألة لا تعدو أن تكون مسألة وقت قبل أن يحرّكوا الجماهير بأعداد كبيرة للمطالبة برحيل الأميركيّين.

واعتباراً من أيلول/ سبتمبر 2003، أخذ الوضع في العراق ينتقل نحو نقطة انعطاف. فبالنظر إلى احتمالات حدوث صراع متدنّي المستوى غير محدود المدّة، ربما لا تكون القوّات البرّيّة الأميركيّة الموجودة كافية ولا يمكن بقاؤها بكل تأكيد بدون استدعاء رئيسيّ للاحتياط أو عشرات الآلاف من القوّات الأجنبيّة المقتدرة. كان هناك طريقان للخروج من هذا الموقف. أوّلاً، يمكن أن تقف الإدارة بقوّة وتنكر وجود مشكلات مهمّة، وتأمل أن تجتمع القوّات الأميركيّة القويّة، وتنامي المشاركة السياسيّة العراقيّة، وتحسّن البيئة الاقتصاديّة (فضلاً عن احتمال دخول قوّات الأمم المتحدة بدون تنازل عن أي سلطة قيادة أميركيّة) لإلحاق الهزيمة بالمقاومة خلال الأشهر القليلة القادمة، ثمّ الانتقال إلى خفض القوّات بما يكفي لترك انطباع بوجود تقدّم كافٍ لإدامة الدعم العامّ. ثانياً، أن تتراجع الولايات المتحدة عن مقاومتها تواجد الأمم المتحدة وتؤمّن قراراً جديداً من الأمم المتحدة وتنتقل إلى تدويل المشكلة، ما يمكّن الولايات المتحدة من تخفيض قوّاتها ربما إلى النصف أو أكثر في موعد متقدّم.

يبدو أنّ أفضل أمل يكمن في نقل السلطة السياسيّة إلى مجلس عراقيّ منتقى بأسرع ما يمكن، وتأمين تفويض من الأمم المتحدة يعطي الشرعيّة اللازمة للأمم الأخرى لكي ترسل قوّاتها وتقدّم المساعدة الماليّة، وفي الوقت نفسه السعي لإنشاء قوّات أمن عراقيّة كافية لإعفاء القوّات الأميركيّة. وأخيراً، أعلن الرئيس الأميركيّ في أوائل أيلول/ سبتمبر 2003 عن عزمه على اتباع هذا النهج.

لا تستطيع الولايات المتحدة إنقاذ ادعاءاتها بالنجاح في الحرب، وتجنّب مزيد

من فقد المكانة في المنطقة، وتمكين القوّات المسلّحة الأميركيّة من الإعداد لتحدّ آخر، إلاّ إذا عملت بمهارة على تهدئة الرأي العامّ العراقيّ. وقد تنجح مثل هذه المناورة في تخفيض القوّات الأميركيّة من نحو 150 ألفاً إلى 75 ألفاً في صيف 2004. وحتى عندئذ، تكون القوّات البرّيّة الأميركيّة قد تمدّدت كثيراً، ومن المرجّح أن تحتاج إلى عدّة سنوات ومزيد من الموارد غير المتوقّعة للتعافي بشكل تامّ. وهكذا بعد مرور فترة وجيزة على إلحاق الهزيمة بالعراق، يبدو أنّ صورة القوّات المسلّحة الأميركيّة باعتبارها نواة إمبراطوريّة جديدة ـ قوّة محرّرة تندفع عبر دول الشرق الأوسط وتسقط الأنظمة الداعمة للإرهاب وتنشئ إمبراطوريّة أميركيّة جديدة من ديموقراطيّات على الطريقة الأوروبيّة ـ ما هي إلاّ رؤية متلاشية. ويبدو أنّ تحقيق التحوّل في المنطقة لا يزال على بعد جيل.

ثمّة آخرون يدركون بالفعل تشتّت القوّات الأميركيّة في حزم تدريب ومساعدة صغيرة، لذا فقد أعدّوا فكرة متمّمة. فقد رأوا أنّ الإمبراطوريّة الأميركيّة مضمونة بالفعل وتديرها وتوجّهها فرق النخبة من أفراد القوّات الخاصّة. وهم يتقنون اللغات وماهرون في كل شيء من فنون القتال إلى العلاقات العامّة، ويمكنهم الدخول إلى بلد صغير وتوفير القاطرة التي يمكن أن توجّه القوّة الأميركيّة بأكملها. لقد تفحّصوا آسيا الوسطى وأفغانستان، والجهود التي تبذل في إفريقيا بين الحين والآخر، ورأوا كيف أنّ حفنة قليلة من الرجال الجيّدي التدريب والجيّدي الموقع يمكن أن يضمنوا الوصول إلى الحكّام المحلّيّين وبناء علاقات معهم. ويمكنهم أن ينصحوا القادة الذين يقدّمون إليهم المشورة أو يدرّبونهم أو يهدّدونهم ـ مداورة دائماً. وعندما يحتاجون إلى مساعدة، بإمكانهم استخدام الاتصالات التي تستند إلى الأقمار الاصطناعيّة من أجل إسقاط المؤن والكساء أو القنابل الدقيقة، وفق ما يتطلّبه الموقف. ويمكنهم بكفاءة عالية اجتذاب ذلك البلد أو المقاطعة إلى صفّنا[1].

لم تكن تلك رؤية جديدة بطبيعة الحال. بل كانت فكرة قديمة أعيدت معالجتها تعود إلى أيام الحرب الباردة. لم تكن تلك الرؤية تتعلّق بتيسير إحلال

الديموقراطيّة بقدر ما تتعلّق بمساعدة الحكّام الأصدقاء لنا على الاحتفاظ بسلطتهم. وكانت فعّالة في الحفاظ على "منفذ" للبنتغون أكثر بكثير من فعّاليتها في تعزيز برنامج أوسع يستند إلى القيم.

بدا أن الكثير من النقاش بشأن الإمبراطوريّة الأميركيّة ومقداراً معيّناً من الحماسة لها يسيء فهم قدرة أميركا الهائلة وموقعها في العالم. فقد شبّت الولايات المتحدة عن الطوق وأصبحت قوّة عالميّة في نهاية القرن التاسع عشر. كانت الولايات المتحدة تموج بالسكّان والثروة وشرهة لرأس المال الأجنبيّ، ولا سيّما البريطانيّ، في العقود التي تلت الحرب الأهليّة، لذا أصبحت عند منقلب القرن القوّة الصناعيّة الرائدة في العالم، حيث تنتج نحو 30 بالمئة من السلع المصنّعة في العالم، مقارنة بـ 19,5 بالمئة لبريطانيا 16,6 بالمئة لألمانيا. بعد ذلك بعشر سنوات، بلغت حصّة الولايات المتحدة 35 بالمئة[2]. وبدأت الولايات المتحدة بالمنافسة كقوّة إمبرياليّة، فاستولت على الممتلكات الإسبانيّة في الكاريبيّ والباسيفيكيّ، وقسّمت كولومبيا لتنشئ دولة بنما المستقلّة من أجل بناء قناة عبر البرزخ، وقاتلت في حملة صعبة لمكافحة العصابات في الفلبين لتأمين السيطرة على الأرخبيل، وشنّت "حملة تأديبية" عبر الحدود الأميركيّة داخل المكسيك متعقّبة القائد المكسيكيّ اللص بانشو فيلا.

لكن هنا ينتهي النهج الأميركيّ لإقامة إمبراطوريّة كلاسيكيّة، إذ إنّ مبدأ تقرير المصير محفور داخل العقل الأميركيّ، وقد تأكّد مراراً وتكراراً فيما كانت أميركا ترسم مسارها الدوليّ. فمنحت كوبا الاستقلال سنة 1902. ولم يؤدّ التدخّل العسكريّ الأميركيّ المتكرّر في أميركا الوسطى خلال الثلث الأوّل من القرن إلى ضمّ رسميّ أو سيطرة قانونيّة أميركيّة دائمة. ومنحت الفلبين استقلالها بشكل رسميّ في سنة 1946. وربّما يعيب النقّاد الماركسيّين على أميركا اتباعها مصالحها الرأسماليّة في إخضاع الشعوب الأخرى، إلاّ أنّ هذا النقد في غير موضعه تماماً. فقد مال الأميركيّون على العموم لأن يكونوا "مغادرين" لا مستعمرين. وسرعان ما خبا الاهتمام في المغامرات الخارجيّة، وانخفضت

التدخّلات الخارجيّة وسُحبت، وتسلّمت القوى المحلّيّة بمساعدة ونصح من الأميركيّين في بعض الأحيان. صحيح أن الولايات تمتلك القوّة والنفوذ، وسعت شركات الأعمال فيها إلى التنافس على الساحة الدوليّة من أجل تحقيق المكاسب، لكنّها لم تكن تهتمّ في السيطرة القانونيّة أو الإمبراطوريّة الكلاسيكيّة.

وبعد الحرب العالميّة الثانية تحوّلت الولايات المتحدة بقوّة إلى معارضة إعادة فرض الاستعمار في آسيا وتشجيع إزالة الاستعمار في أماكن أخرى. فقد رفضنا تقديم مساعدة كبيرة عندما سعى الفرنسيّون إلى إعادة فرض السيطرة التامّة على الهند الصينيّة، وضغطنا على الهولنديّين ليخرجوا من إندونيسيا. ووضعنا ثقلنا ضدّ البريطانيّين والفرنسيّين عندما غزوا مصر جمال عبد الناصر سنة 1956؛ وشجّعنا على إنهاء الأنظمة الاستعماريّة وسيطرة البيض في إفريقيا، بل إنّنا شننّا حملة اقتصاديّة قويّة أدّت في النهاية إلى إنهاء نظام الفصل العنصريّ في جنوب إفريقيا.

وخلافاً للقوى الاستعماريّة الكلاسيكيّة، كنّا دولة كبيرة وغنيّة بالموارد. وكنّا أقلّ اعتماداً بكثير على التجارة الخارجيّة لتحقيق التنمية الاقتصاديّة. وبدلاً من إيجاد منافذ في الخارج من أجل العمالة الزائدة ورأس المال الفائض، كنّا نستفيد من التدفّقات الهائلة للاستثمار الخارجيّ المباشر أثناء ازدهار خطوط السكّة الحديديّة في أواخر القرن التاسع عشر. وهكذا حجب النموّ الهائل للقاعدة الصناعيّة في الوطن شركات عملاقة برزت في وقت مبكّر من توسيع المصالح الأميركيّة في أوائل القرن العشرين، مثل يونايتد فروت. وساهمت جغرافيّتنا ونموّنا الاقتصاديّ في تشكيل استعداد قويّ للانعزال في السياسة الخارجيّة الأميركيّة.

في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، قاتلنا العودة إلى الانعزال التاريخيّ، أوّلا تحت قيادة الرئيس هاري ترومان ووزير الخارجيّة جورج مارشال، ثمّ تابعنا ذلك أثناء رئاسة دوايت أيزنهاور. وخلال هذه الفترة، كنّا مصدّرين لرأسمال وكان لدينا فائض في التجارة أيضاً. لكنّ الولايات المتحدة بدأت تشهد عجزاً

تجاريّاً بالتدريج، حتى عندما كانت إيراداتها من الاستثمارات في الخارج تتجاوز مدفوعاتها للاستثمارات الأجنبيّة هنا. واليوم تشهد الولايات المتحدة عجزاً تجاريّاً وعجزاً في مدخول الاستثمار على السواء. كما أنّ قيمة الأصول الأميركيّة التي يملكها بقيّة العالم تفوق قيم الأصول الأجنبيّة التي يمتلكها أميركيّون. وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة في حالة "مدينة صافية" اليوم لبقيّة العالم.

لقد وجدت الولايات المتحدة نفسها، كقوّة صناعيّة رائدة، عالقة في التطوّر المتواصل للتنمية الاقتصاديّة العالميّة. وكانت قيمة الصناعات الاستخراجيّة ـ الذهب والماس والخشب ـ التي حفزت الجهود الاستعماريّة الأولى للأمم الأخرى آخذة في التراجع بشكل نسبيّ. وفي حين واصلت الصناعات الاستخراجيّة، والشركات المتعدّدة الجنسيّات التي تسيطر عليها، التشبّث في قطاعاتها السوقيّة، إلاّ أنّ الشروط التجاريّة كانت آخذة في التحوّل. فقد برزت مجالات جديدة للثروة في السفر والتسلية والطبّ والأدوية والاتّصالات والصناعة الحديثة. ولم تكن القيمة في هذه المجالات تتحقّق بالسيطرة على مصادر العرض، بل بالوصول إلى الأسواق واجتذاب رأس المال الأجنبيّ والمهارة الأجنبيّة.

تابعت الولايات المتحدة اجتذاب موجات المهاجرين الجائعين إلى الحرّيّة والفرص الاقتصاديّة ـ من موجات القرن التاسع عشر الألمانيّة والإيطاليّة والأيرلنديّة، إلى الأوروبيّين الشرقيّين في أوائل القرن العشرين، إلى الهجرة من بورتوريكو والمكسيك وكوبا ثم أميركا الوسطى، فضلاً عن الشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق آسيا. وفي تسعينيّات القرن العشرين، شهدت الولايات المتحدة أعلى معدّلات للنموّ بين الدول المتقدّمة، وذلك ناتج إلى حدّ كبير عن أكثر من مليون مهاجر كل سنة. وفي سنة 2001، أصبحت الولايات المتحدة موطن أكثر من 3 ملاين مسلم من أصول شرق أوسطيّة وآسيويّة.

لقد تأخّرت الولايات المتحدة كثيراً في دخول لعبة التحوّل إلى قوّة استعماريّة تصدّر قوّتها العاملة. فالنموّ السكّانيّ الانفجاريّ في المملكة المتحدة الذي أذكى التوسّع الاستعماريّ البريطانيّ في القرن التاسع عشر مكّن الولايات المتحدة من

تسوية حدودها. وفي القرن العشرين، أظهرت القطاعات الرئيسيّة من سكّان الولايات المتحدة بعض الأنماط نفسها لتراجع المواليد التي كانت شائعة في كل أنحاء العالم المتقدّم، رغم أنّه جيل ارتفاع المواليد. فقد قلب نموّ السكّان في الشرق الأوسط وأميركا اللاتينيّة وإفريقيا وآسيا التدفّقات السكّانيّة للاستعمار الكلاسيكيّ رأساً على عقب، حيث أصبح العالم المتخلّف هو الذي يتدفّق على المركز.

في بداية القرن الحادي والعشرين نجد أنّ الولايات المتحدة هي الاقتصاد الأوّل في العالم، حيث يشكّل نحو 20 بالمئة من المخرجات العالميّة. وخلال الفترة 1995 ـ 2002، شكّلت نحو 40 بالمئة من النموّ العالميّ. وبمرور الوقت، أصبح الاقتصاد العالميّ معتمداً على محرّك النموّ الأميركيّ بشكل غير متناسب، ما أدّى إلى النتيجة الغريبة بأنّ على الولايات المتحدة أن تستهلك أكثر مما تنتج ـ في حين أنّ على كثير من دول العالم الأخرى أن تنتج أكثر مما تستهلك. وذلك يفيد البلدان الأخرى التي عليها إيجاد أسواق لمنتجاتها، لكنّه يفيد الأميركيّين العاديّين بالدرجة الأولى. ولم يسبق لقوّة استعماريّة أن نجحت هذا النجاح في توليد الثروة لنفسها أو تقاسم المنافع مع الآخرين.

ولم تتمّ المحافظة على كل ذلك عن طريق إمبراطوريّة كلاسيكيّة وإنّما بنسج شبكة من المؤسّسات والترتيبات الدوليّة التي تحمي المصالح الأميركيّة وتعزّزها وتتقاسم المنافع والتكاليف والمخاطر مع الآخرين.

أوّلاً، جاءت الترتيبات الأمنيّة التي برزت بعد الحرب العالميّة الثانية. فقد ركّز الأميركيّون الملتزمون بردع التهديد السوفياتيّ واحتوائه مئات الآلاف من الجنود في الخارج . لكنّ قسماً كبيراً من التكلفة تحمّلتها البلدان المستقبلة نفسها، لا سيّما في آسيا. ولم تكن غالبيّة هذه القوّات مشتّتة في أنحاء العالم المتخلّف بل تركّزت بدلاً من ذلك في الأراضي التي كانت مدمّرة (لكنّها الآن متقدّمة جدّاً) لأعداء أميركا السابقين. ورغم أنّ الكونغرس كان يشكو دائماً بشأن التكاليف، إلاّ هذا الانتشار، والحقّ يقال، قدّم مساهمات مهمّة إلى الدول التي أصبحت الشريكة

الاقتصاديّة والتجاريّة الرئيسيّة لأميركا. انضمّت الولايات المتحدة إلى هذه الدول بموجب أحلاف رسميّة وأعفتها من بعض الأعباء الدفاعيّة، فأنشأت مصالح أمنيّة تتجاوز الحدود القوميّة ووفّرت أيضاً صوتاً حاسماً للولايات المتحدة في المسائل الماليّة والسياسيّة، والثقافيّة في نهاية المطاف.

ثانياً، مارست الولايات المتحدة نفوذاً من خلال المؤسّسات والترتيبات الدوليّة. فقد وقّعت معاهدات أمنيّة: منظّمة معاهدة شمال الأطلسيّ (حلف الناتو) للحلفاء الأوروبيّين، واتفاقيّات ثنائيّة مع اليابان وكوريا الجنوبيّة. وعن طريق العمل مع الحلفاء، تمكّنت الولايات المتحدة من توزيع الأعباء الماليّة والعسكريّة والسياسيّة لمصالحها الأمنيّة العالميّة. وفي أوروبا، قدّمت الدول الأعضاء في حلف الناتو معظم القوّات البرّيّة في حال وقوع الحرب. ووفّرت البرامج النوويّة الفرنسيّة مصدّاً خلفياً لاتخاذ القرار النوويّ لحلف الناتو أثناء الحرب الباردة. وساعدت بريطانيا في الخليج حتى أواخر الستينيّات. ونشطت فرنسا وبلجيكا في إفريقيا. ولم تطوّر اليابان قدرات دفاع ذاتيّ فعّالة وحديثة فحسب، بل أسهمت في تسديد قسم مهمّ من التكاليف التشغيليّة للقوّات الأميركيّة المتمركزة هناك.

ثم كانت هناك ترتيبات سهّلت القيادة الاقتصاديّة الأميركيّة مثل بريتون وودز، وصندوق النقد الدوليّ، والبنك الدوليّ، ولاحقاً الاجتماعات الدوريّة للقوى الاقتصاديّة الكبرى التي صارت تعرف في النهاية باسم مجموعة الثمانية. وكان محافظو البنوك المركزيّة يلتقون باستمرار لتشارك وجهات النظر على الأقلّ. واستخدمت الولايات المتحدة أيضاً الاتفاقيّة العامّة للتعريفات والتجارة (تعرف أيضاً باسم الغات) لفتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات والخدمات الأميركيّة بين المنافسين وكانت القائدة في تنظيم منظّمة التجارة العالميّة التي تضبط التجارة العالميّة وتوسّعها. وكانت الاتفاقيّات العامّة تتمّ بقيادة الترتيبات الإقليميّة مثل نافتا (اتفاقيّة التجارة الحرّة الأميركيّة الشماليّة مع كندا والمكسيك) أو مصاحبتها.

وأصبح الدولار العملة الاحتياطيّة العالميّة الرئيسيّة. فعندما طرأت مشكلة ميزان المدفوعات على الولايات المتحدة في أوائل السبعينيّات، تمكّنت من تحويل النظام الماليّ العالميّ من أسعار الصرف الثابتة إلى أسعار الصرف العائمة، ما مكّن من متابعة نموّ الطلب الاستهلاكيّ الأميركيّ فيما ركّزت الأمم الأخرى على النموّ المدفوع بالصادرات لإمداد السوق الأميركيّة. وتمّ استيعاب الصدمتين النفطيّتين لسنتي 1973 و1979 ثم هضمهما، ما أدّى بعد أكثر من عشرين عاماً إلى انخفاض أسعار النفط الحقيقيّة، فضلاً ارتباط ماليّ قويّ بين البلدان المنتجة للنفط والمستهلكة له من خلال الاستثمارات المتبادلة وتبادل القروض. وكان إغراء السوق الأميركيّة المتكاملة قوّياً جدّاً بحيث تمكّنت الولايات المتحدة في الثمانينيّات وقسم من التسعينيّات من تسجيل عجز هائل في الميزانيّات الفدراليّة موّله المستثمرون الأجانب ومشتريات الحكومات الأجنبيّة من السندات الأميركيّة. وسمحت الاستثمارات الأجنبيّة والتمويل الأجنبيّ للولايات المتحدة بتوسيع اقتصادها . وتقوية قواها العسكريّة . دون أن تدفع مقابل كلّ ذلك من الضرائب. فقد كانت مسألة اقتصاد إلى حدّ ما: الولايات المتحدة مكان آمن للاستثمار، والعائدات كانت جيّدة.

باختصار، كانت الإمبراطوريّة الأميركيّة مجازيّة، إذا استخدمنا مصطلحاً معاصراً. فالولايات المتحدة هي محور شبكة من التكافل المتبادل الذي يدعى أحياناً "بالعولمة". وقد بنيت على قاعدة المؤسّسات الدوليّة التي أنشأتها الولايات المتحدة وأثّرت فيها بقوّة ـ وربّما يقول البعض هيمنت عليها ـ ما عكس القيم الأميركيّة لاقتصاد الأسواق المفتوحة والديموقراطيّة الشعبيّة. وسهّلت هذه الشبكة مدعومة بالاتصالات والمواصلات الحديثة الوصول إلى الأسواق وفرص الاستثمار في الخارج، وساعدها في ذلك تدفّق المواهب والملكيّة الفكريّة، وعزّزها انتشار قوى السوق والعمليّات الديموقراطيّة في كل أنحاء العالم. وكان المستفيد الأكبر من كلّ ذلك الولايات المتحدة نفسها. وهكذا شكّلت "العولمة" الإمبراطوريّة الأميركيّة الجديدة.

لكنّها لم تكن تعمل على "القوّة الغاشمة" للأمن العسكريّ والاقتصاد فحسب، وإنّما أيضاً على الثقة والقيم المشتركة. وقد عكست هذه الثقة الأحكام الجماعيّة بشأن السياسات الأميركيّة الأوسع في الداخل والخارج. في أعقاب الحرب العالميّة الثانية، أنشأت الولايات المتحدة عدداً من المؤسّسات المتعدّدة الجنسيّات التي أعانت من خلالها عن نواياها وعبّرت عن استراتيجيّاتها البعيدة الأمد. ومن خلال هذه المؤسّسات وفي داخلها، فضلاً عن الأعمال المحسوسة، يمكن إثبات القيم وإدامة الثقة.

عملت الأمم المتحدة بمثابة منبر للاتّصالات، فضلاً عن معالجة بعض القضايا التي يقلّ تعلّقها بالتنافس مباشرة بين القوى الكبرى. وقد كان تأسيسها وتصميمها الإجماليّ مدفوعاً من قبل الولايات المتحدة في محاولة لتصحيح إخفاقات النظام الدوليّ ما بعد الحرب العالميّة الأولى التي قادت إلى الحرب العالميّة الثانية. لكنّ بروز الحرب الباردة على الفور تقريباً قوّض الآمال بأن تكون الأمم المتحدة أداة للأمن الجماعيّ. لكنّها كانت كذلك. فالمنظّمات الداعمة مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظّمة الأغذية والزراعة والأونيسكو كان لها أهمّيّة كبيرة جدّاً بين الشعوب في العالم الأقلّ نموّاً. لكنّ الأكثر أهمّيّة هو أنّ الأمم المتحدة أصبحت مصدراً للقانون الدوليّ . فتلك هي وضعيّة قرارات مجلس الأمن الدوليّ. صحيح أنّه كان قانوناً بدون سلطة حقيقيّة تفرضه . لكنّ الشرعيّة التي يحملها كانت تحرّك السياسة المحليّة في العديد من البلدان.

وكانت الولايات المتحدة مستخدماً متحمّساً لهذا النظام الدوليّ. كانت هناك معاهدات لتنظيم الأسلحة النوويّة والكيميائيّة، فضلاً عن معاهدات لتنظيم استغلال المحيطات وإدارة كل أنواع النشاطات التجاريّة. وكثير من هذه المعاهدات كان يصاحبها إنشاء آليّات ومنظّمات للتطبيق والمراقبة، مثل الوكالة الدوليّة للطاقة الذرّية ومنظّمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائيّة وغيرها. وكان للولايات المتحدة ممثّلون في كل مكان، سفراء ووفود ومسؤولون معيّنون

لفترات من الخدمة. وقد عملوا على متابعة مصالح الولايات المتحدة وتأمينها قضيّة إثر قضيّة.

لكنّ الطريقة الأميركيّة لم تكن تلجأ إلى الاعتماد على الإكراه والضغط الشديد، وإنّما على الإقناع والرؤية المشتركة. وقد كانت الولايات المتحدة متسامحة وكريمة لدرجة لا مثيل لها كمنتصرة في الحرب العالميّة الثانية. وقد أصبحت الولايات المتحدة القدوة والنموذج الذي يحتذى لكلّ بلدان العالم بتشاركها القوّة الدوليّة من خلال نظام الأمم المتحدة، وانخراطها بعمق في مساعدة الاقتصاد الألمانيّ واليابانيّ والكوريّ، واستضافتها الطلاب الأجانب وتشجيع تبادل البرامج، والجهر في انتقاد الإمبراطوريّات الاستعماريّة القديمة، واستقبال المهاجرين. وقد ألهمت المعتقدات الأميركيّة المعبّر عنها في إعلان حقوق المواطنين بلدان العالم الأخرى. كنّا غير مهتمّين بإقامة إمبراطوريّة كلاسيكيّة بشكل واضح . وكانت دوافعنا منسجمة مع دوافع عشرات الحركات المنادية بالحرّيّة في كل أنحاء العالم. وكان من الصعب على منافسينا المحتملين في العالم المتقدّم مقاومة مزيج القوّة الاقتصاديّة والمثل الأميركيّة. وكان يُنظر إلى الولايات المتحدة بانتظام طيلة ثلثي القرن بأنّها أكثر الأمم المثيرة للإعجاب.

كانت القوّة الأميركيّة في القرن العشرين تتوافق إلى حدّ كبير مع ما أسماه جوزيف ناي، عميد كليّة جون أف كنيدي للحكم بجامعة هارفرد، "بالقوّة الليّنة"، القدرة على الإقناع استناداً إلى القيم الأميركيّة. وقد أعطتنا تأثيراً أبعد بكثير مما منحتنا إياه سياسة توازن القوى. وكانت تستند إلى الاحتلال المادّي للبلدان وفرض القوانين والمؤسّسات، أو حتى استعمال القوّة الاقتصاديّة والعسكريّة الهائلة، مثلما كان يفعل الاستعمار القديم، بدرجة أقلّ من استنادها إلى القيادة بالقدوة وإلى الشفافيّة والمساعدات.

وخلال الحرب الباردة، واجهت الولايات المتحدة تحدّي المحافظة على مبادئها الرفيعة في الخارج في مواجهة التهديد السوفياتيّ. وقد ارتُكبت بعض الأخطاء، وفقدت الولايات المتحدة بالتدريج بعض حدودها الأخلاقيّة، فخلقت مناوئين

ومشكّكين. فقد أطاحت بزعيم إيرانيّ واستبدلت به الشاه غير المحبوب لأنّها كانت قلقة من الاختراق السوفياتيّ للشرق الأوسط. وفي وقوف الولايات المتحدة ضدّ الهند التي تدور في الفلك السوفياتيّ، نأت بنفسها عن أكبر ديموقراطيّة في العالم. وخوفاً من استيلاء الماركسيّين على الحكم في تشيلي، ساندت الولايات المتحدة العمل العسكريّ التشيليّ للإطاحة بالزعيم الماركسيّ المنتخب بطريقة ديموقراطيّة، سلفادور أللندي. وفي أميركا الوسطى، قاتلت الولايات المتحدة طوال عقد تقريباً الحكومات التي تستلهم الماركسيّة ومقاتلي حرب العصابات باستخدام وكالة الاستخبارات المركزيّة وأفراد من القوّات الخاصّة، فضلاً عن الحركات المحليّة . وقد نجح هذا المسعى ولكن بتكاليف بشريّة هائلة، فضلاً عن انتهاك حقوق الإنسان ونشاطات حكوميّة غير قانونيّة. وغالباً ما كان يجري التمييز في المعنى بين الشموليّة التي نعارضها، والأنظمة الاستبداديّة فحسب التي يمكن أن تخدم المصالح الأميركيّة . لكنّه كان تمييزاً مزعجاً لم يحظَ قطّ بقبول تامّ في أوساط الطيف السياسيّ الأميركيّ.

أدّت نهاية الحرب الباردة إلى إزالة مصادر هذه التناقضات في السياسة الأميركيّة. وتحرّرت الولايات المتحدة لا لتشرح المبادئ فحسب، وإنما أيضاً لتشجّع أولئك الذين ينحازون إلى قيمنا. وعلى نحو عكسيّ، أصبحت الولايات غير مقيّدة كثيراً في إدانة الدول التي اعتادت على انتهاك حقوق الإنسان. وتعزّزت هذه النزعة المثاليّة في السياسة الخارجيّة الأميركيّة أثناء التسعينيّات بالأعمال العسكريّة الأميركيّة لخلع الطغمة العسكريّة الهايتيّة التي تعيق أعمال الحكومة الديموقراطيّة هناك، وعمليّات السلام العسكريّة الأميركيّة في البلقان وأميركا اللاتينيّة وإفريقيا وآسيا.

لكن سنة 2001 شهدت تغيّراً أميركيّاً عميقاً في السياسة الخارجيّة. فإدارة بوش التي وصلت إلى السلطة بانتخابات كانت موضع نزاع، تصرّفت بشكل لا لبس فيه لصبغ السياسة الخارجيّة بطابع ميزان القوى الأحاديّ. فانسحبت الولايات المتحدة من الجهود الدوليّة لمعالجة الاحترار العالميّ، أي من معاهدة

كيوتو. وأوضحت الإدارة أنّها ستمضي قدماً في الدفاع الصاروخيّ القوميّ بصرف النظر عن المعاهدة الأميركيّة السوفياتيّة للحدّ من الصواريخ البالستيّة، وتمّ رفض الحوار بين كوريا الجنوبيّة والشماليّة من الأساس، وأسقط اقتراح جديد يركّز على تشديد العقوبات على العراق. وقد اتّضح حتى قبل 9/11 أنّ السياسة الخارجيّة الأميركيّة غيّرت مسارها.

استجابت إدارة بوش لأحداث 9/11 بالتخلّي عن "سياستها الخارجيّة الأكثر تواضعاً". وبين ليلة وضحاها، لم تعد السياسة الخارجيّة الأميركيّة أحاديّة وإنّما أخلاقيّة أيضاً وشديدة الوطنيّة وجازمة، تخطّط للعمل العسكريّ ضدّ العراق وربما دول أخرى في الشرق الأوسط، وتلمّح إلى الإمبراطوريّة الأميركيّة الجديدة. نجحت الرسالة بقوة في الداخل حيث تلقّفها الرأي العامّ الأميركيّ الذي كان يترنّح تحت صدمة هجمات 9/11، فتضاءلت المخاوف بشأن ارتفاع البطالة وتفاقم العجز في الميزانيّة. وجرى التغاضي عن المخاطر. ولا بأس في أن تعيق الأحاديّة النشطة جهود مكافحة الإرهاب، وتقلب رأساً على عقب خمسة عقود من العمل لإقامة نظام دوليّ يساعد في خفض النزاعات، وتقوّض التحالف الذي حافظ على الأمن نحو نصف قرن من الزمن في أوروبا، وتهزّ العلاقات التي تلعب دوراً حاسماً في الحفاظ على شبكة الاعتماد المتبادل ذات الأهمّيّة المحوريّة للازدهار الأميركيّ. وفي أيلول/ سبتمبر 2003، كانت القوّات الأميركيّة موجودة في العراق - متورّطة بشكل عميق بدون وجود استراتيجيّة واضحة لإنقاذ النجاح الذي تحقّق، أو الخروج، في ظلّ تواصل النقاش بشأن احتمال توسيع منطقة العمل العسكريّ لتشمل سوريا وربما دولاً أخرى في المنطقة.

لكنّ هذا التحوّل - بدلاً من أن يعزّز ظهور الإمبراطوريّة الأميركيّة الجديدة - عرّض للخطر كلّ ما كسبناه عن طريق "القوّة الليّنة" والإمبراطوريّة الأميركيّة المجازية. فقد أدّى النهج الجديد إلى انفجار المشاعر المعادية لأميركا في كل أنحاء العالم. وكشفت استطلاعات الرأي في العديد من البلدان أنّ "من المرجّح أن

يقوم ابن لادن بالشيء الصحيح أكثر من بوش". لم تكن هذه المخاوف تتعلّق بالقيم الأميركيّة أو كيف نعيش وإنّما تتعلّق بكيفيّة السلوك الأميركيّ في الخارج. ونظراً لأنّ هذه المخاوف تعكس الأحكام على الأفعال الأميركيّة، لن يكون بالإمكان جبهها بسهولة عن طريق أساليب الدعاية والعلاقات العامّة. وسوف تؤثّر على المساندة التي تلقاها الولايات المتحدة في الخارج.

على الصعيد الفرديّ، ستجد بعض الحكومات التي عليها الاستماع إلى آراء الناخبين مزيداً من الصعوبة في الامتثال للرغبات الأميركيّة. وقد رفضت تركيا، على سبيل المثال، مساندة مرور القوّات الأميركيّة المشاركة في الحرب على العراق، وكانت حتى أوائل أيلول/ سبتمبر لم توافق بعد على الطلبات الأميركيّة بالمساعدة في قوّة حفظ السلام. ورفضت الهند طلب المشاركة لأنّ المهمّة لا تخضع لإشراف الأمم المتحدة. ورفضت ألمانيا وفرنسا أيضاً.

هذه ما هي إلاّ أحدث الإشارات على بدء البلدان بتحديد مصالحها القوميّة الخاصّة عن طريق رفض "القيادة" الأميركيّة الأحاديّة. لقد أخذ يظهر تجمُّع غير رسمي لمصالح عدّة دول، منها الحلفاء والأعداء السابقين على السواء، لإحباط وتعقيد السياسات والأهداف الأميركيّة التي ينظر إليها بشكل متزايد على أنّها تتعارض مع مصالحها الخاصّة. وذلك يهدّد من حيث الجوهر في تفكيك البنى السياسيّة والاقتصاديّة للتكافل الذي أثبت أنّه مؤات جدّاً للولايات المتحدة. وبمعنى أضيق، إذا فقد الأجانب الثقة في قيادة الولايات المتحدة ورفضوا التفاهمات الضمنيّة والانحيازات الاقتصاديّة التي قادتهم ـ لاسيّما المصارف المركزيّة للصين وتايوان واليابان ـ لمراكمة الودائع بالدولار، فإنّ بوسعهم تنويع أصولهم بالدولار بسرعة، ما يطلق هبوطاً حادّاً في قيمة الدولار ويؤثّر بشدّة على اقتصادنا. وقد يكون هناك في مكان ما في العجز في الميزانيّات الأميركيّة، وعجز الحسابات الجاريّة لميزان المدفوعات، والامتعاض المتنامي من الولايات المتحدة في الخارج، نقطة انقلاب غير محدّدة بعد. ويمكن أن تنطلق عن طريق إخفاق جيوسياسيّ في شبه الجزيرة الكوريّة أو في جنوب آسيا، أو صدمة

نفطيّة حادّة ناتجة عن إخفاقات محليّة متزامنة في عدّة بلدان منتجة للنفط، أو التوسّع السريع لفرص الاستثمار الأكثر جاذبيّة في الصين والهند والثقة الأكبر في اليورو، وتكون كافية لخنق التدفّق المستمرّ للتمويل الأجنبيّ. أو يمكن أن نعاني من استمرار الضعف التدريجيّ للنفوذ الأميركيّ. إذا كانت القيادة تعرّف بأنّها "إقناع الشخص الآخر بأن يقوم بما تريده أن يقوم به"، كما عبّر عنها أيزنهاور، فهذا يعني أنّ القيادة الأميركيّة في طريقها إلى الفشل. فنحن لم نقنع الآخرين بالانحياز لمصالحنا. بل نحن نستعمل الإكراه والضغط. وبدون أن نغيّر نهجنا، فسوف نتّجه إلى أميركا أقلّ قوّة وأهمّيّة بصرف النظر عن عدد القاذفات الشبح التي ننشرها أو البلدان التي "نصل إليها". وإذا كان هذا المسار قد قاد إلى إمبراطوريّة أميركيّة بمعنى وجود مزيد من البلدان التي تحتلّها القوّات الأميركيّة، فسوف يقود ذلك إلى أميركا أكثر فقراً وأشدّ انعزالاً وأقلّ أمناً.

لكن الإدارة في قيادتها الردّ الأميركيّ على كارثة 9/11 ، حظيت بأكبر شعبيّة بالاشتراك مع رجال ونساء القوّات المسلّحة فيما كانت تشهر سيف القوّة العسكريّة. ولم يكن هذا الأمر عرَضيّاً. فلبروز النزعة الأحاديّة في السياسة الخارجيّة جذور عميقة في الوطن.

رأى الأميركيّون لأكثر من 30 عاماً أنّ قيمهم تتعرّض للهجوم من العمل الإيجابيّ، ومن تصاعد الحركة النسائيّة والثورة الجنسيّة، ومن حكومة أميركيّة بدت متطفّلة وفي غير محلّها بشكل متزايد في قضايا مثل فرض الحافلات المدرسيّة، حكومة تدلّل المجرمين في حين تزيد من المطالب المفروضة على العاملين العاديّين. فلا يكاد يتمّ المحافظة على مستويات معيشة الأسر رغم الزيادات الإجماليّة في عدد الأسر ذات المدخولين. وقد كشفت بيانات مكتب الميزانيّة التابع للكونغرس والتي تمّ جمعها في سنة 2001، على سبيل المثال، أنّ متوسّط الدخل الحقيقي للأسر بعد اقتطاع الضريبة عند الخُمس المتوسّط للأميركيّين ارتفع من 31700 دولار في سنة 1979 إلى 33200 دولار في سنة

1997 (خلال الفترة نفسها شهدت نسبة الواحد بالمئة العليا من الأسر الأميركيّة ارتفاع مدخول أسرها من 256400 دولار بالمتوسّط إلى 644300 دولار[3]).

كان قسم كبير من أميركا منهمكاً في "حرب ثقافيّة" تدور رحاها منذ زمن لذا لم يردّوا. وقد بدأت هذه الحرب في ردّ الفعل ضدّ الاحتجاج العنيف الذي عطّل المؤتمر القوميّ الديموقراطيّ الذي انعقد في شيكاغو سنة 1968. واكتسبت قوّة في الصدى الذي حيّا هجمات نائب الرئيس سبيرو أغنيو على "أرباب السلبيّة الثرثارين". وكانت هذه "الأغلبيّة الصامتة" لعام 1972، ولاحقاً "ديموقراطيّي ريغان". وقد شوهدت في تنامي قوّة المسيحيّة المولودة من جديد، وحركة الحقّ بالحياة، والتعليم المدرسيّ في البيت، وظهور جمعيّة البندقيّة القوميّة. وأصبحت قضايا مثل حقّ الإجهاض وضبط الأسلحة وزواج اللواطيّين وعقوبة الزواج محكّ الطبقة المتوسّطة الخاضعة للضغوط والتي تسعى للدفاع عن نفسها.

وبلغ الصراع أيضاً الشؤون الخارجيّة وأذكاه الخزي بسبب الانسحاب من فيتنام، والخلاف بشأن اتفاقيّات قناة بنما، والغضب من العجز الأميركيّ أثناء أزمة الرهائن الأميركيّين في إيران. وامتزجت الحرب الثقافيّة في الوطن مع حنين شديد إلى نجاح في ميدان القتال في الخارج.

التقط النظام السياسيّ الأميركيّ آراء الرأي العام وعبّر عنها. وقد أسماها رونالد ريغان "الصباح في أميركا"، والأمل الجديد . لكن جرى التعبير عنها بفعّاليّة أكبر في السياسة الخارجيّة الجازمة وفي السياسات الوطنيّة غير الاعتذاريّة التي تحدّت "إمبراطوريّة الشرّ" السوفياتيّة بمبادرة الدفاع الاستراتيجيّ (حرب النجوم) في سنة 1983، وغزت جزيرة غرينادا في الكاريبي، وشنّت غارة على الزعيم الليبيّ معمّر القذافي المساند للإرهاب، ودعت الزعيم السوفياتيّ ميخائيل غورباتشيف إلى "تحطيم جدار برلين". وعندما تسلّم جورج بوش الأب الإدارة من ريغان امتطى صهوة الوطنيّة نفسها في حرب الخليج 1991، وقد كلّفه ذلك تجديد الولاية أمام ديمقراطيّ شابّ يتمتّع بالكاريزما.

برز تحويل الإحباطات في الداخل إلى عمل في الخارج بمثابة نمط سائد في الديموقراطيّات التي تتعرّض للضغوط. حدث ذلك في روما القديمة وفي هولندا وبريطانيا. وعلى غرار معظم الأمور التي تصرف الانتباه، وقد وفّر ذلك طمأنينة زائفة تبعتها عواقب مدمّرة. ففي روما، تحوّلت الجمهوريّة إلى إمبراطوريّة، واختُزل المواطنون الفخورون إلى طبقة دنيا لا تمتلك أرضاً. وفي هولندا وبريطانيا، أدّى "التنفيس" إلى نعرة قوميّة عدائيّة وحرب، وأدّت الحرب إلى أعباء ماليّة أضخم قوّضت من حيث الجوهر ما تبقّى من أسس الازدهار.

في أعقاب 9/11، عندما تخلّت إدارة بوش عن السياسة الخارجيّة "الأكثر تواضعاً"، لجأت أيضاً إلى مصدر القوّة نفسه الذي لجأت إليه سابقاتها. لكنّه اليوم معزّز بالخوف الحقيقيّ والعزيمة.

لكنّ نهج الإدارة لم يعرّض الإمبراطوريّة الأميركيّة المجازيّة في الخارج للخطر فحسب، وإنّما قوّض قوّة أميركا الصلبة أيضاً لأنّنا لا يمكن أن نكون أكثر قوّة في الخارج مما نحن عليه في الداخل. فقد مضت الإدارة قدماً في تخفيض الضرائب ـ الأمر الذي يكلّف مئات المليارات من الدولارات ـ فحوّلت عقداً من العمل الشاقّ لاستعادة المسؤوليّة الماليّة إلى تعميق للمديونيّة القوميّة. وفي أوائل سنة 2001 كان من المتوقّع أن يؤدّي فائض الميزانيّة على عشر سنوات إلى 5 ترليون دولار. لكن بفضل التخفيضات الضريبيّة وتباطؤ الاقتصاد والنموّ غير المتوقّع في النفقات العسكريّة، أصبح التقدير للعشر سنوات التالية ابتداء من سنة 2003 عجزاً بنحو 5 ترليون دولار. أي تأرجح يبلغ 9 ترليونات دولار تقريباً، بدون حساب التكلفة الشهريّة لاستمرار احتلال العراق البالغة 4 مليارات دولار[4]. لم ترتكب أيّ إدارة أميركيّة منذ حرب فيتنام غلطة اختيار "الأسلحة والمعيشة" في الوقت نفسه، أو تطلب القليل من الشعب الأميركيّ في وقت الأزمة.

يستطيع الأميركيّون العاديّون الإحساس بالمشكلة رغم المستوى القياسيّ لتدنّي أسعار الفائدة التي عزّزت الازدهار في قطاع الإسكان وإعادة تمويل

القروض السكنيّة. وارتفع معدّل البطالة بشكل مستمرّ منذ فترة الازدهار في عهد إدارة كلنتون. وأدّى فقدان 2,6 مليون فرصة عمل منذ كانون الثاني/ يناير إلى ارتفاع معدّل البطالة إلى 6,4 بالمئة في تموز/ يوليو 2003 . وها هو الآن يضرب طبقة الموظّفين المتوسّطة الأميركيّة حيث تكافح شركات الأعمال لخفض النفقات من أجل الحفاظ على الإيرادات. وكانت البطالة أعلى في بعض القطاعات: الأقلّيات - بلغت 13,0 عند الشبّان دون العشرين، و10,3 عند البالغين الصغار، و11,1 بالمئة عند الأميركيّين الأفارقة. وربما تصل البطالة الحقيقيّة إلى 10 بالمئة أو أكثر، إذا حسبنا الذين خرجوا من قوّة العمل أو الذين يفضّلون العمل إذا كان متاحاً. وتلقّت حكومات الولايات والحكومات المحلّيّة ضربة موجعة بشكل خاصّ، إذ خفّض الركود وارداتها مع أنّ الحكومة الفدراليّة تسعى إلى خفض حصّتها المتوافقة في العديد من البرامج. وفيما تواجه الولايات والمدن في كل أنحاء البلاد مشاكل محليّة في الموازنة بين مداخيلها ومصروفاتها، أخذ يتّضح بصورة أكبر أنّ خفض الضرائب الفدراليّة كان مساوياً لانخفاض الخدمات وارتفاع البطالة أو وازن الزيادات في ضرائب الولايات والضرائب المحلّيّة.

وقد فاقمت الحرب على الإرهاب من المخاطر التي نواجهها. فالأمن الداخليّ يعاني على المدى القصير من قلّة التمويل ومحروم من الموارد اللازمة لإعطاء الأولويّة للمخاطر المهمّة في الداخل والوقاية من الإرهاب والتصدّي له. وعانى أيضاً كل برنامج محلّيّ يتلقّى المساعدة من التمويل الفدراليّ: التعليم والرعاية الصحيّة وضمان التقاعد، فضلاً تطوير البنية التحتيّة وإعادة تأهيلها . وهي البرامج الحيويّة للإبقاء على قدرة أميركا على المنافسة في المستقبل.

إنّ التخفيف من هذه المخاطر التي يتعرّض لها أمننا وازدهارنا لا يتطلّب خطاباً أقوى بل تفكيراً أوضح. إنّنا نحتاج إلى رؤية أنفسنا والعالم من حولنا في صورة مجسّمة . واستخدام تلك الرؤية الأفضل لكي تستند سياساتنا إلى المعلومات. فالولايات المتحدة ببساطة بحاجة إلى استراتيجيّة جديدة للقرن الحادي والعشرين . استراتيجيّة أوسع وأكثر شمولاً، ونهج أقلّ أحاديّة في

الخارج مترافقة مع توجيه عناية أكبر إلى اقتصاد أميركيّ سليم في الداخل، وسياسات طويلة المدى لكي تلج أمّتنا في المستقبل بنجاح.

ركّزت استراتيجيّة الاستباق التي أصدرتها إدارة بوش في "استراتيجيّة الأمن القوميّ" لسنة 2002 على العراق. وفي الداخل تبلورت صيغة المؤيّدين لجانب العرض - خفض الضرائب عن الأغنياء لتغذية الاقتصاد المتراجع. وقد حان الوقت لكي تعود أميركا إلى التصوّرات الأساسيّة التي ضمنت ازدهارها وأمنها غير المسبوقين وتكيّف منها استراتيجيّة جديدة يمكن أن تلبّي احتياجاتنا بصورة أفضل اليوم.

وأوّل هذه المبادئ يجب أن يكون الاشتمال. فالولايات المتحدة تمثّل القيم التطوّريّة للكرامة الإنسانيّة وقيمة الفرد التي زحفت نحو أوروبا بثبات وقسم كبير من بقيّة العالم. وقد كنّا مبشّرين ندعو إلى قيمنا ونساعد الدول في الخارج ونشجّع القادة الشبّان البارزين على الدراسة في أميركا وزيارتها ونقل تجاربهم معهم. وخلال الحرب الباردة كنّا حريصين على اختراق الستار الحديديّ والوصول إلى الشعب هناك. وعندما انتهت الحرب الباردة، عملنا بجدّ على توسيع الديموقراطيّة في كل أنحاء العالم. ويجب أن نسعى لكسب الحلفاء والأصدقاء في العالم.

ثانياً، يجب أن نعمل على تقوية المؤسّسات الدوليّة واستخدامها، بدءاً بالأمم المتحدة وحلف الناتو. فمثل هذه المؤسّسات يمكن أن توفّر المساندة الحيويّة للدبلوماسيّة الأميركيّة وتجعل الآخرين يشاركون في تحمّل الأعباء والمخاطر التي علينا بخلاف ذلك أن نتحمّلها منفردين. وتستطيع الأمم المتحدة على وجه الخصوص إضفاء الشرعيّة على الأغراض والأعمال الأميركيّة. إنّ القانون الدوليّ قليل الأهمّيّة بالنسبة لمعظم الأميركيّين، لكنّ له ثقلاً كبيراً في الخارج. وتحتاج الأمم المتحدة وحلف الناتو إلى تحسين، وبخاصّة الأمم المتحدة . لكن لا يمكن إدخال هذه التحسينات إلاّ من خلال القيادة الأميركيّة البنّاءة، إذ إنّنا القوّة العظمى الوحيدة التي تمتلك الموارد والحوافز اللازمة للقيام بذلك.

أخيراً، علينا أن نضع في المنظور الصحيح دور القوّات المسلّحة في استراتيجيّتنا الشاملة. وعلينا أن نضمن احتفاظ قوّاتنا المسلّحة بالتفوّق على أيّ منافس محتمل. ويجب أن تواصل تحديث نفسها للتعامل مع أيّ ظرف طارئ منظور، بما في ذلك الحاجة المحتملة إلى استباق أيّ تهديد تتعرّض له الولايات المتحدة. إنّنا نمتلك دائماً حقّ الدفاع عن النفس، بما في ذلك الحقّ الأصيل بتوجيه ضربة استباقيّة. لكن يجب ألاّ تستخدم القوّة إلاّ كملاذ أخير . ثمّ بشكل متعدّد الأطراف إذا أمكن.

إنّ العمل بمقتضى هذه المبادئ الثلاثة يجب أن يصلح علاقتنا عبر الأطلسيّ. وعندما تقف الولايات المتحدة وأوروبا معاً، فإنّهما يمثّلان تقريباً نصف الناتج المحلّيّ الإجماليّ للعالم، وثلاثة من المقاعد الخمسة الدائمة في مجلس الأمن الدوليّ. وهذه هي البلدان الأكثر انحيازاً سياسيّاً وثقافيّاً إلى الولايات المتحدة. إنّنا المستثمرون الكبار في اقتصاد كلّ منّا. وعلينا أن نقلب رأساً على عقب نظرة بريطانيا في القرن التاسع عشر بأن ليس لبريطانيا أصدقاء دائمون، وإنّما مصالح دائمة. علينا في الغرب أن يكون لنا أصدقاء وحلفاء دائمون وبعد ذلك نعمل على تأمين التقاء مصالحنا.

باستخدام هذا الحلف على جانبي الأطلسيّ كقاعدة لنا، علينا بعد ذلك أن نعمل على حلّ التحدّيات الأمنيّة التي تواجهنا ـ البرنامجين النوويّين لكوريا الشماليّة وإيران، والتهديد المتواصل الصادر عن القاعدة والمجموعات الإرهابيّة الأخرى. ويجب أن نعمل مع حلفائنا للمساعدة في تسوية الخلافات بين الهند وباكستان وفي الشرق الأوسط التي يمكن أن تنفجر في نزاع مميت. ويجب أن نضغط من خلال الأمم المتحدة وأن نقدّم المساعدة لتهدئة النزاعات المستمرّة في إفريقيا.

تحتاج استراتيجيّة الحرب على الإرهاب، على وجه الخصوص، إلى إعادة توجيه للتركيز على الإرهابيّين أنفسهم أكثر من التركيز الدول التي ترعاهم. ويعني ذلك إقامة شبكة أقوى من القوانين الوطنيّة والقوميّة، فضلاً عن أعمال

الاستخبارات والتطبيق، بما في ذلك تقديم المساعدة الملائمة للدول الصديقة في العالم لرفع قدراتها على مساعدتنا في استخدام القوى الأمنيّة كأولى وسائل مهاجمة الإرهابيّين. وعلينا أن نستخدم حلف الناتو لتقاسم أعباء القيادة والأمم المتحدة لتعزيز جهودنا بسلطة دوليّة إضافيّة. وعلينا أن نفتح الاتصالات لا أن نغلقها مع دول مثل سوريا وإيران ونستخدم كل الوسائل التي لدينا ونستعين بالحلفاء لإحداث تغيير في سياساتها ونشاطاتها. وعلينا في المدى القريب أن نعمّق المشاركة الدوليّة في العراق وأفغانستان، وأن نضيف مزيداً من القوّات، عن طريق الحلفاء على ما نرجو، لتأسيس بيئة أكثر أمناً وجلب مزيد من الموارد الدوليّة لتسهيل التنمية السياسيّة والاقتصاديّة. وعلينا أن لا نستخدم القوّة العسكريّة إلاّ كملاذ أخير، وأن نقاوم إغراء الإفراط في إلزام مكوّننا البرّيّ المحدود نسبيّاً، وأن نتعامل بمهارة أكبر مع العداوات التاريخيّة في المنطقة، وأن نستخدم أسلحة فرض الأمن بشكل متزايد بدلاً أسلحة الحرب في الهجوم على الإرهاب.

كما أنّ على الاستراتيجيّة أن تركّز أكثر على الوصول إلى الجذور المسبّبة للإرهاب الإسلاميّ: الإيديولوجيّات المتطرّفة والتمويل من بعض الدول، والمجتمع الفقير الفاسد والطبقي في باكستان ومدارسه، والارتباط الوثيق بالفلسطينيّين. بعد الهجمات الإرهابيّة تبيّن أنّ حكومات الشرق الأوسط تنظر بجدّيّة أكبر إلى تمويل الإرهابيّين وتجنيدهم، لكنّ أسباب الإرهاب أكثر أهمّيّة، إنّها تنبع من الإحساس العميق بالظلم والعجز والإيديولوجيّة التي توجّههما نحو الغضب من الغرب. وهكذا فإنّ كسب "الحرب" يتطلّب إدخال إصلاحات جذريّة في المجتمعات المتأزّمة في الشرق الأوسط - تعليم أكثر براغماتيّة وتنمية اقتصاديّة أكثر اتساعاً ومشاركة سياسيّة أوسع - فضلاً عن التوصّل إلى تسوية عادلة وشاملة بين إسرائيل والفلسطينيّين. ولكي تُحدث الولايات المتحدة التغيير في هذه المجالات الحرجة، فإنّها تحتاج إلى مزيد من الانخراط المدعوم بتقديم مساعدة كبيرة للتنمية السياسيّة والاقتصاديّة. ونظراً لتأثير الغزو الأميركيّ

للعراق حتى الآن، على الولايات المتحدة أن تقدّم هذه المساعدة من خلال منظّمات دوليّة وإقليميّة حيثما أمكن ذلك.

يجب أن تتحلّى عروضنا بتقديم المساعدة بالمسؤولية وأن تدعمها بموارد مهمة. وتحتاج الولايات المتحدة إلى وكالة على مستوى وزاريّ أو دون وزاريّ تكون مسؤولة عن تطوير الخطط والبرامج وبنى الموظّفين للمساعدة في مجالي التنمية السياسيّة والاقتصاديّة في الخارج. ولنسمّها وزارة التنمية الدوليّة. فتركيز جهودنا الإنسانيّة والتنمويّة عبر وزارة مسؤولة وحيدة سوف يساعدنا في إيلاء نفس الاهتمام المستدام لخفض الحرمان والبؤس والنزاع الإثنيّ والفقر الذي أوليناه لمشكلة الحرب. ويجب القيام بجهود جادّة في البحث والتطوير لإنتاج التقانات والاستراتيجيّات والمنظّمات والأفراد المدرّبين الذين يستطيعون التوجّه إلى البلدان التي تعاني من الإخفاق، والعمل مع أصدقائنا وحلفائنا وتعزيز الإصلاحات السياسيّة والاقتصاديّة التي تلبّي احتياجات الجماهير وخفض مصادر الإرهاب والنزاع.

إنّ معظم مؤسّساتنا الدوليّة القائمة قادرة وذات صلة، مع أنّها ستستفيد أيضاً من الشفافيّة الأكبر والعناية الأوثق بالأمور الخاصّة بكل بلد. لكن علينا أن نتقدّم في مساعدة إصلاح الأمم المتحدة نفسها وتكييفها لتصبح أكثر فائدة. وعلينا أن نتابع التزاماتنا. فلطالما التزمت الولايات المتحدة بخفض الحواجز أمام تدفّق السلع والخدمات إلى الأسواق. لكن علينا أن نضمن أن تكون التجارة حرّة وعادلة، وأن نساعد الآخرين في الوفاء بالمعايير الإنسانيّة للعمل والمعايير البيئيّة المعقولة.

ونحتاج أيضاً إلى استراتيجيّة جديدة لأمّتنا داخل الوطن. وسوف يسمح لنا النجاح في الحرب ضد الإرهاب في مواجهة التحدّيات الاقتصاديّة المستمرّة الناتجة عن قيمنا ومعتقداتنا ـ نظام تجارة دوليّ متزايد الانفتاح، مع دول مسالمة عملاقة مثل الصين والهند، واتحاد أوروبيّ يتزايد وحدة، وربما مراكز اقتصاديّة ناشئة أخرى تسارع للحاق بالولايات المتحدة. وهناك بالفعل عدّة

بلدان، مثل ألمانيا وسويسرا، يزيد متوسّط مستوى المعيشة فيها عن مستوى المعيشة عندنا. وهذه حالات خاصّة: ففي حالة ألمانيا، الازدهار ناتج عن نموّ يقوده التصدير الموجّه بقوّة إلى السوق الأميركيّة. لكنّ بروز الصين والهند، فضلاً عن الاتحاد الأوروبيّ المتكامل، يشير إلى أنّنا لأوّل مرّة في التاريخ الأميركيّ نواجه أسواقاً متكاملة منافسة أكبر من سوقنا. ومع أنّ الاقتصاد الأميركيّ اليوم يعادل نحو عشرة أضعاف الاقتصاد الصينيّ ونحو أربعين ضعف الاقتصاد الهنديّ، إلاّ أنّه يوجد في كلا البلدين قوّة عاملة قادرة ومتزايدة التعليم تجتذب من الولايات أعمال التصنيع الماهرة، وليس ذلك فحسب بل أيضاً الأعمال الوظيفيّة والخدميّة من النوع الذي كان يعتبر بمأمن سابقاً في الوطن. وهكذا فإنّ اجتماع ما تقدّم مع نزعتنا إلى الإنفاق أكثر مما ندّخر، يجعل اقتصادنا على المدى الطويل في المستقبل في خطر.

في القرن التاسع عشر، كنّا نؤمن بقدرنا الجليّ في الامتداد عبر القارّة. وفي أوائل القرن العشرين أصبح قدرنا يتمثّل في تحسين توزيع القوّة والثروة الناشئة عن تبوّؤ الولايات المتحدة المفاجئ مكانة الدولة الكبرى - توسيع قاعدة ديموقراطيّتنا واستخدام الحكومة واتحادات العمّال لضبط القوّة الخاصّة المتراكمة للثروات الكبيرة. لكنّ الثلث الأخير من القرن العشرين شهد ردّ فعل - مسعى مستدام لإعادة ترتيب قوّة ومسؤوليّات القطاعين العامّ والخاصّ، وتقليص نفوذ الحكومة الفدراليّة، وربط مصالح الشديدي الثراء بعواطف الطبقة المتوسّطة في أميركا من خلال خفض الضرائب وثقافة الحرب. وقد حان الوقت الآن لكي نفكّر مليّاً في موقفنا سواء في الداخل أم الخارج. وعلينا إعادة تعريف أهدافنا كامّة، فضلاً عن استراتيجيّة ووسائل الوصول إليها. وخلال هذه العمليّة علينا أن أن نعيد التأكيد على التزامنا بأسس الحرّيّة والعدالة والحقوق والمسؤوليّات، وتساوي الفرص والصالح العامّ، التي صنعت منّا أمّة عظيمة. ونحتاج إلى بذل جهود جديدة للموازنة بين المبادرات الفرديّة والمسؤوليّات العامّة في أميركا، بغية تحسين الفرص

أمام الجميع في حين نقوّي التنافسيّة الأميركيّة لمواجهة التحدّيات القادمة.

تأخذ بعض المشاكل وقتاً طويلاً لكي تبرز ـ أو تصحّح. لذا يجب حلّها بشكل ملحّ، يومياً، حتى وإن بدت النتائج الطيّبة بعيدة. تطلّع 100 سنة إلى الأمام واسأل كيف سنكون في ذلك الوقت؟ سوف تتحدّد الولايات المتحدة في سنة 2103 من خلال بيئتنا، بيئتنا المادّية وبيئتنا الدستوريّة على السواء. إنّنا نريد اليوم أن نضمن أنّ البلد سيبقى في المستقبل أكثر البلدان المرغوبة في العالم، بحيث يجتذب المواهب والاستثمارات عن طريق أفضل بيئة مادّيّة ودستوريّة في العالم. ويعني ذلك على الصعيد البيئيّ أنّ علينا القيام بالمزيد لحماية هوائنا ومائنا ومواردنا الطبيعيّة، ما يمكّننا من توسيع قيمتها الاقتصاديّة دون حدود عبر السياسات الحكيمة التي تحمينا وتحمي جمال أنظمتنا البيئيّة وتنوّعها ـ شواطئنا وجبالنا ومستنقعاتنا وغاباتنا المطيرة ومروجنا الصنوبريّة وغاباتنا الأصيلة وبرارينا المفتوحة. وعلينا أن نوازن بعناية بين احتياجات الاستغلال التجاريّ على المدى القصير وبين القيمة البعد مدى للهبات الطبيعيّة الموجودة في بلدنا. وقد يكون علينا أيضاً أن نساعد التعديلات المدفوعة بقوى السوق في أوساط السكّان الحضريّين والريفيّين، كما فعلنا في القرن التاسع عشر بقانون الأراضي الزراعيّة.

من الناحية المؤسّسيّة، يبقى دستور الولايات المتحدة مَعين الحريّة والازدهار الأميركيّ. ونحن نريد الحفاظ على الديموقراطيّة التعدّديّة، مع وجود ضوابط وزواجر تعكس إرادة الأغلبيّة في حين تحمي حقوق الأقلّيّة. ونريد السعي لتعظيم فرص الكسب الخاصّ، بما يتماشى مع الصالح العامّ. ومع بروز مواطن قلق جديدة ـ في الملكية الفكريّة والأخلاقيّات البيولوجيّة وغيرها من المجالات المدنيّة ـ نرغب في ضمان الوصول المستمرّ للمحاكم وفروع الحكومة الأخرى، فضلاً وسائل الإعلام النشيطة والتنافسيّة التي تبلغ الناس بالمعلومات لتمكينهم من المشاركة في الحياة المدنيّة. والأهمّ من ذلك، أنّنا نريد ضمان ألاّ نعرّض الحرّيات والحقوق للخطر عند تصدّينا للتحدّيات التي تواجهنا اليوم على المدى القصير ـ

سواء أكانت الإرهاب أم شيئاً آخر ـ لأنّها جوهر أميركا التي نسعى لحمايتها.

إن كنّا نريد البقاء منافسين علينا فعل المزيد لتنمية "الإمكانيّات البشريّة". وللتعبير عن ذلك بطريقة مألوفة أكثر، علينا مساعدة كل أميركيّ "ليكون ما يريد". ويعني ذلك بالنسبة للبعض توفير إطار من الفرص؛ ويعني لآخرين تقديم مساعدة مباشرة أكثر في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحّيّة وضمان التقاعد؛ ومساعدة انتقال البالغين من عمل إلى آخر ومن مهنة إلى أخرى؛ وتعزيز النشاط الماديّ والصحّة الجيّدة من خلال إجراءات الصحّة العامّة؛ وتحسين التشخيص والصحّة الوقائيّة ومواصلة الرعاية الصحّيّة لإطالة العمر والتكاثر إلى حدودنا الطبيعيّة؛ وتقوية ضمان التقاعد. وعلينا أن نقوم بهذه الأشياء لأنّ من واجب المجتمع أن يضمن لكل أعضائه الذين ساهموا بأعمارهم حدّاً أدنى من مستوى المعيشة، وأن يحرّر العامل الأميركيّ والأسرة الأميركيّة من أجل التركيز على التحدّيات التي نواجهها اليوم. ويجب التعامل مع مثل هذه التحدّيات الطويلة الأجل على الفور وبإلحاح جديد.

لدينا أساس متين لمواجهة التحدّيات في العديد من المبادئ والبرامج المتوفّرة اليوم بالفعل. ولا حاجة بنا إلى تعدادها هنا، باستثناء المناقشة من أجل منحها الأولويّة والموارد اللازمة. لا يمكننا ألبتّة أن نضمن حصول الجميع على التعليم أو الرعاية الصحّيّة أو ضمان التقاعد نفسه بالضبط رغم أنّ علينا السعي لتوفير التحسين لكلّ الأميركيّين في هذه المجالات. لكنّ كافّة الأميركيّين يكونون بحال أفضل عندما نضمن أن يحصل كل أميركيّ على فرص التعليم الأساسيّة وأن يصل إلى مزيد من التنمية التعليميّة خلال حياته؛ وأن يصل كل أميركيّ إلى الرعاية التشخيصيّة والوقائيّة والصحّيّة والأدوية اللازمة للحياة المنتجة، فضلاً عن مستوى أساسيّ من الضمان الماليّ لتقاعده.

وللقيام بذلك علينا الحصول على حقوق الموارد والمسؤوليّات. ويعني ذلك في المقام الأوّل تعيين المسؤوليّات بشكل صحيح بين الكيانين العامّ والخاصّ. فلا الحكومة ولا "السوق" أداة شاملة ـ يجب استخدام كل منهما بطريقة ملائمة،

سواء أكانت القضايا أمنيّة أم تعليميّة أم صحّيّة أم تقاعديّة. ثانياً، علينا إعادة تفحّص الإيرادات والمصروفات الخاصّة مقابل العامّة. ونحتاج إلى مسؤوليّة ضريبيّة أكبر لموازنة الميزانيّة الفدراليّة وخفض الدين العامّ الطويل الأجل بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية المباشرة والاحتياجات والأولويّات ـ وبالتالي تحرير مزيد من رأس المال للاستثمارات التجاريّة المطلوبة لخلق وظائف جديدة ذات أجور أعلى. وعلينا أن نضمن أنّنا عندما نموّل الميزانيّة بالعجز يجب أن ينفق المال بحيث يعطينا الفائدة القصوى للدولار، لا الفائدة القصوى للمساهمين في الحملات الكبيرة. إنّ خفض الضرائب فكرة جيّدة، لكن علينا أن نتأكّد من أنّ لدينا الأموال الكافية للدفاع والاحتياجات الحرجة الأخرى. أخيراً، علينا نعيّن المسؤوليّات بشكل صحيح بين القطاعين العامّ والخاصّ وبين الكيانات الفدراليّة والولاياتيّة والمحلّيّة. ويعني ذلك الحفاظ على نظام الحكومة حيث يلزم للوفاء بالاحتياجات العامّة، فضلاً عن موازنة قوى الحكومة الفدراليّة في توحيد المقاييس والتمويل التصاعدي بمزيد من التبصّر في الاحتياجات والتحدّيات الخاصّة التي تحملها معها سلطات الولايات والسلطات المحلّيّة.

وفيما نعمل على التعليم والرعاية الصحّيّة وضمان التقاعد، علينا أن نحسّن أيضاً مناخ الأعمال في الولايات المتحدة. وهذه ليست ببساطة مسألة خفض لمعدّلات الفائدة وحفز الطلب. فعلى هذا الاقتصاد أن يوفّر كل عام أكثر من مليون وظيفة جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى القوّة العاملة. ولخفض البطالة إلى المستويات المتحقّقة أثناء إدارة كلنتون، علينا أن نفعل المزيد. وهذه مسألة تتعلّق جزئيّاً بتسهيل دورة الأعمال بأدوات ماليّة وضريبيّة تقليديّة. لكن فيما نحسّن الاتّصالات ونفوّض المزيد من التجارة والتمويل الدوليّين، ستقوم الشركات بشكل طبيعيّ بتحويل الإنتاج والخدمات إلى مجالات تدنّى فيها التكاليف. وعلينا أن نهدف على المدى القصير إلى أن ننشئ في أميركا أفضل بيئة أعمال في العالم ـ باستخدام مجموعة مختلفة من الحوافز للإبقاء على الأعمال وشركات الأعمال هنا وجذب شركات من الخارج وتشجيع إنشاء أعمال جديدة، لا سيّما

من خلال جهود شركات الأعمال الصغيرة. وما ائتمانات ضرائب المرتّبات إلا واحداً من النهج. إنّ هذه ليست مخاوف جديدة، لكن يجب التعامل معها وجعلها أكثر إلحاحاً في مواجهة التحدّيات المتزايدة للتكنولوجيا والتجارة الحرّة. ويجب أن تساعد الحركة العمّاليّة في تعزيز المواقف والمهارات والتعليم وحراك العامل لجعل رفع الأجور المستحقّ منذ مدّة ممكناً في هذا البلد. من المفاجئ أنّ معظم النقاشات بشأن الإمبراطوريّة الأميركيّة ـ والتهديدات الإرهابيّة في الخارج وما نقوم به للتعامل معها ـ لا تقول إلاّ القليل عن أميركا نفسها. مع ذلك يرى الأميركيّون أنفسهم بطريقة جديدة غداة 9/11. فلأوّل مرّة في أكثر من عقد من الزمن، ندرك أهمّيّة العالم خارج حدودنا، فضلاً عن قوّة القوى والأفكار السياسيّة التي لا تعود إلينا. كما أنّنا ننظر إليها بطريقة مختلفة، ونسعى إلى مجتمع يسوده أمن وثقة أكبر. ويجب ألاّ نعتقد أنّ بوسعنا مواجهة هذا التحدي دون أن نتغيّر أنفسنا في أثناء هذه العمليّة. أثناء التدفّق الفوريّ للمشاعر الدوليّة في أعقاب 9/11، شعر الأميركيّون بحرارة الدعم الذي نادراً ما يعبّر عنه بصراحة في الخارج. لكنّ كثيراً من ذلك التعاطف قد تبخّر. فقد رأى العديد "تشديدنا" على التهديدات الإرهابيّة وادّعوا أنّ مجتمعاتهم واجهت ذلك جيلاً من الزمن. لكنّهم لم يفهموا أنّنا ننتمي إلى تراث مختلف: فنحن مستقلّون ومصمّمون على استعادة إحساسنا بالأمن. ومن المرجّح أن تبقى الصدمة والرعب والغضب دفينة بحقّ في ذكرياتنا، لكن حان الوقت الآن "لنقاتل بذكاء". صحيح أنّنا منهمكون في "حملة لا تماثل أي حملة أخرى" وأنّها قد تمتدّ فترة طويلة بشكل أو بآخر. إنّها حرب حديثة وليس هناك دولة أو مجتمع أقدر منّا على خوضها، لكن إذا طوّرنا الاستراتيجيّة الملائمة ولم نستخدم القوّة العسكريّة فحسب بل مجموعة من الوسائل المتوفّرة لنا أيضاً. إنّنا لسنا بحاجة إلى الإمبراطوريّة الأميركيّة. ففكرة الإمبراطوريّة الكلاسيكيّة قد انقضى وقتها بالفعل. فالعالم المتكافل لن يقبل بالهيمنة التمييزيّة لأمّة على الأمم الأخرى. وبدلاً من ذلك سوف تسود استراتيجيّة أميركيّة أكثر تعاوناً وجماعيّة، استراتيجيّة تستند إلى فضائل

التسامح والحرّيّة والإنصاف الأميركيّة العظيمة التي جعلت هذا البلد منارة للأمل في العالم.

إنّ تفوّق أميركا في العالم ـ قوّتنا العظيمة والفرص الواسعة التي لدينا والإمبراطوريّة المجازيّة التي ساعدنا في إنشائها ـ يمنحنا مسؤوليّة القيادة، والقيادة بالأسوة الحسنة. لذا فإنّ أفعالنا مهمّة. ولا يمكننا أن نقود بالأسوة الحسنة ما لم نواصل القيادة الجيّدة. وما من شيء أكثر أهمّيّة من ذلك.

الملاحظات

الفصل الأول: حرب الخليج، الجولة الثانية

(1) Woodward, *Washington Post,* March 23, 2003, p.1.

(2) Michael Gordon, *New York Times,* July 20, 2002, p.A1.

(3) Conversations, plus Joe Galloway interview with Tommy Franks, *Tampa Times,* published June 2003.

(4) Woodward, *Post,* March 23, 2003.

الفصل الثاني: الزحف شمالاً

(1) ABC TV, *This Week,* cited in *New York Times,* March 24, 2003, p.1.

(2) *Washington Post,* «Baghdad Hit Hard...» March 28, 2003, p.1.

الفصل الثالث: العمليات الحاسمة

(1) Scarborough, *Washington Times,* April 9, 2003, p.1.

(2) عند طباعة هذا الكتاب، تسرّبت إلى صحيفة «واشنطن تايمز» مسوّدة تقرير سري «الدروس المستقاة» وهو يشكو من عملية التخطيط المعيبة والمتسرّعة لما بعد الحرب، ويذكر التجهيزات الحكومية غير الكافية.

(3) Priest, *Washington Post,* July 24, 2003, p.1.

(4) محادثة بعد الحرب.

الفصل الرابع: الحرب الحقيقية: الإرهاب

(1) حاول البعض ربط صدام حسين بتفجير سنة 1993ـ انظر مثلا Laurie Mylroie, *Study of Revenge,* American Enterprise Institute, 2001 لكن لم يُقدّم دليل ملموس.

(2) انظر مثلاً مسوّدة «Defense Planning Guidance» 1992.

(3) انظر *A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm.*

(4) Project for a New American Century, letter dated January 26, 1998.

(5) ورد فـي FAIR- L, Media Advisory, «Media Silent on Clark's 9/11 Comments,» June 20, 2003.

(6) المتحدّث، السيد توماس هخت، مؤسّس مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية في جامعة بار إيلان بإسرائيل ومدير فرعها الاميركي الشمالي في مونتريال.

(7) Woodward, *Bush at War*. New York: Simon and Schuster, 2003, pp. 83-5.

(8) ذكر في *New York Times*, September 27, 2001.

(9) انظر UNSCR, 1368, 1371.

(10) Frum, *The Right Man*, chap. 12.

الفصل الخامس: مقولات معيبة، استراتيجية معيبة

(1) *The National Security Strategy of the United States of America*. Washington, DC: U.S. Government Printing Oce, 2002.

(2) انظر Gelman et al., *Washington Post*, June 22, 2003, p. A01، وهي واحدة من سلسلة من المقالات التي كتبت مع دانا بريست.

(3) Ashcroft, Statement to the Senate Judiciary Committee, March 4, 2003.

(4) *New York Times*, July 14, 2003.

(5) Council on Foreign Relations, p. 8.

(6) انظر Aziz Hug, «A Ghost from the Past,» *Washington Times*, June 18, 2003.

(7) Associated Press, Kathy Gannon, as cited in *Democratic-Gazette* (Little Rock), June 22, 2003.

(8) Rumsfeld, Senate Armed Services Committee testimony, July 10, 2003.

الفصل السادس: ما وراء الإمبراطورية أميركا الجديدة

(1) انظر، Robert Kaplan, «Supremacy by Stealth,» *Atlantic Monthly, July 2003*.

(2) ذكر في Phillips, *Wealth and Democracy*, p. 184, citing Friedman, p. 36.

(3) انـظـر CBO, *Eective Federal Tax Rates*, Washington, DC, October 2001, p. 134, table 1.2c, as quoted in Phillips, *Wealth and Democracy, 2002, p. 396*.

(4) انـظـر Richard Kogan, «Deficit Picture Even Grimmer Than New CBO Projections Suggest,» Center on Budget and Policy Priorities, 26 August 2003, and «Republicans Oversee Largest Deficits on History: Summary and Analysis of CBO's Economic Outlook», House Budget Committee, Democratic Caucus, August 26, 2003.

الانتصار في الحروب الحديثة

العراق والإرهاب والإمبراطوريّة الأميركيّة

هل تكون سوريا وإيران الهدف التالي في الحملة الأميركيّة العسكرية المتواصلة على المنطقة؟

«عندما زرت البنتغون في تشرين الثاني / نوفمبر 2001، كان لدى أحد العسكريّين الكبار بعض الوقت لتبادل الحديث معي. قال لي إنّنا ما زلنا نعتزم التحرّك ضد العراق. لكن ثمّة ما هو أكثر من ذلك، وتجري دراسته كجزء من خطّة حملة تمتدّ على خمس سنوات. وأنّ هناك سبعة بلدان تبدأ بالعراق، ثم سوريا ولبنان وليبيا وإيران والصومال والسودان. لذا خطر في بالي أن هذا ما يقصدونه عندما يتحدّثون عن «تجفيف المستنقع». كان ذلك دليلاً آخر على نهج الحرب الباردة: يجب أن يكون للإرهاب «دولة راعية»، فمهاجمة دولة - مع الثقة التامّة بالقدرة على إسقاطها - أجدى بكثير من مطاردة أفراد ومنظّمات غامضة وجمعيّات مستترة.»


ISBN 9953-27-244-1
9 789953 272443